



الجامعة الأزهرية

كتيب أصول الدين

منهج الفرقان

في

علوم القرآن

أول وثاني

القسم الأول

للسنة الأولى بتخصص الدعوة والارشاد

(تأليف حضرة صاحب الفضيلة الشيخ)

محمد علي - الامنة

حقوق الطبع والنشر محفوظة

١٩٣٧ - ١٩٣٨



الجامعة الأزهرية

كلية أصول الدين

منهج الفرقان

في

علوم القرآن

محمد بن عبد الله

﴿ القسم الأول ﴾

﴿ للسنة الأولى بتخصص الدعوة والارشاد ﴾

(تأليف حضرة صاحب الفضيلة الشيخ)

محمد علي - الامة

﴿ حقوق الطبع والنشر محفوظة ﴾

١٩٣٧ - ١٩٣٨



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للمتقين وأودع فيه من الأحكام والأخلاق ما فيه السعادة للناس أجمعين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله الذي كان خلقه القرآن وعلى آله وصحبه من تبعهم باحسان « أما بعد » فإن المشيخة الجليلة لكلية أصول الدين قد عمدت إلى بتدريس علوم القرآن لطلبة التخصص بقسم أجازة الدعوة والارشاد وقد سبق أن وضعت القسم الثاني من كتاب منهج الفرقان في علوم القرآن وقد طلب مني الطلبة أن أضع لهم مؤلفا في القسم الأول من علوم القرآن على نمط الكتابة في القسم الثاني مع استيفاء المباحث التي اقتضاها المنهج فشرعت ورائدي حسن التوكل على الله الذي عليه المعول وقد سميته « القسم الأول من كتاب منهج الفرقان في علوم القرآن » والله أسأله أن يجعله خالصا لوجهه وأن ينفع به كما نفع بأصوله أنه سميع مجيب وجملت مراجعي في ذلك (١) الاتقان في علوم القرآن (٢) مذكرة الاستاذ الشيخ محمود أبي دقique (٣) البرهان للزركشي (٤) مقدمات تفاسير ابن جرير الطبري والألوسي والقرطبي (٥) رسائل لبعض حضرات المحققين (٦) كتب علم الأصول (٧) كتب علم الكلام وغير ذلك مما يرشدني الله للاطلاع عليه من مؤلفات ويلهني إياه من حسن الفهم والتوفيق وقد رتبته على مقدمة وبحوث وخاتمة .

المقدمة في معنى علوم القرآن

« وتاريخ ظهور هذا الاصطلاح »

« علوم القرآن » هذا مركب إضافي ينبغي معرفة كل من جزئيه بحسب الأصل ثم المراد به بعد التركيب فنقول « لفظ » القرآن بحسب الأصل اختلف فيه من جهة الاشتقاق وعدمه والهمز والتخفيف والمصدرية والوصفية على أقوال وبيانها ما يأتي :

« أولها » مذهب إليه الشافعي أن لفظ القرآن العرف بأل ليس مهموزا ولا مشتقا بل وضع علما على الكلام المنزل على النبي المرسل صلى الله عليه وسلم

« ثانيها » ما نقل عن الأشعري وأقوام أنه مشتق من قرئت الشيء بالشيء إذا ضمته إليه ثم جعل علما على اللفظ المنزل الخ . وسمى بذلك لقران السور والآيات والحروف فيه بعضها ببعض .

« ثالثها » ذهب الفراء إلى أنه مشتق من القرائن لأن الآيات فيه يصدق بعضها بعضها ويثبت به بعضها بعضها وجعل علما على اللفظ المنزل لذلك وهو على هذين غير مهموز أيضا كالذي قبلهما ونونه أصليّة

(رابعاً) قال الزجاج هو وصف على فعالن مهموز مشتق من القرء بمعنى الجمع ومنه قرأت المساء في الخوض إذا جمعته وسمى الكلام المنزل على النبي المرسل به لأنه جمع السور أو جمع ثمرات الكتب السابقة (خامساً) ما ذهب إليه الأحياني وجماعة من أنه مصدر مهموز

بوزن الغفران سمي به المقروء تسمية المفعول بالمصدر والحق من هذه الأقوال ما ذهب إليه الزجاج والاحيانى من أنه مهموز وصف أو مصدر وأما ترك الهمز فيه في بعض القراءات فهو من باب التخفيف ونقل حركتها إلى ما قبلها وهو كثير شائع ثم نقل من المصدرية أو الرصفية وجعل عليه شخذاً كما ذهب إليه محققو الأصوليين ويطلق القرآن على القراءة ومنه قوله تعالى (إن علينا جمعه وقرآنه) وقوله فاذا قرأناه فاتبع قرآنه

« أسماء القرآن »

اعلم أن الله تعالى كما جعل كتابه العزيز الذي لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه مخالفاً للكلام العرب في أسلوبه ونظمه وكمال بلاغته وفصاحته جعل أشهر أسمائه مخالفاً لما سميت العرب به كلامها فقد سميت العرب جملة كلامها ديواناً وسمى الله جملة كلامه قرآناً وسميت العرب بعض الديوان قصيدة وسمى الله بعض القرآن سورة وسميت العرب بعض القصيدة بيتاً وسمى الله بعض السورة آية وسميت العرب آخر البيت قافية وسمى الله آخر الآية فاصلة وقد قل في البرهان اعلم أن الله سمي القرآن بخمسة وخمسين اسماً سماه كتاباً ومبيناً في قوله «حم والكتاب المبين» وقرآناً وكراماً في قوله «إنه لقرآن كريم» وكلاماً «حتى يسمع كلام الله» ونوراً «وأنزلنا إليك نوراً مبيناً» وهدى ورحمة «هدى ورحمة للمؤمنين» وفرقاناً «نزل الفرقان على عبده» وشفاء «ونزل من القرآن ما هو شفاء» وموعظة «قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور» وذكرًا ومباركاً «وهذا ذكر مبارك أنزلناه» وعليها «وانه في أم الكتاب

لدينا على حكيم» وحكمة «حكمة بالغة» وحكما «تلك آيات الكتاب
الحكيم» ومهيمننا «مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه»
وحبلاً «واعتصموا بحبل الله جميعاً» وصرطاً مستقيماً «وأن هذا
صرطى مستقيماً» وقياً «قيماً لينذر» وقولاً وفصلاً «إنه لتول فصل»
ونبأ عظيم «عم يتساءلون عن النبأ العظيم» وأحسن الحديث ومثاني
ومتشابهها «الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني» ونزيراً
«وإنه لتنزيل رب العالمين» وروحاً «أوحينا إليك روحاً من أمرنا»
ووحياً «إنما أنذركم بالوحى» وعريباً «قرآناً عربياً» وبصائر «هذا
بصائر» وبياناً «هذا بيان للناس» وعاملاً «من بعد ما جاءك من
العلم» وحقاً «إن هذا هو القصص الحق» وهادياً «إن هذا القرآن يهدي»
وهجياً «قرآناً هجياً» وتذكراً «وإنه لتذكراً» والعروة الوثقى
«استمسك بالعروة الوثقى» وصديقاً «والذى جاء بالصدق» وعدلاً وامت
كلمة ربك صدقاً وعدلاً، وأمرأً «ذلك أمر الله أنزله إليكم» ومنادياً
«ينادى للآيمان» وبشرى «هدى وبشرى» ومجيداً «بل هو قرآن
مجيد» وزبوراً «ولقد كتبنا فى الزبور» وبشيراً ونذيراً «كتاب فصلت
آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون بشيراً ونذيراً» وعزيراً «وإنه لكتاب
عزیز» وبلاغاً «هذا بلاغ للناس» وقصصاً «أحسن القصص» وسماه أربعة
أسماء فى آية واحدة «فى صحف مكرمة مرفوعة مطهرة» نقله فى
الاتقان وبعد ذلك وجه تسميته ببعض هذه الأسماء مثل وجه تسميته
«بالتشابه» لأنه يشبه بعضه بعضاً فى الحسن «وبالعزیز» لأنه يعز على

من يروم معارضته «وبالفرقان» لأنه فرق بين الحق والباطل «وبالحكيم»
لأنه أحكم آياته بعجيب النظم وبديع المعاني وأحكمت عن تطارق
التبديل والتغيير والتحريف والاختلاف والتباين «وبالنور» لأنه يدرك
به غوامص الحلال والحرام «وبالشفاء» لأنه يشفي من الأمراض القلبية
كالكفر والجمل والغل والحقد والحسد ومر الأمراض البدنية أيضا
«وبالذكر» لما فيه من المواعظ وأخبار الأمم الماضية والذكر أيضا الشرف
قال الله تعالى «وانه لذكر لك ولقومك» أي شرف لهم لأنه نزل بلغتهم
«وباليمين» لأنه شاهد على جميع الكتب والأمم السابقة «وبالروح»
لأنه تحيا به القلوب والأنفس «وبالبلاغ» لأنه أبلغ الناس ما أمروا به
وشوا عنه أو لأن فيه بلاغة وكفاية عن غيره اهـ

أو ملخصا والذي اشتهر من هذه الأسماء كلها ثلاثة: القرآن والفرقان والكتاب
وأشهرها «القرآن» وقد علمت أنه نقل من المصدرية أو الوصفية
على ما تقدم إلى كونه علما شخصيا على الكلام المنزل على محمد ﷺ
المبدوء بسورة الحمد وآخره سورة الناس عند علماء الأصول والفقهاء
والعربية المحتجين بأبعاضه وأجزائه «وعلميته» اما باعتبار تشخصه
بأول محل وجد فيه ولا عبرة بتعدد المحال الطارئ بعد ذلك
فهو واحد أينما حل

«وأما باعتبار وضعه للمؤلف المخصوص الذي لا يختلف
باختلاف المتلفين به لقطع بأن ما يقرأه كل واحد منا هو القرآن
المنزل على محمد ﷺ بلسان جبريل عليه السلام .

«وقيل أنه علم جنس» نظرا لتعددده بتعدد المحال «وقيل هو موضوع
 للقدر المشترك» بين المجموع وبين أجزائه فسماه كلّي كالشترك المعنوي
 «وقيل هو مشترك لفظي بين المجموع وبين أجزائه فيكون موضوعا
 لكل منهما بوضع وجه هذين القولين أن القرآن عند من ذكرنا من
 العلماء يبحث فيه من حيث أنه دليل على الحكم وذلك يكون بآياته
 لا بمجموع القرآن والحق أنه علم شخصي مشترك لفظي يطلق على
 المجموع وعلى الأجزاء وهذا هو الذي يفيد كلام الفقهاء في قولهم: يحرم
 قراءة القرآن لاجنب أو مس القرآن ونحو ذلك فان غرضهم بذلك
 المجموع أو الأبعاض

تعريف القرآن عند الأصوليين والفقهاء وأهل العربية
 قد علمت أن لفظ القرآن علم شخصي على اللفظ المنزل المبدوء بسورة
 الفاتحة المختوم بسورة الناس وعلى أبعاض ذلك والعلم الشخصي لا يحد
 مسماه لأن تشخصه يغني عن حده إذ لا يقع معه فيه اشتباه ولكن
 الأصوليين ومن معهم حدوه لضبط أجزائه وتميزه عما لا يسمى باسمه
 من الكلام كالطهارة والإنجيل والأحاديث القدسية وما نسخت
 تلاوته مما هو كلام الله وليس قرآنا

ويمكن أن يقال إن الشخص يمكن أن يحد بما يفيد امتيازاه عن
 جميع ما عداه بحسب الوجود لا بما يفيد تعيينه وتشخصه بحيث
 لا يمكن اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل فان ذلك انما يحصل بالإشارة
 الحسية لا غير والمأردوا تحديده نظروا في الصفات المشتركة بين الكل

والأجزاء المختصة بهما ككونه معجزا منزلا على الرسول ﷺ منقولا بالتواتر مكتوبا في المصاحف فاعتبر بعضهم في تفسيره جميع الصفات لزيادة الايضاح واعتبر بعضهم الانزال والعجاز لأن الكتابة والنقل ليسا من اللوازم لتحقيق القرآن بهما في زمن النبي ﷺ واعتبر بعضهم الانزال والكتابة والنقل لأن المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي ولم يدرك زمن النبوة وهم انما يعرفونه بالنقل تواترا والكتابة في المصاحف وهما من أبين اللوازم وأوضحها دلالة على المقصود بخلاف العجاز فإنه ليس من اللوازم البينة لأنه لا يعرفه الا خواص ولا الشاملة لكل جزء اذ المعجز هو أقصر سورة أو مقدارها وبعضهم اعتبر العجاز وحده نظرا إلى أنه الآية المصدقة للرسول المنيمة لرسالته ﷺ وإلى أنه الوصف الذاتي للقرآن وان كان لا يقع بجميع أبعاضه بل بأقصر سورة منه أو بمقدارها

والذي يناسب غرض الأصوليين والفقهاء من ذلك هو اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المنقول عنه تواترا المتعبد بتلاوته لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو يكون باللفظ مركبا أو مفردا فخرج بالمنزل على محمد ﷺ المنزل على غيره كالانجيل والتوراة وخرج بالمنقول إلينا تواترا غير المتواتر سواء كان مشهورا مثل دفتيام ثلاثة أيام متتابعات أو لم ينقل أصلا مثل المنسوخ تلاوته فان هذا لا يسمى قرآنا وخرج بالمتعبد بتلاوته الأحاديث القدسية فإنها لا تعبد بتلاوتها فلا يسمى قرآنا وإن كانت متواترة

وأما الأحاديث النبوية فهي خارجة عن التعريف لأن ألفاظها ليست منزلة وإن كان معناها منزلاً وعلما العربيه يزيدون الإعجاز أو التحدى لأنهم يبحثون عن بلاغة وفصاحته ومثلهم علماء الكلام في أحداط لاقية عندهم ﴿تعريف القرآن عند علماء الكلام﴾
 علماء الكلام تارة يبحثون عن القرآن من حيث أنه كلام الله وهو صفة من صفاته

وتارة يبحثون عنه من حيث إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ فيعرفوه من الجهة الأولى بأنه الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى المتعلقة بالكلمات الغيبية الأزلية من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس والكلمات الغيبية هي ألفاظ حكمية مجردة عن المواد مطلقاً حسية كانت أو خيالية أو روحانية وتلك الكلمات أزلية مترتبة من غير تعاقب في الوضع العلمى الغيبي وكونها مترتبة غير متعاقبة ظاهر فإن ذاك كما يقع البر على صفحة مكتوبة دفعة واحدة فإنه لا تعاقب في رؤيتها وإن كانت مترتبة في ذاتها وكما يقع انطباع صورة في المرآة فإنها وإن كانت مترتبة الأجزاء إلا أنه لا تعاقب بين أجزائها في الانطباع والله المثل الأعلى لجميع معلومات الله مكشوفة له أزلاً كما هي مكشوفة له فيما لا يزال وهذه الكلمات الغيبية التي لا تعاقب بينها أزلاً يقدر بينها التعاقب فيما لا يزال أى عند إظهار صورها في المواد الروحانية والخيالية والحسية من الألفاظ المسموعة والذهنية والمكتوبة فيعرفوه أيضاً بالكلمات الغيبية المذكورة في متعلق الصفة القديمة

وأما من الجهة الثانية فقد عرفوه كما عرفه أهل العربية بأنه اللفظ
 المنزل على سيدنا محمد ﷺ للاعجاز الخ
 فالقرآن عندهم يطلق بالاشتراك اللفظي على الصفة القديمة ومتعلقها
 وعلى اللفظ المذكور

فهو مشترك بين الكلام النفسي والكلام اللفظي ويطلق على
 كل منهما حقيقة عرفية

هذا ما يتعلق بلفظ القرآن لغة واصطلاحاً

وأما لفظ علوم فهو جمع علم والمراد به المسائل أو إدراكها وإذ
 قد عرفت هذا المركب الإضافي بحسب الأصل قبل التركيب فلنبين
 معناه بعد التركيب وجعله علماً على الابحاث المخصوصة .

معنى علوم القرآن

أنواع من المسائل يبحث فيها عن أحوال القرآن الكريم من
 حيث نزوله وكيفية النطق به وأدائه وكتابته وجمعه وترتيبه في المصاحف
 وبيان ألفاظه وما يتعلق بكل من معانيه وألفاظه من الأحكام وقد
 شمل ذلك علوم التفسير والقراءات والرسم وأسباب النزول والنسخ
 والمنسوخ والمتشابه والأعجاز والمجاز وغير ذلك مما له تعلق بالقرآن
 الكريم من المسائل والمباحث .

﴿ تاريخ ظهور هذا الاصطلاح ﴾

نزل القرآن الكريم بلغة العرب وعلى أساليبهم وكلهم كانوا يفهمونه
 ويعلمون معانيه أفراداً وتركيباً ونسخاً ومنسوخاً وأسباب نزول

الآيات كما عرفوا ألفاظه وكيفية النطق به وجمعه وترتيبه وكتابه
ونقلت هذه الأبحاث بطريق الرواية عن الصحابة رضوان الله عليهم
أجمعين وتداول ذلك التابعون ومن بعدهم ولم تزل رواية السلف عن
الخلف هي المحور الذي تدور عليه الأبحاث المتعلقة بالقرآن حتى
صارَت المعارف علومًا ودونت الكتب في أنواع علوم القرآن

وقد كان كل نوع من هذه الأنواع علمًا مستقلًا يكتب فيه العلماء
كتبًا فمن ذلك أسباب النزول لعل بن المدني، والناسخ والمنسوخ لأحد
علماء القرن الثالث الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، وحجاز القرآن
لابن عبد السلام، وحجاز القرآن للخطابي، والرماني والباقلاني وغيرهم
والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس، وأمثال القرآن للماوردي،
وأقسام القرآن لابن القيم، وفي الرسم المقنع للنداني، والبرهان في مشابهة
القرآن لكرمان، وغير ذلك مما يطول حصره من الكتب والأنواع
التي ألفت فيها وقد كان بحسبهم يدور حول استقصاء أجزاء القرآن التي
اشتركت في جهة واحدة فمن يكتب في الناسخ والمنسوخ يستقصى
آيات القرآن وسوره مبينا الناسخ والمنسوخ، ومن يكتب في مجاز
القرآن يتحدرى ألفاظه المجازية مع بيان أنواع المجازات، ومن يكتب في
أقسام القرآن يتعرض لذكر أنواع القسم في القرآن وذكر جزئياتها، ومن
يكتب في أسباب النزول يذكر الروايات في أسباب نزول الآيات التي
نزلت على أسباب خاصة وهكذا كان الباحثون يكتبون في نوع أو
أكثر مع استيعاب الجزئيات التي في القرآن المشتركة في جهة

واحدة من البحث كجهة النسخ أو أسباب النزول أو المجازية أو غير ذلك، كما انفردت كتب التفسير والمفردات بنواح أخر ولم تجمع الأنواع المتعلقة بالقرآن في مؤلف خاص إلى أن جاء القرن السابع وفيه وضع ابن الجزرى كتابا سماه الافنان في علوم القرآن، وفيه أيضا وضع أبو شامة كتابا سماه الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز، وكل من هذين الكتابين اشتمل على طائفة يسيرة ونبد قصيرة بالنسبة لما وجد بعد ذلك من المؤلفات في علوم القرآن وإن كان لهما الفضل في وضع الأساس وابتداء الاصلاح لعلوم القرآن على مثال ما ألف في علوم الحديث؛ وقد كان القرن الثامن الهجرى هو الذى ازدهر فيه التأليف في علوم القرآن من جماعة من خول العلماء وإن اختلفوا في التأليف قلة وكثرة في ذكر الأنواع، وممن ألف في هذا القرن :

(١) الامام أبو عبد الله محيى الدين الكافيجى فقد ألف كتابا في علوم القرآن اشتمل على بابين أحدهما في معنى التفسير والتأويل والسورة والآية، والثاني في شروط القول بالرأى وآتمه بخاتمة اشتملت على آداب المعلم والمتعلم .

(٢) قاضى القضاة جلال الدين البلقينى ألف كتابه مواقع العلوم من مواقع النجوم قال في خطبته: قد اشتهرت عن الامام الشافعى رضى الله عنه مخاطبة لبعض خلفاء بنى العباس فيها ذكر بعض أنواع القرآن يحصل منها المقصدنا الاقتباس وقد صنف في علوم الحديث جماعة في القديم والحديث وتلك الأنواع في سنده دون متنه أو في مسنده وأهل فنه وأنواع

القرآن شاملة وعلومه كاملة فأردت أن أذكر في هذا التصنيف ما وصل إلى علمي مما حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف وينحصر في أمور «الأول» مواطن النزول وأوقاته ووقائعه وفي ذلك اثنا عشر نوعا المكي. المدني. السفري. الحضري. الليلي. النهاري. الصيفي. الشتائي. الفرائشي. أسباب النزول. أول ما نزل. آخر ما نزل «الأمر الثاني» السند وهو ستة أنواع المتواتر. الأحاد. الشاذ. قراءات النبي صلى الله عليه وسلم. الرواة. الحفاظ «الأمر الثالث» الأداء وهو ستة أنواع الوقف. الابتداء. الامالة المد. تخفيف الهجزة. الادغام «الأمر الرابع» الألفاظ. وهو سبعة أنواع الغريب. المعرب. المجاز. المشترك. المترادف. الاستعارة التشبيه «الأمر الخامس» المعاني المتعلقة بالأحكام وهو أربعة عشر نوعا العام. الباقي على عمومته. العام المخصوص. العام الذي أريد به المخصوص. ما خص فيه الكتاب السنة. ما خصت فيه السنة الكتاب المجمل المبين المؤول. المفهوم. المطلق. المقيد. الناسخ. المنسوخ. نوع من الناسخ والمنسوخ وهو ما عمل به من الأحكام مدة معينة والعامل به واحد من المكافين «الأمر السادس» المعاني المتعلقة بالألفاظ وهو خمسة أنواع الفصل الوصل. الإيجاز. الاطناب. القصر وبذلك تكملت الأنواع الخمسين ومن الأنواع ما لا يدخل تحت الحصر الأسماء الكنى الألقاب المبهيات من الاتقان لاسيوطي .

(٣) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى الشافعى ألف كتابا سماه البرهان فى علوم القرآن قال فى خطبته: لما كانت علوم القرآن لا تحصى ومعانيه لا تستقصى وجبت العناية بالقدر الممكن ومما فات المتقدمين وضع يشتمل على أنواع علومه كما وضع الناس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث فاستخرت الله تعالى وله الحمد إلى آخر مقال ثم ذكر أنواعه التى بلغت سبعة وأربعين وقد أبدع فيه وأغرب وأتى بالعجب وفى القرن التاسع الهجرى تحركت من الامام جلال الدين السيوطى همته العالية وقويت عزيمته الماضية على إبراز مؤلف فى علوم القرآن ليحاكى بذلك من ألفوا فى علوم الحديث وكان لم يطالع على ما تقدم من المؤلفات الجاهلة وان كان قد اطالع على مؤلفات كثيرة فى أنواع مفردة وفى أثنائها ابتدأه التأليف اطالع عليها فقال فى خطبه الاتقان بعد أن نقل خطبة البرهان للزركشى ولما وقفت على هذا الكتاب ازدادت به سرورا وحمدت الله كثيرا وقوى العزم على إبراز ما ضمته وشددت الحزم فى إنشاء التصنيف الذى قصدته فوضعت هذا الكتاب العلى الشان الجلى البرهان إلى أن قال «وسميته الاتقان فى علوم القرآن» ثم ذكر ما حواه من الأنواع فبلغت ثمانين نوعا فقد تدرج المؤلف فى علوم القرآن من تأليف مفردات إلى مجموعات إلى أن استوعبه الامام السيوطى ولو أعدنا النظر فى المنهج المقرر الآن لوجدنا أنواعا كثيرة قد ضمت إلى علوم القرآن لم تكن من قبل كالمبحث ترجمة القرآن وذكر الشبه الواردة على القرآن وردها

وغير ذلك سنة الله التي جرت في نشأة العلوم فانها تنشأ ضيقة الدائرة
ثم تأخذ في الاتساع شيئاً فشيئاً وبخاصة العلوم الخاصة بالقرآن الكريم
فانها لا تقف عند حد ولا تصل العقول فيها إلى غاية نسأل الله تعالى
أن يعلمنا من علوم كتابه ما يقر بنا إليه زلفى وننال به السعادة وكمال الهداية
هذا وأن المواضيع المختارة للدراسة من المواضيع المهمة التي يدور
عليها أبحاث المفسرين والأصوليين وعلماء الكلام والبلاغة استمدوها
من القرآن الكريم ولنتكلم عليها مرتبة طبق المنهج المرسوم.

﴿ منهج التأليف في علوم القرآن ﴾

قد علمت من ثنايا ما تقدم أن التأليف في أنواع القرآن كان الغرض منه
استيعاب الجزئيات التناسبية في موضوع واحد، مثال ذلك من يتكلم
في أسباب النزول كان تأليفه يدور على ذكر أسباب الآيات التي وردت
على سبب ويتكلم على روايتها، ومن يؤلف في المكي والمدني يذكر
الآيات والسور المكية والمدنية، ومن يتكلم في النسخ يستوعب القرآن
كله لبيان ما فيه نسخ وما ليس فيه نسخ وكذا في مجاز القرآن
وهكذا ولذلك كانت الأبحاث مطولة

أما منهجنا في هذا المؤلف فهو ذكر أحكام كلية للجزئيات
المتناسبة وليس غرضنا استيعاب الجزئيات وإن اقتضى الحال ذكرها
ذكرت بقدر الإيضاح: مثال ذلك أننا نتكلم في بيان المكي والمدني على
بيان الزايات التي اخنص بها كل وذكر الشبه عليه وردها في أسباب النزول
نتكلم على الأحكام التي تخص السبب وما نزل على سبب خاص أو
عام وهكذا والله المستعان .

(٨) نزول القرآن

النزول مصدر نزل ومعناه لغة الأيواء، ومنه نزل الأمير المدينة
 أى آوى إليها وقوله تعالى (وقل رب أنزلنى منزلا مباركا) ويطلق لغة
 أيضا على تحريك الشيء من علو إلى سفلى ومنه (أنزل من السماء ماء)
 وكلا المعنيين اللغويين لا يتحقق فى انزال القرآن لاستدعائهما المكانية
 والجسمية فيكون معنى مجازيا

فانزال القرآن بمعنى الكلام القائم بذات الله تعالى معناه اثبات
 الألفاظ الدالة عليه فى اللوح المحفوظ، وبمعنى اللفظ اثباته فى اللوح
 المحفوظ أو فى سماء الدنيا بعد اثباته فيه وهو معنى نزوله فى ليلة القدر
 ومعنى نزول القرآن على النبي ﷺ نزول حامله وهو الملك وهو حامل
 حروفه المفوظة أو صورها المحفوظة أو المكتوبة من باب اطلاق اسم
 الحال على المحل وهو مجاز متعارف مثل قولك أرسلت هذا الكلام
 الى فلان بمعنى أرسلت من يحمله، وعلى هذا فالملك كان يتلقف القرآن من الله
 تعالى تلقفا روحانيا أو يحفظه من اللوح المحفوظ ثم ينزل به فيلقيه على الرسول
 صلى الله عليه وسلم وكيفية تلقيه صلى الله عليه وسلم عن جبريل بأحد طريقين
 (أحدهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم انخلع من الصورة البشرية إلى
 الصورة الملكية وأخذه عن جبريل (الثانى) أن الملك انخلع من الصورة
 الملكية إلى الصورة البشرية فأخذه الرسول عنه والاول أشد والذي
 نزل به جبريل وألقاه على النبي صلى الله عليه وسلم هو اللفظ والمعنى
 معا ولا عبرة بزعم بعضهم أنه نزل بالمعنى ثم عبر عنه صلى الله عليه وسلم

بلغته العرب مستنداً إلى قوله تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك)
 فإنه لا يشهد له لأن القلب كما ينزل عليه المعنى ينزل عليه اللفظ ومنه
 (إن علينا جمعه وقرآنه) أى جمعه فى قلبك وقرآنه على لسانك وفضلاً
 عن ذلك فإن القائل يلزمه أمور مخالفة لصريح القرآن والسنة والأجماع
 منها أنه لا يكون لفظه معجزاً، ومنها أنه لا يكون متعبداً بتلاوته
 وغير ذلك؛ لذا كان هذا الزعم ساقطاً عن الاعتبار : قال الجوينى كلام
 الله المنزل قسمان - قسم - قال الله لجبريل قل للنبي الذى أنت مرسل
 اليه إن الله يقول افعل كذا وكذا وأمر بكذا وكذا ففهم جبريل ما قاله
 ربه ثم نزل على ذلك النبي وقال له ما قاله ربه ولم تكن العبارة تلك
 العبارة كما يقول الملك لمن يثق به قل لفلان يقول لك الملك اجتهد فى الخدمة
 واجمع جنودك للمقتال فان قال الرسول يقول لك الملك لا تتهاون فى خدمتى
 ولا تترك الجند يتفرق وحتمهم على المقاتلة لا ينسب إلى كذب ولا
 تقصير فى أداء الرسالة .

(وقسم آخر) قال الله لجبريل اقرأ على النبي هذا الكتاب، فنزل
 جبريل به من الله من غير تغيير كما يكتب للملك كتاباً ويسلمه إلى
 أمين ويقول اقرأه على فلان فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً .
 فالقسم الثانى هو القرآن والقسم الأول هو السنة وقد ورد
 أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن وقد تبين بما ذكر حكمة
 جواز رواية السنة بالمعنى للعارف الضابط، وعدم جواز رواية القرآن
 ٢ - الفرقان

بالمعنى وذلك لأن السنة أداها جبريل بالمعنى، وأما القرآن فإنه أداها
باللفظ وقد كان ذلك من تيسير الله على الأمة حيث جعل المنزل إليهم
على قسمين: قسم يروونه بلفظه الموحى به، وقسم يروونه بالمعنى ولو جعل
كله مما يروى باللفظ لاشق ذلك عليهم ولو جعل كله مما يروى بالمعنى
لم يؤمن فيه التبديل والتحريف ويؤيد ذلك (أولاً) أن نزول القرآن
إذا ذكر في القرآن مقيماً لم يقيد إلا بأنه من عند الله قال تعالى «حم
تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم» وقال تعالى «والذين آتيناهم
الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق» فهذا يدل على أن القرآن
منزل من عند الله وهو كلامه كما قال تعالى «حتى يسمع كلام الله»
وليس كلام غيره: ولا يجوز أن يقال أن القرآن عبارة عن كلام الله
لأن الكلام يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً
أو متعبداً تالياً (ثانياً) ما أخرجه الطبراني مرفوعاً من حديث النواس
ابن سمعان مرفوعاً إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة
من خوف الله فإذا سمع بذلك أهل السماء صعقوا وخرّوا سجداً فيكون
أولهم رفع رأسه جبريل فيكلمه الله بوحيه بما أراد فينتهي به على
الملائكة فيكلمها رب السماء سألها إياها ماذا قال ربنا قال الحق فينتهي به
حيث أمر (فهذا الحديث أيضاً يدل على أن جبريل كان يسمع القرآن
ويكلمه الله به وهو يؤديه كما سمع كيف وقد وصفه الله بأنه أمين .
٢ - «كيفية نزول القرآن وهما مقامان»

«المقام الأول» في كيفية نزوله من اللوح المحفوظ الذي هو الذكر

وأم الكتاب، قال الله تعالى «بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ» دل ذلك على أن القرآن مثبت في اللوح المحفوظ ولم يذكر كيفية ذلك وحقيقته فوجب الإيمان به مع تفويض علم حقيقته وكيفيةه إلى الله تعالى وقال الله تعالى «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان» وقال تعالى «إنا أنزلناه في ليلة مباركة» وقال تعالى «إنا أنزلناه في ليلة القدر» وقد ثبت في الروايات الصحيحة أن أول ما نزل من القرآن «اقرأ ولم ينزل معها غيرها ثم فتر الوحي بعد ذلك، والمشهور أن ذلك كان في ربيع الأول، كما أنه من النابت الواقع أن القرآن نزل في غير رمضان من أشهر السنة.

فكيف يكون التوفيق بين ما ذكر من الآيات مع بعضها وبينها

وبين الواقع الثابت

وبين ذلك أن الآيات الثلاث أفادت أنزاله جملة واحدة وأن ذلك كان في شهر رمضان في ليلة القدر وهي الليلة المباركة وأما هذا أنزل كان من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا؛ يدل على ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي وغيرهما من طريق منصور عن ابن عباس (قال أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا وكان بمواقع النجوم وكان الله ينزله على رسوله ﷺ بعضه في أثر بعض) وقد ذكر في الاتقان روايات أخرى عن ابن عباس بهذا المعنى، وقال أسانيدهما كلها صحيحة وهذا لا يقوله ابن عباس محض الرأي والاجتهاد بل له حكم الرفوع، وإذا كانت هذه الآيات لا تنافي بينها فهي لا تنافي الواقع الثابت من أنه نزل على النبي ﷺ في غير شهر

رمضان وليلة القدر لأن ذلك في نزوله إلى سماء الدنيا كما علمت، وهذا في نزوله على النبي ﷺ منجما بحسب الوقائع والأحوال وجواب الأسئلة والأمثال في عشرين سنة، أو ثلاثة وعشرين سنة، أو خمس وعشرين سنة على الخلاف في مدة أقامته في مكة بعد البعثة هل هو عشر سنين أو ثلاث عشرة سنة، أو خمس عشرة سنة وأما إقامته بالمدينة فهي عشر سنين إتفاقاً، وهذا البيان الذي ذكرناه في المراد من الآيات المذكورة وطريق الجمع بينها هو الصحيح المعتمد، حتى حكى بعضهم الإجماع عليه و (الحكمة) في إنزاله جملة واحدة إلى سماء الدنيا تفخيم أمره وأمر من نزل عليه بأعلام سكان السموات السبع بأن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم وفي ذلك تكريم لبني آدم وإظهار شأنهم عند الملائكة ولهذا المعنى قد أمر الله سبعين ألف ملك أن يشيعوا سورة الأنعام وقت نزولها كما دلت على ذلك الروايات الصحيحة

(المقام الثاني) في كيفية إنزاله على النبي ﷺ

اختصر القرآن الكريم من بين الكتب السماوية بأنه نزل على النبي ﷺ منجما مفرقا حسب الوقائع والأحداث وإجابات السائلين وقد دل على ذلك القرآن الكريم والسنة الصحيحة قال تعالى (وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا) كما ورد في نزول القرآن في السنة الصحيحة أن أول ما نزل (اقرأ) ثم (المدر) وأن الآيات المفتحة بقوله تعالى (يسألونك) مثل (يسألونك عن الروح) (يسألونك عن الساعة) (يسألونك عن الحجر) وهكذا كانت تنزل جوابا للأسئلة التي

توجه إلى النبي ﷺ إما لبيان حكم أو لتثبيت من نبوته وغير ذلك مما يدل على أن القرآن نزل مفردا

«أما الكتب السماوية السابقة» فالشهور بين العلماء أنها نزلت جملة واحدة حتى كاد ذلك الرأي يكون اجماعا وهو الصواب، والدليل عليه قوله تعالى حكاية عن اليهود أو المشركين وردا عليهم «وقالوا لولا نزل هذا القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلا» ووجه دلالة هذه الآية على أن الكتب السابقة نزلت جملة واحدة أنها لو كانت قد نزلت مفردة لكان رد الله عليهم بأن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على أنبيائه السابقة كما رد عليهم في قولهم «وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق» بقوله «وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق» وكما رد على قولهم «أبعث الله بشرا رسولا» بقوله «وما أرسلنا قبلك إلا رجالا نوحي إليهم» وهنا لم يرد الله عليهم بأن ذلك سنته في إنزال الكتب بل أجابهم ببيان الحكمة في إنزاله مفردا لقوله «كذلك لنثبت به فؤادك» أي لنقوى به قلبك فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان ذلك أقوى بالقلب وأشد عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه وتجدد العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من جناب الحق فيحصل له من السرور ما تقصر عنه العبارة فكان ذلك دليلا على أن تفريق نزول القرآن مختص به ﷺ، ومما يدل أيضا على أن التوراة نزلت جملة واحدة قوله تعالى «خذها بقوة» وقوله «خذوا

ما أتيناكم بقوة» وقد علمت مما تقدم أن الله تعالى قد جمع في القرآن
الأمرين، إنزاله جملة إلى سماء الدنيا للحكمة التي تقدمت وإنزاله مفردا
على النبي ﷺ لما سذكركه من حكم ذلك .

﴿ بيان حكمة إنزال القرآن مفردا أمور ﴾

(١) تنبئ فؤاد النبي ﷺ بسبب توالي نزول الوحي عليه وذلك
من كمال عناية الله تعالى به وقد ذكر الله هذه الحكمة بقوله «كذلك
لنثبت به فؤادك» وقد ثبت الله تعالى فؤاده في أشد المواقف وأخرجها
أنظر إلى قوله لأبي بكر فيما حكاه عنه الله تعالى «لا تحزن إن الله
معنا» وما ذلك إلا من قوة يقينه ووثوقه بنصر الله مع ما يحيط به
من الأعداء، وانظر إلى حالته ﷺ في غزوتي أحد وحنين وقد انهزم
عنه أصحابه وهو ﷺ لم يزد الا قوة وتنبيهاً وذلك كله بما كان يواليه
الله به من تتابع الوحي وذكر قصص الأنبياء وأممهم، وكيف كانت
حاقبة الصبر، يضاف الى ذلك تتابع الوحي بالوعد والوعيد والبشارة
والنذارة مما كان له أكبر الأثر في تنبئ فؤاده ﷺ، ولا غرو فقد
كانت هذه الحكمة من أعظم الحكم التي من أجلها نزل القرآن
منجماً لاجلها الله خير رد على من اعترض بعدم نزول القرآن على النبي
صلى الله عليه وسلم جملة واحدة وأنه خالف بذلك سنن الكتب السابقة
(٢) قال الله تعالى «وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث
ونزائماً تنزيلاً» أي لتقرأه على قوادة وتمهل، وهذه الحكمة التي ذكرها
الله تعالى لانزال القرآن مفردا وهي قراءة النبي ﷺ له على الناس على

مكث وقد اشتملت هذه الحكمة العظيمة على مصالح عظيمة للعباد وهي
 (أولاً) انتزاع العقائد الفاسدة والعادات الضارة من نفوسهم
 شيئاً فشيئاً لما كان متأسلاً في نفوسهم من عبادة الأوثان والاستقسام
 بالانصاب والأزلام ووأد البنات ونكاح نساء الآباء وإكراه الفتيات
 على البغاء وقتل الأولاد خشية الاملاق وشن الحروب والغارات
 لأوهي الأسباب والتعامل بالربا وفشو الزنا وشرب الخمر وغير ذلك
 من الأخلاق السيئة فنزل القرآن على التدرج ليكون ذلك ملائماً
 للطبائع البشرية التي يشق عليها ترك ما تعودته دفعة واحدة لذا
 خاطبهم أولاً باصلاح العقيدة وتوحيد الله حتى إذا أقروا بوجود الله
 ووجدوه خاطبهم بما ينهي عنه الآله وبما يأمر به (ثانياً) التدرج في نشر العقائد
 الصحيحة والأخلاق الفاضلة والأحكام التي بها تصح العبادة والمعاملة
 (ثالثاً) تفهم القرآن وتدبر معانيه والوقوف على أسرارته ودقائقه حتى
 يتمكنوا من العمل به على الوجه الأتم الأكمل فتتربى في الأمة القوتان
 النظرية والعمالية، ولذا ورد عن ابن مسعود أنه قال «كان الرجل مثلاً
 إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن
 (رابعاً) تيسير حفظه على المسلمين فأنهم قد ابتلوا في حياة الرسول
 ﷺ بالاضطهاد والأذى من كفار قريش قبل الهجرة حتى اضطروا
 كثير منهم إلى ترك أهله وماله ووطنه فراراً بدينه، وبعد الهجرة
 ابتلوا كثيراً بمعاودة اليهود والمنافقين بالحروب التي قامت بينهم وبين
 قريش وكان ذلك سبباً في تمكين الاسلام ونشره فلو أن القرآن نزل جملة

واحدة لما وسعهم حفظه مع هذه الأحوال التي يعتبر حفظهم للقرآن مع نزوله مفرقا وقيامها من أعظم الأدلة على تصديق وعد الله في قوله «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» فانظر إلى هذه الحكمة التي ذكرها الله تعالى بقوله «لتقرأه على الناس على مكث» قد انتظمت أربع حكم وهي التدرج في تطهير الأمة من العقائد الفاسدة والعادات السيئة، والتدرج في تعليمها الأخلاق الفاضلة والعبادات النافعة، والتمكين لها في فهم القرآن ومعرفة أسرارها، والتيسير عليها في حفظه واستظهاره حتى صارت الأمة حاملة لواء الدين حامية لدماره وبهذا كله أمكن لهؤلاء السلف أن يباغوا القرآن للأمة التي لم تكن عربية ولمن بعدهم مع تمام العناية في حفظه وضبطه وفهم معانيه وتبدير أحكامه وذلك بفضل وعد الله بأن يتم نوره ولو كره الكافرون.

(٣) مجازاة الحوادث في تجديدها فقد شاءت إرادة الله تعالى أنه كلما وقعت حادثة لم يكن حكمها معروفا عند المسامين أن تنزل آية مبينة لحكمها عقب وقوعها؛ ومن البدهي أن هذه الحوادث لم تقع جملة واحدة حتى تنزل آيات بأحكامها دفعة واحدة فكانت الحكمة والمصلحة في تفريق الآيات الخاصة بأحكام الحوادث التي تقع، ومن تلك الحوادث (١) «حادثة» هلا بن أمية مع زوجته التي نزلت فيها آية الله أن وحكمه (٢) حادثة خولة بنت ثعلبة التي ظاهر منها زوجها ونزلت فيها آية الظهار وحكمه (٣) حادثة الأفك التي نزلت فيها آيات ببراءة السيدة عائشة وحكم الأفك وأهله (٤) حادثة زيد مولى رسول الله ﷺ التي

أنزل فيها حكم التنبى في الاسلام وأثره وغير ذلك من الجزئيات التي
لوا تتبعناها لطال بنا المقال .

(٤) إجابات السائيز الذين كانوا يوجهون إلى رسول الله ﷺ
اسئلة إما بقصد معرفة الحكم أو بقصد التثبت من رسالته ﷺ ، ومن
النوع الأول «يسألونك عن الأهله الخ» «يسألونك عن الحجر والميسر
الخ» «يسألونك ماذا ينفقون قل العفو» ومن النوع الثاني «يسألونك
عن الروح قل الروح من أمر ربى» «يسألونك عن ذى القرنين الخ»
ومن المعلوم أن هذه الأسئلة لم تقع جملة فى وقت واحد، بل وقعت
متفرقة فى أوقات مختلفة لأغراض متنوعة فكان نزول القرآن مفردا
بإجاباتها طبق وقوعها ، وفى ذلك الدليل الواضح على أنه ﷺ ما كان
يشرع الأحكام من تلقاء نفسه وما كان يخبر عما غاب عنه ولم يكن
حاضرا له بمقتضى علم عنده، وإنما ذلك كله من لدن الحكيم الخبير الذى
أرسله رحمة للعالمين ولكون ذلك من علامات صدقه ﷺ فقد حملت
الكثيرين من أهل الكتاب والمعاندين على تصديقه والاستجابة لدعوته
(٥) كشف حال المنافقين وإبراز مكنون أسرارهم فيما كانوا يخفونه
على النبي ﷺ ومن آمن معه وما كانوا يظهرون به الكفار وأهل
الكتاب ليأمن النبي ﷺ شرهم ويقف المؤمنون على أحوالهم فلا
يغتروا بأقوالهم وأفعالهم سيما وقد كان المنافقون متظاهرين بالاسلام
وهم محتلطون بالمسلمين واقفون على أسرارهم وأحوالهم فكانوا كلما
عزفوا أمر انقضه الله أو يبتوا كيما أظهره الله فأظهر فضائحهم وجعل

ممكنون أسرارهم معلوما لرسوله ولئن آمن معه من المؤمنين وذلك
بأنزال القرآن في شأنهم كلما فعلوا ذاك حتى بطل كيدهم ومكن الله بنصره
للنبي والمؤمنين

وإن شئت أن تقف على نموذج مما ورد في شأنهم فاقراً قوله
تعالى «ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين
الآيات الى قوله ان الله على كل شيء قدير» في سورة البقرة قوله
تعالى في سورة النساء «الذين يتربصون بكم فان كان لكم فتح من الله
قالوا ألم نكن معكم وإن كان للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم
ونمنعكم من المؤمنين الآيات الى قوله ومن يضلل الله قلن تجذله سبيلاً»
وقوله تعالى في سورة الحشر «ألم ترى الى الذين نافقوا يقولون لأخوانهم
الذين كفروا من أهل الكتاب لئن أخرجتم لنخرجن معكم ولا نطيع
فيكم أحداً أبداً وإن قوتلتم لننصرنكم والله يشهد أنهم لكاذبون» الى
آخر الآيات وقوله تعالى في سورة المنافقين «إذا جاءك المنافقون قالوا
نشهد إنك لرسول الله يعلم أنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين
لكاذبون الآيات الى قوله ولكن المنافقين لا يعلمون» وغير ذلك
من الآيات التي كانت تنزل تنبيها للنبي ﷺ وتحذيراً للمؤمنين حتى
يكونوا دائماً بأمن من كيدهم فالعدو اخفى المخالط أضمر وأنسكى
من العدو الظاهر المبين فإله الحمد لا نحصى نناء عليه .

(٦) تنبيه المؤمنين من وقت لآخر على ما كان يحصل منهم من
خطأ في عزواتهم مع النبي ﷺ وتحذيرهم من عواقب المخالفة وبيان

الامتنان عليهم بالنصر مع القلة وفي ذلك من كمال التأديب والتهذيب ما بلغوا بسببه أسباب النصر: أنظر: إلى ما قصه الله في سورة آل عمران بشأن غزوتي بدر وأحد من الامتنان والتنبيه والتحذير، وما قصه الله بشأن غزوات حنين والأحزاب وغير ذلك، وبدهى أن تلك الغزوات وما وقع فيها لم تكن جملة واحدة فكان ما يقصه الله تعالى بشأنها مفرقا بمزلة تعهد السيد الرحيم بعبيده من وقت لآخر كلما حدثت منهم مخالفة ذكرهم بالنعمة حتى يكونوا دائما قائمين عند امره ونهيه والله المثل الأعلى فهو أبر بالؤمنين من السيد بعبيده بل أرحم بهم من انفسهم (٧) تثبت المؤمنين بما كان يقصه القرآن من وقت لآخر من احوال الأمم الماضية وكيف كانت عاقبة من آمن واتبع رسوله وأن النصر مع الصبر وأن الفوز باتباع أوامر الله واجتناب نواهيه وإن عاقبة المكذابين الهلاك والدمار وقد تكرر ذلك في القرآن في غير ما آية مما لو تتبعناه لخرجنا عن حد الاختصار وقد كان لذلك اعظم الأثر في ثبات المسلمين وتثبيتهم وفي هذا الذي ذكرناه كفاية إن اراد تعرف حكمة نزول القرآن مفرقا وفيه أبلغ رد على من حاول الاعتراض على نزول القرآن مفرقا وهناك حكم كثيرة يطول المقام بذكرها وقد اقتصرنا على الأهم منها.

(٣) أول ما نزل وآخر ما نزل

هذا البحث من المباحث العظيمة يتعلق به فوائد مهمة منها معرفة الناسخ من المنسوخ عند التعارض «ومنها» معرفة التدرج في

التشريع كمعرفة الآيات التي وردت في شأن الخمر « ومنها » معرفة تاريخ التشريع الإسلامي إذا علم أن الآيات الدالة على وجوب شهر رمضان نزلت في مكان كذا في سنة كذا مثلاً، وهذا البحث عمده النقل ولا طريق فيه للعقل، ثم أولية النزول وآخريته تارة تكون على الإطلاق يعني أولية النزول على الإطلاق، وآخريته على الإطلاق، وتارة تكون بالنسبة إلى موضوع معين، وتسمى أولية مقيدة وآخرية مقيدة كأول ما نزل في الخمر وآخر ما نزل فيه وأول ما نزل في القتال وآخر ما نزل فيه وأول ما نزل في الربا وآخر ما نزل فيه وأول ما نزل في الميراث وآخر ما نزل فيه وهكذا وكلامنا الآن في أول ما نزل على الإطلاق وآخره على الإطلاق وأما الأوائل والأواخر المقيدة بموضوع معين فهي كثيرة يستلزم ذكرها استقراءً تاماً مع ذكر جميع الروايات الصحيحة في ذلك، وذلك مما يحتاج إلى مؤلف مطول خاص لذا اقتصرنا على بيان أول ما نزل على الإطلاق وآخره وذكر الروايات في ذلك وطرق الجمع بينهما فنقول.

﴿ أول ما نزل ﴾

وفيه أربعة أقوال « أولها » أن أول ما نزل « اقرأ » وهو مروى عن عائشة رضي الله عنها وبه قال قتادة وأبو صالح ويؤيده ما رواه الشيمخان وغيرهما عن عائشة قالت « أول ما بدىء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حُبب إليه الخلاء فكان يأتي حراء فيتحنث

فيه الاىالى ذوات العدد ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة رضى الله عنها فتزوده لمثلها حتى جاءه الحق وهو فى غار حراء فجاءه الملك فيه فقال اقرأ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما انا بقارىء فأخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد ثم أرسلنى فقال اقرأ فقلت ما انا بقارىء فغطنى الثانية حتى بلغ منى الجهد ثم أرسلنى فقال اقرأ فقلت ما انا بقارىء فغطنى الثالثة حتى بلغ منى الجهد ثم أرسلنى فقال اقرأ باسم ربك الذى خلق حتى بلغ ما لم يعلم فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ترجف بوادره إلى آخر الحديث وأخرج الحاكم فى المستدرک والبيهقى فى الدلائل وصححه عن عائشة « قالت أول سورة نزلت من القرآن اقرأ باسم ربك » وأخرج الطبرانى فى الكبير بسند على شرط الصحيح عن أبى رجا العطار دى قال: كان أبو موسى يقرئنا فيجلسنا حلقا عليه ثوبان أبيضان فاذا تلا هذه السورة « اقرأ باسم ربك الذى خلق » قال هذه أول سورة نزلت على محمد صلى الله عليه وسلم « وقد وردت روايات كثيرة أخرى تؤيد هذا القول وهو الصحيح المشهور عند الرواة (القول الثانى) أن أول ما نزل (يا أيها المدثر) وروى هذا القول عن جابر روى الشيخان عن أبى سلمة بن عبد الرحمن قال سألت جابر بن عبد الله أى القرآن أنزل قبل قال يا أيها المدثر قلت أو اقرأ باسم ربك قال أحديثكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ . قال رسول الله ﷺ إني جاورت بحراء فلما قضيت جوارى نزلت فاستبطنت الوادى فتظربت أملئى وخلقى وعن يمينى وشمالى ثم نظرت إلى السماء فاذا هو يعنى

جبريل فأخذتني رجفة فأنيت خديجة فأمرتهم فدثروني فأُنزل الله
 « يا أيها المدثر قم فأنذر » وقد علمت أن القول الأول هو الصحيح
 ويحجب عن حديث جابر بأمر (أولها) أن كلام جابر في أول سورة
 نزلت بكاملها وسورة المدثر نزلت بكاملها قبل تمام سورة اقرأ، ويؤيد
 ذلك ما رواه الشيخان عن جابر نفسه قال سمعت رسول الله ﷺ
 وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه « بينا أنا أمشي سمعت
 صوتاً من السماء فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على
 كرسي بين السماء والأرض فرجعت فقلنت زملوني زملوني فدثروني فأُنزل
 الله يا أيها المدثر » ولا شك أن قوله في هذه الرواية . فإذا الملك الذي
 جاءني بحراء . يدل على أن هذه القصة متأخرة عن قصة حراء التي
 نزل فيها اقرأ: ويدل بالأولى على تأخر نزول المدثر عن نزول اقرأ إلا
 أن تحمل رواية جابر الأولى على ما قدمنا فتكون أولية المدثر مقيدة
 بالسورة الكاملة وليس المراد بها الأولية المطلقة .

(ثانيها) أن مراد جابر بأولية المدثر أولية مقيدة أيضاً بما بعد فترة
 الوحي لا الأولية المطلقة .

(ثالثها) أن المراد بها أولية مقيدة بالإنذار لا أولية مطلقة وعلى
 كل فاقاله على أحد هذه الأجوبة لا يعارض الصحيح الذي روى عن عائشة
 « القول الثالث » أن أول ما نزل سورة فاتحة الكتاب وقد
 استند صاحب هذا القول إلى ما أخرجه البيهقي في الدلائل والواحد من
 طريق يونس بن بكير عن يونس بن عمرو عن أبيه عن أبي ميسرة

همر بن شرحبيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال لخديجة إني إذا خلوت وحدي سمعت نداء فقد والله خشيت على نفسي أن يكون هذا أمراً فقالت معاذ الله ما كان الله ليفعل بك فوالله إنك لتؤدى الأمانة وتصل الرحم وتصدق الحديث: فلما دخل أبو بكر ذكرت خديجة حديثه له وقالت إذ ذهب مع محمد إلى ورقة فانطلقا ققصا عليه فقال إذا خلوت وحدي سمعت نداء خلفي يا محمد يا محمد فانطلق هاربا في الأفق فقال لا تفعل إذا أناك فأنبت حتى تسمع ما يقول ثم اتنتى فأخبرني . فلما خلا ناداه يا محمد قل « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حتى بلغ ولا الضالين » وهذا الحديث مرسل وإن كان رجاله ثقات فلا يعارض حديث عائشة المرفوع .

(القول الرابع) أن أول ما نزل « بسم الله الرحمن الرحيم » حكاه ابن النقيب في مقدمة تفسيره أخرج الواحدى بإسناده عن عكرمة والحسن قال أول ما نزل من القرآن بسم الله الرحمن الرحيم وأول سورة اقرأ، وهذا لا ينبغي أن يعد قولاً برأسه فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها وعلى ذلك فتكون البسملة أول آية على الإطلاق وقد نزلت مع اقرأ وبهذا قد تبين أن القول الأول هو الحق والله أعلم

آخر ما نزل

فداختلف في بيان آخر ما نزل من القرآن على أقوال كثيرة كلها مستندة إلى آثار ليس فيها شيء مرفوع واليك الأقوال مع ذكر ما استند إليه كل قول من الروايات « أولها » أن آخر ما نزل قوله تعالى

«يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا» . أخرجه البخاري عن ابن عباس أن آخر آية نزلت آية الربا . وروى البيهقي عن عمر مثله «ثانيها» أن آخر ما نزل «واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله» الآية أخرجه النسائي من طريق ابن عكرمة عن ابن عباس وروى عن سعيد بن جبير أنه قال آخر ما نزل من القرآن كله «واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله» الآية وعاش النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية تسع ليالي ثم مات ليلة الاثنين ليلتين خلتا من ربيع الأول «الثالث» أن آخر القرآن نزولاً آية الدين .

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب قال آخر القرآن عهد بالعرش آية الربا وآية الدين

وأخرج ابن جرير من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدين مرسل صحيح الأسناد وبالنظر في هذه الأقوال الثلاثة يظهر أنه لا تنافي بينها، لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة طبق ترتيبها في المصحف ولأنها في قصة واحدة فأخبر كل من بعض ما نزل بأنه آخر ما نزل وعلى ذلك فهذه الأقوال الثلاثة تعتبر قولاً واحداً وهو الصواب

(القول الرابع) أن آخر آية نزلت (وإستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) وآخر سورة نزلت براءة ذاك البخاري ومسلم عن البراء بن عازب

(القول الخامس) آخر سورة نزلت (إذا جاء نصر الله والفتح)
 أخرجه مسلم عن ابن عباس
 (القول السادس) آخر ما نزل من سورة المائدة أخرجه الترمذى
 والحاكم عن عائشة

(القول السابع) آخر آية (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
 جهنم) أخرجه البخارى عن ابن عباس
 (القول الثامن) آخر ما نزل آية (فاستجاب لهم ربهم أنى لأصنع
 عمل عامل إلى آخر الآية) وهو مروى عن أم سلمة
 (القول التاسع) آخر آية نزلت لقد جاءكم رسول من أنفسكم إلى
 آخر السورة) وهو مروى عن أبى بن كعب .

هذه هي الأقوال والآثار التي وردت مؤيدة لها ، وهى بحسب
 الظاهر متعارضة ، وليمان الجمع بينهما نقول : - قد علمت مما سبق أن
 ماورد فى آية الربا والدين لا تنافى فيه ، لأنها نزلت دفعة واحدة طبق
 ترتيبها فى المصحف ، والظاهر أنها آخر ما نزل على الإطلاق ؛ لكثرة
 الآثار الواردة فيها وقوتها ، وأما الأقوال الأخرى فيحمل كل قول منها
 على آخرية مخصوصه مقيدة .

فيقال : إن آية (ويستفتونك) آخر ما نزل فى شأن المواريث ،
 وآية (ومن يقتل مؤمنا متعمدا) آخر ما نزل فى شأن القتل ؛ وآية
 (فاستجاب لهم) آخر ما نزل فيه تصريح بذكر النساء وسورة (إذا

جاء نصر الله ، آخر ما نزل مشيراً إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
 وآية « لقد جاءكم رسول من أنفسكم » آخر ما نزل من مسورة براءة
 « وسورة براءة » آخر ما نزل في شأن القتال ولم يطرأ عليه نسخ
 « وسورة المائدة » آخر ما نزل من الحلال والحرام ولم يطرأ عليه نسخ ؛
 بدليل قول السيدة عائشة فما وجدت فيهما من حلال فاحلوه ، هذه طريقة
 الجمع والتوفيق بين ما رجحناه من أن آخر ما نزل آية الرابا والدين وبين
 ما ورد من الآثار الأخرى .

وقال القاضي أبو بكر في الانتصار . هذه الأقوال ليس فيها
 شيء مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل قاله بضرب من
 الاجتهاد وغلبة الظن ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من
 النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي مات فيه ، أو قبل مرضه بقليل
 وغيره سمع منه بعد ذلك ، وإن لم يسمعه هو . . . ويحتمل أيضاً أن تنزل
 هذه الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول صلى الله عليه وسلم مع آيات
 نزلت معها فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك ، فيظن أنه آخر
 ما نزل في الترتيب اه نقله في الاقتان

وقد استشكل على جميع الأقوال السابقة بأن قوله تعالى « اليوم
 أكملت لكم دينكم وأتممت عنايمكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً »
 نزل بعرفة عام حجة الوداع ، وظاهره إتمام جميع الفرائض والاجم
 والحلال والحرام قبلها ؛ فيكون ذلك آخر ما نزل مع أن أكثر الأقوال
 السابقة يقتضي نزول أحكام وحلال وحرام بعدها ، مثل ما ورد في آية

الربا والدين ، واية الكلاله ، واية القتل ، وسورة المائدة وسورة براءة
وقد أجاب عن هذا الاشكال ابن جرير وقال : الاولى ان يتأول (يعنى
قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم » على أنه أكمل لهم دينهم
بإقرارهم فى البلد الحرام وإجلاء المشركين عنه حتى حجه المسلمون
لا يخالطوهم المشركون ، ثم أيده بما أخرجه من طريق ابن أبي طلحة
عن ابن عباس قال كان المشركون والمسلمون يحجون جميعا ، فلما نزلت
برائة نفى المشركون عن البيت ، وحج المسلمون لا يشاركون فى البيت
الحرام أحد من المشركين ، فكان ذلك من تمام النعمة « وأتممت عليكم
نعمتى » اه وعلى هذا فلا تكون هذه الآية منافية لما قيل إنه آخر ما نزل

(٢) أسباب النزول

«سبب النزول» معناه هو ما نزلت الآية أيام وقوعه متضمنة
له أو مبينة لحكمه «قولنا ما نزلت الآية» أى حادثه أو واقعة ، أو
سؤال ، مثل آيات الظهار واللعان والحجر ، وآيات الروح ، والساعة
وذى القرنين وغيرها ، فإن آياتها نزلت متضمنة «أى مشتملة» عليها
أيام وقوعه ، أى فى إبان حدوثها فخرج بذلك ما تضمنته الآية بعد
أيام وقوعه ، كآيات المشتملة على قصص الأنبياء السابقين وأممهم
فإن هذه القصص لا تعتبر أسباب نزول وإنما هى أخبار عن حوادث
سابقة ، دعا إلى ذكرها مقامات ، وكذا الآيات المتضمنة لأمر مستقبل
كآيات المتضمنة لأحوال اليوم الآخر وما فيه فإن ما تضمنته لا يعتبر
سبب نزول ، وكذلك الآيات الاخبارية ، أو المتضمنة لأحكام

إنشائية فليس لها أيضا سبب نزول، وعلى هذا فالقرآن الكريم من حيث نزوله على قسمين :

(أولهما) منازل ابتداء غير مبني على سبب من سؤال أو حادثة

(ثانيهما) منازل مبني على سبب من سؤال أو حادثة ، والسؤال

أو الحادثة التي نزلت الآية متضمنة له أيام وقوعه ، هو المعبر عنه

بسبب النزول ، وقد عرفت معناه

﴿ فائدة معرفة سبب النزول ﴾

أولا - الوقوف على معنى الآية وإزالة الاشكال وقد قال الواحدى

لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها؛ وقال

ابن دقيق العيد : بيان سبب النزول طريق قوى في فهم معاني القرآن؛

وقال ابن تيمية معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم

بالسبب يورث العلم بالسبب ، ولتذكر أمثلة كان معرفة السبب فيها

عوناً على فهم المراد من القرآن ، وزوال الاشكال

منها - أن مروان ابن الحكم قد أشكل عليه معنى قوله تعالى

« لا تحبون الذين يفرحون بما أتوا » الآية وقال لئن كان كل امرئ

فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا « لنعذبن أجمعون »

حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في اهل الكتاب ، حين سألهم

النبي ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه

بما سألهم عنه ؛ واستعملوا بذلك اليه أخرجه الشيخان

« ومنها » أنه أشكل على بعض الأئمة معنى الشرط في قوله تعالى

« واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر » وتوهم أن اليائسة لا عدة عليها ، فلما عرف السبب وهو أنه لما نزلت الآية التي في سورة البقرة في عدد النساء قالوا قد بقي عدد من عدد النساء لم يذكرن ، الصغار والكبار ، فنزلت أخرجه الحاكم عن أبي ، فعلم بذلك أن الآية خطاب لمن لم يعلم حكم عدة اليائسات من النساء وأرتاب هل عليهن عدة أولا ، وهل عدتهن كما ذكر في سورة البقرة أولا . فعنى الشرط « وهو إن ارتبتم » إن أشكل عليكم حكمهن وجملتم كيف يعتقدون فهذا حكمهن

ومنها) أن عروة بن الزبير فهم عدم فرضية السعى بين الصفا والمروة فهما من ظاهر قوله تعالى (أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) فان الآية نفت الجناح (الأثم) وهذا لا يقتضى الفرضية بظاهره ، حتى ردت عليه السيدة عائشة رضى الله عنها وبينت له سبب نزولها وهو أن الصحابة تأثموا من السعى بينهما لأنه من عمل الجاهلية . اهـ

أى فقد نزلت الآية لنفى ما توهموه وهو الأثم على من سعى بينهما فهذه الأمثلة وكثير غيرها تدل على أن لمعرفة سبب النزول أثر كبير في معرفة المعنى ، وبذلك ترتفع اشكالات كثيرة وتزول أو هام باطلة ، ولولا معرفة السبب لظلت راسخة ، ومن هنا كانت عناية السلف بمعرفة أسباب النزول عظيمة :

(الفائدة الثانية) معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم

فان ذلك قد يعرف من سبب النزول وذلك مثل سبب نزول قوله تعالى
 «يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون» وسبب نزول قوله تعالى في سورة الأحزاب «وإذا تقول
 للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه إلى قوله فلما قضى زيد منها وطرا
 زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا
 قضوا منهن وطرا وكن أمر الله مفعولا» فان الحكمة في الأولى دفع التخليط
 في الصلاة قراءة وأفعالا والحكمة في الثانية ذكرها الله بقوله لكي لا يكون
 على المؤمنين حرج الح

الفائدة الثالثة) تخصيص الحكم بصورة السبب ، عند من
 لا ياتفت إلى عموم اللفظ ، فهذا لا بد له من معرفة السبب ، حتى يجعل
 الحكم قاصرا عليه ، أي الاستفادة من الآية وأما حكم غيره فهو ثابت
 بالقياس عنده ، فلو لم يعرف السبب لا يخص به الحكم ، ولا يمكنه
 أن يقيس عليه ، مثل آية الظهار وغيرها

الفائدة الرابعة «معرفة بقاء صورة السبب قطعاً» وعدم اخراجها
 من العام بالتخصيص ، في حالة ما إذا قام الدليل على تخصيص العام ،
 فانه متى عرف السبب علم أن حكمه باق قطعاً ، وأن التخصيص لم
 يتناوله ، وأن الذي خرج من العام هو ما عداه ولو لم يعرف سبب
 النزول ، لتوهم أنه ضمن ما خرج بالتخصيص ، مع أن ذلك يخالف للاجماع :
 الفائدة الخامسة «معرفة من نزلت فيه الآية وتعيين المبهم فيها
 ولذلك أمثلة في القرآن كثيرة : —

طريق معرفة مسبب النزول

طريق العلم بسبب النزول الرواية الصحيحة : قال الواحدى فى كتابه أسباب النزول : ولا يحمل القول فى أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن هملها ، وجدوا فى الطلاب اهـ

ومعرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا وربما لم يحزم بعضهم . فقال أحسب هذه الآية نزلت فى كذا : -

وقد قرر ابن الصلاح والحاكم وغيرهما فى علوم الحديث أن الصحابي الذى شهد الوحي والتنزيل إذا أخبر عن آية أنها نزلت فى كذا ، فإنه حديث مسند ، أى لأن قول الصحابي فيما لا مجال للرأى والاجتهاد فيه ، بل عمدته النقل والسماع ، محمول على سماعه من النبي ﷺ لأنه يبعد جدا أن يقول ذلك من تلقاء نفسه ، لذا قرروا : أن رواية الصحابي فيما كان من هذا النوع كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ ، وتعيين بعض مبهمات القرآن ، له حكم المرفوع ، وأما قول التابعى فى ذلك فهو مرسل ، فإذا اعتضد بمرسل آخر ، وكان الراوى له من أئمة التفسير قبل ، وقد ذكرنا مثل ذلك فى بحث التفسير بالمأثور ولا يجوز القول فى سبب النزول بغير علم ، روى الواحدى بسنده عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب على معتمد فليتبوا مقعده من النار ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوا مقعده من النار » ثم قال : والسلف الماضون رحمهم الله كانوا من أبعد الغاية احترازا عن القول

في نزول الآية وروى أيضا عن محمد بن سيرين قال : سألت عبيدة عن آية من القرآن فقال اتق الله وقل سدادا . ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن اه فهذا كله وعيد لمن يقول في أسباب النزول وهو غير واثق مما يقول ﴿ عبارات الرواة في سبب النزول على ضربين ﴾

« أحدهما قولهم « سبب نزول هذه الآية كذا » وهذه العبارة

نص في بيان السبب

« الثانية » قولهم « نزلت هذه الآية في كذا » وهذه ليست نصا

في بيان السبب ؛ بل هي محتملة لأن يكون المراد بها بيان ما تضمنته الآية من الحكم ، ولأن يكون المراد بها بيان سبب النزول

﴿ بيان تعدد الرويات في سبب النزول ﴾

لتعدد الرويات في أسباب النزول أحوال :

« أحدها » أن يقول راويان أو أكثر نزلت هذه الآية في كذا ، وكل يقول غير ما يقوله الآخر ، وقد تقدم أن هذه العبارة ليست نصا في بيان السبب ؛ فيراد بها التفسير وبيان الحكم ، فإذا كان اللفظ يحتمل قول كل حمل على الجميع ، ولا منافاة ، وإلا تعين ما يقتضيه اللفظ أو تؤيده الأدلة

(ثانيها أن يقول أحدها نزلت في كذا ، ويقول الآخر سبب نزول هذه الآية كذا ، فالعبارة الثانية نص مضي في بيان السبب وعليها المقتضى في ذلك ، وأما الأولى فلا يعمل عليها حينئذ في بيان السبب مثال ذلك : ما رواه البخاري عن ابن عمر قال : أنزلت (نساؤكم حصر

لكم، في إتيان النساء في أدبارهن) أى في تحريم ذلك ولا شك أن هذا من ابن عمر استنباط لبيان الحكم، وأما ما رواه مسلم عن جابر قال (كانت اليهود تقول من أتى امرأة من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله نساؤكم حرث لكم) الآية فانه صريح في ذكر السبب، فكان هو المعتمد في ذلك وهاتان الحالتان لم يصرح فيهما كل منهما أو أحدهما بالسببية، أما أن يذكر كل من الراويين أو أكثر سببا غير الذى يذكره الآخر ويصرح بذكر السببية في هذه الحالة إما أن يستوى الاسنادان في الصحة أولا، وفي حالة الاستواء، إما أن يمكن الترجيح بينهما أولا وفي حالة عدم إمكان الترجيح، إما أن يمكن نزول الآية عقب السببين أولا، فههنا أربعة أحوال ١) عدم استواء الاسنادين في الصحة ٢) استواءهما مع إمكان الترجيح بينهما ٣) استواءهما مع عدم إمكان الترجيح بينهما ومع إمكان نزول الآية عقب كل منهما ٤) استواءهما مع عدم إمكان الترجيح وعدم إمكان نزول الآية عقب كل منهما فهذه أربع حالات نبين حكم كل منها مع التمثيل لها

(الاولى) أن يذكر راو سببا ويذكر الآخر سببا غيره وإسناد أحدهما صحيح والآخر ليس صحيحا فالصحيح هو المعتمد في بيان السبب «مثاله» ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب «اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين فأتته امرأة فقالت يا محمد ما أرى شيطانك الا قد تركك فأنزل الله والضحي والليل إذا سجي ما ودعك ريك وما قلى» وما أخرجه الطبراني وابن أبي شيبة عن حفص بن ميسرة عن أمه عن

أما وكانت خادمة رسول الله صلى الله عليه « أن جبروا دخل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل تحت السرير فكات فكث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي فقال يا خولة ما حدث في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم . . جبريل لا يأتي . . فقلت في نفسي لو هيات البيت وكنته . فاهويت بالمكنسة تحت السرير فأخرجت الجرو . . فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ترعد لحيته وكان إذا نزل عليه الوحي أخذته الرعدة » فأنزل الله والضحى إلى قوله قترضى فهذان إسنادان كل منهما ذكر سببا للنزول غير ما ذكره الآخر والاسناد الأول هو الصحيح ، لذا كان هو المعتمد » وقد قال ابن حجر في شرح البخارى قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة ؛ لكن كونها سبب نزول الآية غريب ، وفي اسناده من لا يعرف ، فالمعتمد ما في الصحيح

« الحالة الثانية » أن يستوى الاسنادان في الصحة مع تعدد السبب ويمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح فالراجح هو السبب « مثاله » ما أخرجه البخارى عن ابن مسعود قال كنت أمشى مع النبي ﷺ وهو يتوكأ على عسيب ، فر بنفر من اليهود فقال بعضهم لو سألتموه ، فقالوا حدثنا عن الروح ، فقام ساعة ورفع رأسه فعرفت أنه يوحى إليه حتى صعد الوحي ، ثم قال « قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا » وما أخرجه الترمذى وصححه ابن عباس قال قالت قريش لليهود أعطونا شيئا نسأل

هذا الرجل ، فقالوا اسألوه عن الروح فسألوه فأنزل الله ويسألونك
عن الروح الآية ، فالاسناد الأول يقتضى أن السؤال كان في غير مكة
وأن السائل اليهود ، والاسناد الثانى يقتضى أن السؤال كان في مكة
وأن السائل قريش بعد الاستفهام من اليهود والاسنادان صحيحان
ويرجح الأول بوجهين « أحدهما » أنه رواية البخارى ، وهى أرجح
من رواية الترمذى و« وثانيهما » أن الراوى فى الاسناد الأول وهو
ابن مسعود كان حاضر القصة ، لأنه يقول « كنت أمشى مع النبى ﷺ
الخ » بخلاف الراوى فى الاسناد الثانى وهو ابن عباس فإنه لم يكن
حاضرا للقصة ، وحضور الراوى للقصة مرجح لروايته على غيره .
الحالة الثالثة « أن يستوى الاسنادان فى الصحة ولا مرجح
لأحدهما ويمكن الجمع بينهما والأخذ بهما بان لا يكون بينهما تباعد ،
فيحمل ذلك على تعدد الأسباب لآية واحدة ولا مانع متى كانت الآية
مفيدة لحكم السببين » ومثاله « ما أخرجه البخارى من طريق عكرمة
عن ابن عباس « أن هلال بن أمية فذف امرأته عند النبى ﷺ بشريك
بن سمحاء ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم البينة أو حد فى ظهرك ، فقال
يا رسول الله إذا وجد أحدنا مع امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة ،
فأنزل عليه « والذين يرمون أزواجهم حتى بلغ إن كان من الصادقين »
وما أخرجه الشيخان عن سهل بن سعد قال جاء عويمر إلى عاصم بن
عدى فقال اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيك رجلا وجد
مع امرأته رجلا يقتله أيقتل به ، أم كيف يصنع ؟ فسأل عاصم رجلا

صلى الله عليه وسلم فعاب السائل ، فأخبر عاصم عويمرا ، فقال والله
لأتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سأله فأتاه ، فقال أنه نزل
فيك وفي صاحبك قرآن الحديث ، فهذان الاسنادان صحيحان
ولا مرجح لأحدهما عن الآخر ، ويمكن الأخذ بهما معا ، وبحمل ذلك
على أن أول من سأل هلال بن أمية ، وصادف محمداً عويمراً قبل إجابته ،
فنزلت الآية في شأنهما معا ، مبينة لحكم الحادثة التي وقعت لكل منهما
وهي من نوع واحد ، ولأمانع من ذلك

(الحالة الرابعة) أن يستوى الاسنادان في السحرة ولا مرجح
لأحدهما ولا يمكن الجمع بينهما والأخذ بهما معا ، فيحمل ذلك على
تكرر نزول الآية الواحدة عقب كل من السبيين ، أو أكثر ، ولأمانع
من تكرار النزول تعظيماً لشأن المنزل ، وتذكيراً به عند حدوث سببه
حتى لا ينسى (ومثاله) ما أخرجه البيهقي والبخاري عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم وقف على حمزة حين استشهد وقد مثل به فقال
لأمثلن بسبعين منهم مكانك فنزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم
واقف بخواتيم سورة النحل « وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به
إلى آخر السورة » وما أخرجه الترمذي والحاكم عن أبي بن كعب (قال
لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون ومن المهاجرين
ستة منهم حمزة فماتوا بهم ، فقالت الأنصار لئن أصبنا منهم يوماً مثل
هذا لئرين عليهم فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله « وإن عاقبتهم الآية »
فالرواية الأولى تقتضي أن هذه الآية نزلت يوم أحد ، والثانية تقتضي أنها

نزلت يوم الفتح، وقد ثبت أن سورة النحل كلها مكية بما فيها هذه الآية .
 فيحمل على أن هذه الآية نزلت ثلاث مرات أولاً بمكة قبل الهجرة
 ثم ثانياً يوم أحد . ثم ثالثاً يوم الفتح تذكيراً من الله لعباده وتعظيماً
 لشأن ما تضمنته، وتمكيناً لروح العدل من نفوسهم، حتى في حالة
 ظفرهم بعدوم وظهورهم وذلك من كمال عناية الله بعباده المؤمنين
 وحسن تأديبهم وتهذيبهم .

مخاض ما تقدم في تعدد السبب ستة أحوال أربعة منها مصرح
 فيها بذكر السبب في كل من الأسنادين وهي الأربعة الأخيرة، وواحدة
 لم يكن في إسنادها تصريح بذكر السبب وهي الأولى قبل الأربعة
 وواحدة صرح فيها بذكر السبب في أحد الأسنادين دون الآخر وهي
 الحالة الثانية قبل الأربعة، وقد علمت حكم كل بالتفصيل .

﴿ تعدد المنزل مع كون السبب واحداً عكس ما تقدم ﴾

قد نزل آيات متعددة متفرقة ويكون السبب لها جميعها واحداً
 ولا مانع من ذلك؛ لأن الواقعة الواحدة قد ينزل فيها آيات عديدة في
 سور شتى، (مثال ذلك) ما أخرجه الترمذي والحاكم عن أم سلمة
 «أنها قالت يا رسول الله لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء فأزل الله
 فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع إلى آخر الآية» وما أخرجه الحاكم
 عنها أيضاً «قالت قلت يا رسول الله تذكر الرجال ولا تذكر النساء فأترلت
 إن المسلمين والمسلمات، وأترأت إني لا أضيع عمل عامل منكم من
 ذكر أو أنثى» .

فها تان آيتان متفرقتان نزلتا لسبب واحد ، وهو كلام السيدة أم سلمة رضي الله عنها ، ولا مانع من ذلك كما تقدم اه ملخصا من الاتقان وغيره مع بعض إيضاح

﴿آراء العلماء في عموم لفظ الآية إذا كان سببها خاصا﴾

هذا البحث قد عني به علماء الأصول عناية تامة لأنهم ينظرون في حال الدليل من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد وغير ذلك ومنشأ خلافهم في اعتبار عموم لفظ الآية مع خصوص السبب ، أن بعضهم نظر إلى عموم اللفظ من حيث هو بقطع النظر عن السبب الخاص فأجرى له حكم العام وبعضهم نظر إلى أن السبب مخصص للفظ الآية العام ، وقبل تفصيل الخلاف والأدلة ، نذكر أحوال كل من السبب واللفظ النازل عليه من عموم وخصوص ، فنقول القسمة العقلية تقتضي أربع صور وهي (١) أن يكون كل من السبب واللفظ عاما (٢) أن يكون كل منهما خاصا وهذا القسمان ليسا محل خلاف بين العلماء لأن المطابقة حاصلة بين السبب الذي هو بمنزلة السؤال ، وبين اللفظ المنزل عليه الذي هو بمنزلة الجواب له ، (٣) أن يكون السبب عاما واللفظ خاصا ، وهذا القسم وإن صح عقلا لكنه لا يصح بلاغة لعدم وجود التطابق بين السؤال والجواب ، لأن الجواب حينئذ يكون غير شامل لأفراد السبب فيكون بمنزلة من يقول ، هل للمسلمين أن يفعلوا كذا ، فيجيب بأن فلان أن يفعل كذا ويترك حال الباقيين ، (٤) أن يكون اللفظ عاما والسبب خاصا ، وقد اختلف العلماء في هذا القسم ، فذهب «الجمهور»

إلى أن العبرة بعموم اللفظ ولا نظر إلى خصوص السبب، بمعنى أنه متى كان لفظ الآية عاما وكان سبب نزولها خاصا كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب « مثل » حادثة هلال بن أمية التي نزل عليها قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم الخ » ومثل حادثة الأفك التي نزل عليها قوله تعالى « إن الذين جاءوا بالأفك الخ » فإن كلا من الحادتين خاص، ولفظ الآية الذي نزل على كل منهما عام، لأنه انتم موصول وهو من ألفاظ العام، وعلى هذا فيكون حكم الأفراد التي تناولها اللفظ جميعا مستفادا من لفظ الآية، سواء في ذلك الفرد الخاص الذي في صورة السبب وغيره، فحكم اللعان الثابت لهلال بن أمية الذي هو سبب النزول، ثابت لغير هلال من كل ما ينطبق على لفظ الآية فحكم الجميع ثابت بالنص ولا يحتاج إلى اجتهاد

وذهب غير الجمهور إلى أن العبرة بخصوص السبب، بمعنى أن الحكم خاص بصورة السبب، وهو هلال بن أمية فهو المستفاد من الآية وأما حكم غيره فليس مستفادا من النص، بل هو ثابت بالقياس والاجتهاد « ومحل هذا الخلاف » ما لم تقم قرينة أو دليل على أن الحكم المستفاد من الآية قاصر على السبب الذي نزل عليه الآية، فإذا قامت قرينه أو دليل على ذلك فإن الحكم يكون قاصرا على السبب ﴿ أدلة الفريقين ﴾

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يأتي « أولا » احتجاج الصحابة وغيرهم في وقائع بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة وهذا

شائع ذائع بينهم ؛ ومن ذلك اتفاقهم على تعدية آية الظهار ، وآية اللعان ؛ وآيات القذف وآية السرقة ؛ إلى غير أسبابها الخاصة ؛ ولم يحتاجوا إلى إجتهد أو قياس ؛ فدل ذلك على أن العبرة عندهم بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

(الثاني) لو لم تكن العبرة بعموم اللفظ ، للزم استعمال اللفظ العام في الخاص وصرفه عن ما وضع له ؛ بغير قرينة مانعة من العموم لكن اللازم باطل لأنه خلاف الأصل وقائل أن يقول إن خصوص السبب مانع من حمل اللفظ على العموم فهو قرينة صادقة ولكن يدفع هذا القول ؛ بأن مجرد خصوص السبب ؛ لا يستلزم إخراج غير السبب من متناول اللفظ العام فلا يصلح أن يكون صارفاعن استعمال اللفظ العام في معناه الموضوع له وهو جميع أفرادها التي منها صورة السبب وغيره ، وحاصل هذا الدليل أنه لو كانت العبرة بخصوص السبب لكان اللفظ العام مستعملا على خلاف الأصل وهو باطل ، ويكون لافائده من إirاده عام حينئذ ؛ بل يكون إirاده عام موها وهذا كله باطل وبهذا ثبت أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

« استدلل غير الجمهور على ما ذهبوا إليه ؛ «أولا» لو كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لجاز إخراج صورة السبب بالتخصيص ؛ لكن التالي باطل ؛ وجه الملازمة : إن اللفظ العام يجوز إخراج أي صورة منه بالتخصيص لافرق بين صورة وأخرى ، وحينئذ فتكون صورة السبب كغيرها ؛ في جواز إخراجها من لفظ العام . وأما وجه بطلان

وأما وجه بطلان التالى ، فلأن الاجماع منعقد على عدم جواز إخراج صورة السبب من العام ، وحينئذ فليست العبرة بعموم اللفظ بل بخصوص السبب « وينجذب عن هذا الدليل » بأن عدم جواز إخراج صورة السبب ، إنما جاء من دليل آخر ، وهو الاجماع لامن جهة كونه غير عام ، والدليل إنما يتم لو أن عدم جواز إخراج صورة السبب جاء من جهة كونه غير عام وما هنا ليس كذلك بل جاء من جهة دليل آخر ، لامن جهة خصوص اللفظ ، وعلى هذا فاللازمة باطلة ، فبطل هذا الدليل ، ولم يثبت به أن العبرة بخصوص السبب

« الدليل الثانى » من أدلة غير الجمهور لو كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لما كان لذكر السبب فائدة مع أنهم بالغوا فى بيانه وتبويبه وحفظه لكن التالى وهو عدم الفائدة فى ذكره باطل ويدفع هذا الدليل بمنع انتقاء الفائدة . مطلقا لأنه لا يلزم من نفي الفائدة المعينة وهى تخصيص السبب بالحكم نفي الفائدة المطلقة بل لذكر السبب فوائد أخرى قد أشرنا إليها فى أول بحث الأسباب « منها » منع تخصيصه بالاجتهاد « ومنها » الاستعانة على تفسير معنى الآية وغير ذلك فليست فائدة ذكر السبب محصورة فى تخصيص الحكم به .

« الدليل الثالث » لو لم تكن العبرة بخصوص السبب لحث من قال والله لا تغديت جوا بالان قال له تغدى عندى إذا تغدى عند غيره لكنه لا يحث بيان الملازمة أنه لو لم تكن العبرة بخصوص السبب لشمع قوله والله لا تغديت التغدى عند المخاطب وعند غيره فيعنى

إذا تغدى عند غيره وقد قالوا انه لا يحنث فدل ذلك على أنهم اعتبروا خصوص السبب «والجواب عن هذا الدليل» انه يتم لو كان عدم الحنث ناشئا من اعتبار خصوص السبب وليس كذلك بل عدم الحنث بسبب ملاحظة العرف الخاص الذى يقضى بان الخالف فى مثل ذلك إنما أراد عدم التغدى عند مخاطبه لا عند كل أحد فيكون العرف قرينة على ارادة خصوص السبب وكلا منا فيما لم تقم فيه قرينة فليست هذه الصورة من محل النزاع فلم يصح هذا الدليل ولم يثبت به المدعى.

«الدليل الرابع» لو لم تكن العبرة بخصوص السبب بل بعموم اللفظ لكان اللفظ الذى هو بمنزلة الجواب غير مطابق للسبب الذى هو بمنزلة السؤال لأن السؤال حينئذ يكون خاصا والجواب يكون عاما وعدم المطابقة باطل لأنه يناهى مقاصد بلاغة القرآن «ويجيب» عن هذا الدليل أيضا بأننا نمنع الملازمة إذ المطابقة حاصلة لزيادة السؤال عن الجواب والزيادة لا تخرجه عن المطابقة لأنها عبارة عن تناول الجواب لما تناول السؤال ولو زاد الجواب، نعم لو كان الجواب خاصا والسؤال عاما لما كانت بينهما مطابقة، فهذا الدليل أيضا لم يتم فلم يثبت به المدعى وإذا قد بطلت أدلة غير الجمهور وثبتت أدلة الجمهور كان رأيهم وهو أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب هو المعتمد، ثم أننا قد أشرنا فى أول هذا البحث إلى أن الكل قائل بعموم الحكم لغير صورة السبب وأنه متعمد اليه غير أن الجمهور يقولون بأن العموم مستفاد من النص وأما غير الجمهور فيقولون أن حكم غير صورة السبب ثابت بالقياس

على صورة السبب فليس هناك من يقول أن حكم اللعان مثلاً والظهار أقصر
على صورة سببه وهو من نزل فيه لا يتعداه إلى غيره بل الجميع يقول بأن
الحكم شامل ومتعد على الوجه الذي ذكرناه ؛ ويظهر أن فائدة الخلاف
حينئذ هي أن حكم غير صورة السبب يكون ثابتاً بالنص الذي هو
قطعي الثبوت وعند غيره يكون ثابتاً بالقياس وهو ظني لكن إن تأيد
باجماع فيكون قطعياً به فتنبه لذلك .

ولهذا قال ابن تيمية ما نصه قد يجيء كثيراً من هذا الباب
قولهم هذه الآية نزلت في كذا ، لا سيما إن كان المذكور شخصاً ، كقولهم
إن آية الظهار نزلت في امرأة ثابت بن قيس ، وإن آية الكلاله نزلت
في جابر بن عبد الله ، وأن آية قوله « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله »
نزلت في بني قريظة والنضير ، ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل في قوم
من المشتركين بمكة ، أو في قوم من اليهود والنصارى ، أو في قوم من
المؤمنين ، فالذين قالوا ذلك ، لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك
الأعيان دون غيرهم ، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق ،
والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب ، هل يختص
بسببه ، فلم يقل أحد إن عمومات الكتاب والسنة ، تختص بالشخص
المعين وإنما غاية ما يقال أنها تختص بنوع ذلك الشخص ، فتعم ما يشبهه
ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ ، والآية التي لها سبب معين
إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلة
أ . هـ

فائدتان :

الأولى : قد تقدم أنه متى كان وكل من السبب واللفظ خاصا كان الحكم قاصرا على ذلك الخاص « مثال ذلك » قوله تعالى « وسيعجنها الأنقى الذى يؤتى ماله يتزكى » فانها نزلت فى أبى بكر رضى الله عنه واللفظ فيها وهو « الأنقى » خاص لأنه أفعل تفضيل مقرون بأل العهدية فيختص بمن نزل فيه « وقد استدل الامام نجر الدين الرازى بهذه الآية مع قوله تعالى « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » على أن أبا بكر أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ ، وبيان الدليل هكذا : أكرم الناس عند الله بعد الرسول ﷺ الاتقى ، والاتقى أبو بكر ، فلا اكرم عند الله بعد الرسول أبو بكر .

الثانية : قد تنزل الآيات على أسباب خاصة فتوضع مع ما يناسبها من الآيات العامة رعاية لنظم القرآن وحسن السياق فيكون ذلك الخاص قريبا من صورة السبب فى كونه قطعى الدخول « ومثال ذلك » قوله تعالى « ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت » إلى آخره فانها نزلت فى كعب بن الأشرف ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة بعد وقعة أحد ليحالفوا قريشا على قتال رسول الله ﷺ فنزل كعب على أبى سفيان فأحسن مشواره ونزلت اليهود فى دور قريش فتعاقدوا وتعاهدوا ليجتمعن على قتال محمد ، فقال أبو سفيان انك تقرأ الكتاب وتعلم ، ونحن أميون لا نعلم ، فأينا أهدى سبيلا ، وأقرب إلى الحق نحن أم محمد ، فقال كعب أنتم والله أهدى سبيلا مما عليه محمد ، وذلك مع علمه بنعت النبي صلى الله عليه وسلم

المنطبق عليه في كتابهم ، وأخذ الموائيق عليه وعلى اليهود أن لا يكتموا فكان ذلك أمانة في أعناقهم لم يؤدوها .

وكان قول كعب ومن معه إن المشركين أهدى سبيلا من محمد خيانة منهم للأمانة التي ائتمنوا عليها فأنجز الكلام إلى ذكر جميع الأمانات بقوله تعالى «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها» فالآية الأولى خاصة بأمانة مخصوصة وهي صفة رسول الله ﷺ ونعته ، والآية التي بعدها عامة في كل أمانته والعام نال للخاص في الرسم مترخ عنه في النزول ، ولا يرد تأخر نزول آية الأمانات عن التي قبلها بنحو ست سنين ، لأن الزمان إنما يشترط في سبب النزول لا في المناسبة ، لأن المقصود منها وضع آية في موضع يناسبها ، والآيات كانت تنزل على أسبابها ويأمر النبي ﷺ بوضعها في المواضع التي علم من الله أنها مواضعها ، وهذا النوع ، وهو الذي ينزل على أسباب خاصة ثم يوضع مع ما يناسبه ، مثل ما ذكرنا قد اختار فيه ابن السبكي أنه رتبة متوسطة دون السبب وفوق التجرد ، أي أنه أخذ طرفا من النازل على سبب خاص وهو ظاهر وطرفا مما نزل على غير سبب من حيث اندراجه تحت العام وهذا القدر كاف في بحث الأسباب والله أعلم .

(٥) «أنزال القرآن على سبعة أحرف»

هذا البحث من الأبحاث التي كثرت فيها أقوال العلماء وأراؤم بسبب تفسير معنى الأحرف والمراد بها ، وحقيقة العدد وبقاء الأحرف الآن أولا ، وقيل ورد النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ ينزل

القرآن على سبعة أحرف ، وتضافرت روايات كثيرة على ذلك ؛ وحكم علماء الحديث بصحة هذه الروايات ، بل قال بعضهم بتواتر الحديث الوارد بنزول القرآن على سبعة أحرف فقد ورد عن جمع كثير من الصحابة ، منهم أبي بن كعب ، وأنس وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن أرقم ، وسمرة بن جندب ، وسلمان بن صرد ، وابن عباس وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ، وعمر بن الخطاب وعمر بن أبي سلمة ، وعمر بن العاص ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأبو بكر ، وأبو جهم ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو طلحة الأنصاري ، وأبو هريرة ، فهؤلاء أحد وعشرون صحابيا ، وقد نص أبو عبيد على تواتره ، وأخرج أبو يعلى في مسنده ، أن عثمان قال على المنبر أذكر الله رجلا سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، قال إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كف ، لما قام ، قال فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا بذلك ، فقال وأنا أشهد معهم

وسند ذكر من الروايات ما ينير لنا الطريق في معرفة سبب النزول على سبعة أحرف وحكمته وبه يتضح المعنى ، وينزل الأشكال ، ثم تتبع ذلك بذكر الأقوال ، مع بيان الراجح منها ، والتنبيه على تزيف ما عده إن شاء الله والله المستعان .

طرف من الروايات على نزول القرآن على سبعة أحرف

(١) روى مسلم عن أبي كعب : « أن النبي ﷺ كان عند أناة (غدير) بنى غفار فأتاه جبريل عليه السلام فقال إن الله يأمرك أن تقرىء أمته

القرآن على حرف : فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لاتطبق ذلك ، ثم أتاه الثانية فقال إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين ، فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لاتطبق ذلك ، ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقال ، أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لاتطبق ذلك ، ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأبما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا

(٢) روى الترميذى عن أبي بن كعب قال : « لقي رسول الله ﷺ جبريل : فقال يا جبريل إني بعثت إلى أمة أمية منهم العجوز والشيخ الكبير والغلالم والجارية والرجل الذي لا يقرء كتابا قط فقال لي يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف : قال هذا حديث حسن صحيح »

(٣) روى البخارى ومسلم وغيرهما عن عمر بن الخطاب قال : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها ، فكذت أن أهمل عليه ، ثم أمهلته حتى انصرف ثم لبسته بردائه ، فبئت به رسول الله ﷺ . فقلت يا رسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها ، فقال رسول الله ﷺ : أرسله ، إقرء ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هكذا أنزلت ، ثم قال لي إقرأ ، فقرأت فقال ، هكذا أنزلت : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف »

(٤) روى مسلم عن أبي بن كعب «قال كنت في المسجد فدخل رجل
 يرضي فقراً قراءة أنكرتها عليه ثم دخل آخر فقراً قراءة سوى قراءة
 صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : فقالت إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه . ودخل آخر فقراً سوى
 قراءة صاحبه فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم فقرا أحسن النبي صلى
 الله عليه وسلم شأنهما فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في
 الجاهلية : فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما قد غشيتني ضرب في
 صدري ففضضت عرقاً وكأني انظر إلى الله تعالى فرقا : فقال يا أباي :
 أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه أن هون على أمتي
 فردد إلى الثانية أن أقرأه على حرفين فرددت إليه أن هون على أمتي :
 فردد إلى الثالثة أن أقرأه على سبعة أحرف ولك بكل رددة تدكها مسألة
 تسألنيها » فقالت اللهم أغفر لأمتي وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى فيه
 : الخلق كلهم حتى إبراهيم عليه السلام « وقول أبي رضي الله عنه
 فسقط في نفسي منه ما عاترتني حيرة ودهشة : أي أصابته
 سؤفة من الشيطان ليحشوش عليه حاله ويكدر عليه وقته : فانه
 أعظم عليه من اختلاف القراءات ما ليس عظيم في نفسه : وإلا فأى شيء
 يلزم من المحل والتكذيب من اختلاف القراءات ، ولم يلزم ذلك
 هو الحمد لله في النسخ الذي هو أعظم فكيف بالقراءة ، ولما رأى
 النبي صلى الله عليه وسلم ما أصابه من ذلك الخاطر : نبهه بان ضربه في
 صدره فأعقب ذلك بأن انشرح صدره ، وتنور باطنه ، حتى أل به

الكشف والشرح إلى حالة المعاينة : ولما ظهر له قبح ذلك الخاطرفاق
من الله تعالى ، وفاض بالعرق استحياء من الله تعالى اه .

(٥) أخرج احمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن
رجلا قرأ آية من القرآن فقال له عمرو إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك
للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف
فأى ذلك قرأتم أصبتم : فلا تماروا « إسناده حسن .

(٦) روى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم « قال جاء رجل الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أقرأني ابن مسعود سورة ، أقرأنيها
زيد بن ثابت ، وأقرأنيها أبي بن كعب ، فاختلفت قراءاتهم ، فيقراءة
أبهم أخذ ، فسكت رسول الله ﷺ وعلى الى جنبه : فقال على ليقرأ
كل إنسان منكم كما علم فانه حسن جميل ،

(٧) روى ابن حبان والحاكم عن ابن مسعود أنه قال « أقرأني
رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم فرحت إلى
المسجد فقلت لرجل أقرأها : فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرأها : فقال
أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم : فانطلقنا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاخبرناه فتغير وجهه وقال : إنما أهلك من قبلكم
الاختلاف : ثم أسر الى على شيئاً « فتال على ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم ، قال فانطلقنا وكل
رجل يقرأ حروفا لا يقرأها صاحبه ، ولنتقصر على ما قدمنا من
من الروايات ، وقد ورد غيرها في هذا المعنى كثير وبالنظر في مجموعها
يظهر منها الأصول الآتية وهي .

أولاً) إن الاختصار على حرف واحد في أول الأمر فيه حرج على الأمة، ومشقة عظيمة؛ في تلاوة القرآن، وتدبر معانيه يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول عن أبي بن كعب: ثلاث مرات «أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَاذَهُ وَمَغْفِرَتَهُ؛ وَإِنْ أُمِتِّي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ» وفي الحديث الثاني عنه أيضاً «يَجْبِرِلُ نِيَّيَ بَعَثَ إِلَى أَمَةِ أَمِيَّةٍ مِنْهُمْ الْعَجُوزُ وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْغُلَامُ؛ وَالْجَارِيَةُ وَالرَّجُلُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ كِتَابًا بِأَقْطَ .

ثانياً) تسهيل قراءة القرآن وتدبره بسبب الزيادة إلى سبعة أحرف كما يدل عليه مراجعة النبي صلى الله عليه وسلم واستزادته من حرف إلى سبعة أحرف .

ثالثاً: تخيير الأمة في القراءة بأي حرف من غير أن يوجب عليهم القراءة بحرف خاس، بل كل يقرؤ بما يعامه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، يدل على ذلك قوله في الحديث الأول المذكور «فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا» وقوله في الحديث الثالث عن عمر «فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأْتُمْ مَا تيسر منه» وقوله في الحديث الخامس المذكور «فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ» .

رابعاً: اختلاف قراءة بعض الصحابة رضي الله عنهم، يدل على ذلك حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، وحديث أبي بن كعب مع رجل كان يصلي في المسجد ورجل آخر، وقد اختلفت قراءاتهم كما في الحديث الرابع، وحديث مولى عمرو بن العاص عن عمرو، مع رجل آخر كما في الحديث الخامس، وما وقع لعبد الله بن مسعود مع آخرين

كما في الحديث السادس ، ومع رجل آخر كما في الحديث السابع .

خامسا : تصويب النبي صلى الله عليه وسلم لقراءة كل وتقريره وأمره لكل أن يقرأ كما علم كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات بالنسبة لقراءة كل من المختلفين « هكذا أنزلت » وبالضرورة كان اختلافاً فهم الذي أقره النبي صلى الله عليه وسلم في الألفاظ ، لا في المعاني والأحكام ، وإلا كان تناقضا لا يصح اقرار كل عليه وذلك كما لو كانت قراءة أحدهما تفيد حلا وقراءة الآخر تفيد حرمة لشيء واحد وهكذا فلا يتصور الاقرار عليه ، هذه هي الأصول التي تأخذها من الروايات السابقة ، وعلى نهجها نعرض الأقوال التي وردت في معنى الأحرف السبعة فما كان منها موافقا لهذه الأصول قبل ، وإلا رددناه والله الموفق للصواب .

﴿ أقوال العلماء في الأحرف السبعة والمراد بها ﴾

قد ذكر العلماء في ذلك أقوالا كثيرة ، حتى عددها السيوطي أربعين قولاً ، وقد اختلف نظر المؤلفين ، فمن مكث في سرد الأقوال ومن مقل ، وقد اقتصر منها القرطبي على خمسة أقوال ، وافق الطبري على ما اختاره منها ، وسنذكر أشهر الأقوال في ذلك بعد ضم المتشابهات منها إلى بعض فنقول :

أولاً : ذهب بعض العلماء إلى أن حديث انزال القرآن على سبعة أحرف مع كثرة رواياته مشكل لا يعرف معناه ، وسبب ذلك أن الحرف يصدق لغة على أربعة معان ، حرف الهجاء ، والكلمة ، والمعنى

والجهة أى فيكون مشتركا لفظيا ، لا يدري أى معانيه هو المقصود ،
ويرد هذا القول ، بأن مجرد الاشتراك اللفظي لا يلزمه الاشكال ، لأن
ذلك يلزم ، لو لم تقم قرينة تعين بعض المعاني ، وهنا قامت قرينة تعين
بعض المعاني ، بل قامت قرائن تمنع ما عدا ذلك البعض من المعاني
الأخر ، وذلك لأنه لا يصح إرادة حرف الهجاء للقرينة الحالية ، وهى
كونه مركبا من جميع حروف الهجاء لا مجرد سبعة ، ولا يصح إرادة
الكلمة أيضا ، لأن كلماته تعد بالآلاف ، ولا يصح إرادة المعنى ، لأن
معانيه أكثر من سبعة بالضرورة ، فلم يبق إلا الجهة ، وإذا قد بطل
القول بالاشكال .

«ثانيا» ذهب بعضهم إلى أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد ،
بل المراد التيسير والتسهيل ، والسعة على الأمة ، ولفظ السبعة ، يطلق
ويراد به الكثرة فى الأحاد ، كما يطلق السبعون فى العشرات والسبعمائة
فى المئات ، ولا يراد العدد المعين

«ورد هذا» بأن كثيرا من الروايات ، يدل على ان المراد حقيقة
العدد وانحصاره فى السبعة ، من ذلك ما رواه النسائي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال ، إن جبريل وميكائيل أتيا نى فقعد جبريل
عن يمينى وميكائيل عن يسارى ، فقال جبريل إقرأ القرآن على حرف
فقال ميكائيل استزدد حتى بلغ سبعة أحرف ، وفى حديث أبى بكر
«فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة» فلا وجهه
بعد هاتين الروايتين وغيرهما لعدم اعتبار حقيقة العدد ، وإذا كان الحديث

غير مشكل ؛ وحقيقة العدد مقصوده ، فلنذكر أشهر الأقوال . وفق منهج الأصول التي قدمناها بادئين بالقول المختار الذي يوافق مادلت عليه الروايات السابقة من الأصول ويطابق المعقول والمنقول .

« القول الأول » وهو ما اختاره القرطبي والطبري والنيسابوري وغيرهم أن المراد بالأحرف السبعة هي سبع لغات في كلمة واحدة تختلف فيها الألفاظ مع اتفاق المعاني وتقاربها ، وعدم اختلافها وتناقضها ؛ مثل هلم ، وأقبل ، وتعالى ؛ وإلى ، وقصدي ، ونحوي ، وقربي ، فإن هذه الألفاظ سبعة مختلفة ، يعبر بها عن معنى واحد ؛ هو طالب الاقبال ؛ وليس معنى هذا القول أن كل معنى في القرآن يعبر عنه بسبع ألفاظ من سبع لغات ؛ بل المراد أن المعنى الذي تتفق لغات العرب في التعبير عنه بلفظ واحد يعبر عنه بذلك اللفظ فقط ، وأن ما يختلف التعبير عنه بلفظين يعبر عنه بلفظين ؛ وهكذا إلى سبعة ألفاظ فقط ، من مشهور لغات العرب وقت نزول القرآن مثل ماتقدم ومثل « للذين آمنوا انظرونا » ؛ للذين آمنوا أمهلونا ، للذين آمنوا آخرونا ، للذين آمنوا أرقبونا ، فهذه أربعة ألفاظ يعبر بها عن معنى واحد ومثل « كلما أضاء لهم مشوا فيه » مروا فيه ، سعوا فيه ، فهذه ثلاثة ألفاظ يعبر بها عن معنى واحد ومثل « إن هي إلا صيحة واحدة » إلا زقية واحدة فهذه ألفاظان يعبر بها عن معنى واحد (وهذا القول) يؤيده الروايات ، فإن في حمل جميع قبائل العرب على أخذ القرآن على غير لغاتهم دفعة واحدة وحملهم على النطق بعلم يعتادوا النطق به مشقة عظيمة ، وخرج كبير ؛ كما يدل عليه قوله

صلى الله عليه وسلم : (وان امتي لا تطيق ذلك) وقوله : (يا جبريل اني بعثت الى امة امية منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لا يقرأ كتاباً قط) : فوسم الله للناس في الحروف لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم ، لما ذكر في الحديث : نعم وسع لهم في اختلاف الالفاظ إذا كان المعنى متفقاً ، لا اختلاف فيه ولا تناقص ، فكانوا كذلك حتى كثر منهم من يكتب : وعادت لغاتهم الى لسان رسول الله صلى الله عليه ، وهو لسان قريش بعد أن صارت لقريش السيادة الدينية والدينية معاً ، وقدروا بعد ذلك على تحفظ الالفاظ التي هي بلغة قريش ، حتى صاروا يؤثرونها على غيرها ، فلم تعد ثم ضرورة الى الاستمرار على القراءة بما عدا حرف قريش أي لفهمهم ، وبخاصة فانهم كانوا مخيرين في القراءة بأيها كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « فأى ذلك قرأتم أصبتم » وقوله « فاقروا ما تيسر منه » : ولما زالت الضرورة ؛ اختار الامام عثمان رضي الله عنه ، واختاروا معه أحد الأحرف السبعة ، وهو حرف « لغة » قريش لأنه هو الحرف الذي علمه جميع العرب بعد ذلك ، فكان ذلك اجماعاً من الصحابة والامة إذا وجبت عليها أمور على التخيير فلها أن تختار واحداً منها وتترك ما عداها ، كما أن للامام أن يختار كذلك ، وقد تركت الصحابة الأحرف الستة الباقية ، ولم تنقلها محافظة على وحدة الامة في قراءة القرآن ، ودرو الاختلاف في القرآن ، ودفعوا للمراء فيه ، الذي عساه النبي ﷺ كرهوا » ويؤيد هذا القول ، خلاف ما ذكرنا : ما تقدم من اختلاف

الصحابة في القراءة وتصويب النبي صلى الله عليه وسلم لكل منهم ،
 فإنه ليس من المعقول أن يكون اختلافهم في المعنى وإلا لزم الجمع
 بين النقيضين ؛ إذا كان أحدهما أمرا ، والآخر نهيا مثلا ، فتعين أن
 يكون اختلافهم في اللفظ مع الاتفاق في المعنى ، بأن يعبر عنه أحدهما
 بلفظ ، ويعبر عنه الآخر بلفظ آخر وهكذا ، وهذه الألفاظ المختلفة
 مع الاتفاق في المعنى كلها منزلة من عند الله ؛ وكل سمع ما قرأ به
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم : بدليل قوله « هكذا أنزلت »
 فلم تقع الإباحة في قوله عليه الصلاة والسلام « فاقروا ما تيسر منه »
 بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة ، من بعض
 اللغات ، جعلها من تلقاء نفسه ، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن
 ولكان معرضا أن يبدله كل من أراد ، حتى يكون غير الذي نزل من
 عند الله : قد وقعت الإباحة للنبي صلى الله عليه وسلم ليوسع بها
 على أمته كما قدمنا ، فهو صلى الله عليه وسلم الذي أقرأ مرة لأبي بصير
 فراه عليه جبريل ، ومرة لابن مسعود بما قرأه عليه جبريل أيضا وهكذا
 بالنسبة لقراءة عمر بن الخطاب وقراءة هشام بن حكيم لها ؛ ولولم يكن
 الأمر كذلك لما استقام قول النبي ﷺ عند الاختلاف في القراءة
 « هكذا أنزلت » ، أو هكذا أقرأني جبريل ، وأيضا لو كان لأحد
 من الناس أن يغير ما يشاء ويضع ما يريد لبطل قوله تعالى « إنا نحن
 نزلنا الذكر وإنا له لحافظون وحمل الحرف على اللغة مطابق لمعنى الجهة

﴿ عرض هذا القول على الأصول السابقة ﴾

يعرض هذا القول عليها نجد

أولاً) أن حمل القبائل المختلفة في أول الأمر على القراءة بحرف واحد أى لغة واحدة فيه حرج ومشقة .

ثانياً) أن في إنزال المعنى الواحد على سبع لغات توسعة وتيسيرا

ثالثاً) كان المسلمون مخيرين في القراءة بأى لغة يسمعونها من رسول

الله صلى الله عليه وسلم

رابعاً) ترتب على ذلك اختلافهم في القراءة ، وأخذ بعضهم بعضاً

إلى حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك قبل أن يعلموا أن

القرآن أنزل على سبعة أحرف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان

يبلغ السبعة لكل أحد ، بل يبلغ كلا ما يناسبه ، ويسهل عليه النطق

به ولهذا بعد أن علموا أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، أى لغات

واشتهر ذلك بين الصحابة ، لم يعد أحدهم ينكر على الآخر قراءته .

خامساً) تصويب النبي صلى الله عليه وسلم لقراءة كل دليل على أن

الخلافا بينهم كان في اللفظ فقط لأن كل واحد كان يعبر عن المعنى بلفظ

من لغته قد سمعه منه صلى الله عليه وسلم غير لفظ الآخر الذى سمعه

وبهذا قد ثبت أن القول بأن الأحرف السبعة المراد بها لغات

سبع ، من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ، ومعنى واحد ، على

نحو ما تقدم ، هو الموافق للروايات السابقة وغيرها ، والمطابق لمنهج

الأصول التى فهمت منها ، ولذا ذكر ما ورد على هذا القول والجواب عنه

ملخصاً وموضحاً من الطبرى وغيره (١) «فإن قال قائل، في أى موضع من كتاب الله، نجد حرفاً واحداً مقروءاً بسبع لغات مختلفات الألفاظ متفقات المعنى، حتى يصح تأويل الأحرف السبعة باللغات السبع،»
 «يرد على ذلك» بأننا لم ندع أن ذلك موجود اليوم، وإنما قلنا
 أن هذا معنى قول النبي ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، لما بينا
 من الأسباب

(٢) «وان قيل، أن ذهب الأحرف الستة ولم لم تكن موجودة، مع أن رسول الله ﷺ قد أقرأهن أصحابه وأمرهم بقراءتها وأنزلهن الله من عنده على نبيه ﷺ، أنسخت هذه الأحرف الستة فرفعت؛ وما الدليل على نسخها ورفعها، أم نسيهن الأمة، فتكون قد ضيعت ما أمرت بحفظه، أم ما القضية في ذلك،

(يرد ذلك) بأن الأحرف الستة الباقية، لم تنسخ ولم ترفع. ولم تضيعها الأمة، وإنما الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في حفظه بأى الأحرف السبعة جاءت، كما أمرت إذا حدثت في اليمن وهي موسرة، أن تكفر بأى الكفارات الثلاث جاءت، إما بعتق أو إطعام، أو كسوة بفلو أجمع جميعها على التمسك بواحدة من الكفارات الثلاث، كانت مطيعة حكم الله، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله، فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيرت في قراءته بأى الأحرف السبعة جاءت، ولعملة من العمل،

• — علوم القرآن

« وهى خوف الاختلاف والتنازع والممارسة فى القرآن » مع زوال الحاجة إلى تعدد الحروف « اللغات » ومع انتشار أحد الأحرف السبعة الذى هو لغة قريش ، بين قبائل العرب ، وسهولته عليهم جميعا ، رأت الأمة لذلك كله ، الثبات على حرف واحد ، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية ، وقد بينت الأخبار والآثار ، العلة التى أوجبت على الأمة الثبات على حرف واحد ، ورفض ما عداه من الأحرف الستة فقد ثبت عند رواة الأخبار « أنه اجتمع فى غزوة اذريجان وأرمينية ؛ أهل الشام وأهل العراق ، فذاكروا القرآن واختلفوا فيه ، حتى كادت يكون بينهم فتنة ، فركب حذيفة بن اليمان ؛ لما رأى اختلافهم فى القرآن ، إلى عثمان ، فقال إن الناس قد اختلفوا فى القرآن ، حتى إنى والله لأخشى أن يصيبهم مثل ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف ، ففزع عثمان لذلك فزعا شديداً ، فأرسل إلى حفصة فاستخرج الصحف التى كان أبو بكر أمر زيداً بجمعها ، فنسخ منها مصاحف ، وبعث بها إلى الآفاق وعزم على كل من عنده مصحف مخلف للمصحف الذى جمعهم عليه أن يحرقه ، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة . ورأت فيما فعل من ذلك الرشد والهداية ، فتركت القراءة بالأحرف الستة ، التى عزم عليها امامها العادل ، فى تركها طاعة منها له : ونظراً لأنفسها : وإن بعدها من سائر الأمة ؛ حتى درست من الأمة معرفتها ، وتعفت آثارها ، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها ، لا ثورها وغفوا آثارها . وتتابع المسلمون على رفض القراءة بها ، من غير جحود منها لصحتها ، وصحة

شيء منها ، ولكنها نظرت لمصلحتها ، من دفع الاختلاف والتنازع في القرآن ، بين المسلمين ؛ فلا قراءة اليوم لأحد من أهل الاسلام ؛ إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم ، الشفيق الناصح ، دون غيره من الأحرف الستة الأخرى ، التي تركت القراءة بها

(٣) « قد يقال » : كيف جاز للصحابة وللأمة ترك قراءة أقرأهم إياها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرهم بها « وبجواب » بأن أمرهم بها لم يكن أمر إيجاب ، بكل منها على التعمين بل كان أمر تخيير بينها فليس الواجب كل حرف منها ، بل الواجب واحد منها ، وهو ما يستطيع كل واحد من المكلفين النطق به : فلم يكن الواجب عليهم نقل جميع الأحرف السبعة ، بل الواجب نقل الحرف الذي اجتمعوا على قراءته ، وترك غيره رعاية للمصلحة . ولو لم يفعلوا ذلك لكانوا إلى الجناية على الاسلام ، أقرب منهم إلى السلامة من ذلك ، ولكن الله وفق الأمة وهداها إلى الصواب

(٤) « فان قال قائل » ما هي اللغات الست الباقية ومن أي الألسن كانت « رد عليه » بأنه لا حاجة بنا إلى معرفتها ؛ بل الواجب ترك معرفتها ، ولو عرفناها لم نقرأ بها ؛ للأسباب التي بيناها ؛ وقد قيل أن خمسة منها لعجز هوازن ؛ واثني لقرش وخزاعة ؛ والعجز من هوازن سعد بن بكر ؛ وخيتم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف وهذا القول مروى عن ابن عباس ، ولكن في روايته فتادة عنه مع أن فتادة لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه ، وكل ما قيل في اللغات الست لم يثبت من طريق صحيح .

(٥) « قد يقال ، إذا كانت الحروف السبعة لغات سبعا ، فكيف اختلف قراة عمر ، وهشام بن حكيم ، مع انهما قرشيان ، ولغتهما واحدة » ويجاب ، بأنه لا مانع من اختلافهما ، لجواز أن يكون احدهما عارفا بغير لغة قريش وقد سمع النبي ﷺ وهو يقرأ بغير لغة قريش حفظها كما سمعها الناس ، وأن يكون الآخر قد سمع لغة قريش حفظها ، فاختلقت قراءتهما وكون المرء يعرف لغته الأصلية ويحفظ ما يسمعه من ذلك الغير مشاهدا معروفا

(٦) « وربما قيل ، كيف يلتزم قولك إن القرآن نزل بسبع لغات المعبر عنها بالحروف ، مع قول عثمان رضي الله عنه « نزل القرآن بلغة قريش » ، فيجاب ، بأن قول عثمان محمول على ابتداء نزوله ، وهو الحرف الأول ؛ الذي طلب النبي صلى الله عليه وسلم الزيادة عليه ؛ وقد استقر الأمر بعد زوال الضرورة على ذلك الحرف ، الذي هو لغة قريش ، وعلى ذلك فلا تناقض بين حمل الأحرف على اللغات ، وبين قول عثمان المذكور .

(٧) « فإن قل قائل ، كيف تدعى أن الحرف الذي استقر عليه الأمر أن يقرأ هو لغة قريش ، لحسب ، مع أن في القرآن كثيرا من الكلمات من غير لغة قريش » مثل عتي حين « بلغة الهذلي ، ومثل « تعلمون » بكسر التاء بلغة الأسدي « بردعاية » بأن ما ورد من ذلك وإن كان في الأصل من غير لغة قريش ، لكنه مستعمل عند قريش ومعروف عندهم ، أو أنه مما توافق فيه لغة قريش وغيرها إلا أنه مشهور عند غيرها ؛ وذلك مثل الكلمات التي قيل إنها في الأصل ليست

عربية ، مثل مشكاه ، وقسطاس ، وغيرها فانهم قالوا صارت عربية بالاستعمال ، أو أنها أيضا من وضع العرب ، وهى مما تفتت فيه اللغات فلم يكن ذلك منافيا لكون القرآن عربيا مبينا ؛ فكذلك وجود كلمات ينطق بها الهذلى ، أو الاسدى أو غيرها لا ينافى كونها قرشية بالاستعمال أو بالوضع ، واتفقت فيه مع غيرها

وقد أطمنا فى ذكر ما يرد على هذا الرأى من الاشكالات وردّها بعد تعميمه على منهج الروايات السابقة حتى ظهر أنه الرأى المختار ، والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله

(القول الثانى) أن الأحرف السبعة هى لغات سبع متفرقة فى القرآن كله من لغات أحياء من قبائل العرب ، ومعنى هذا القول أن بعض معانيه عبر عنه بلفظ من لغة احدى القبائل العربية المشهورة والآخر عبر عنه بلفظ من لغة قبيلة ثانية وهكذا ، إلى سبع فيكون المنزل لفظا واحدا من لغة واحدة لمعنى واحد ، يعنى أنها لغات فى القرآن ، على لغات العرب كلها ، ومنها ونزادها ، لأن رسول الله ﷺ لم يجمل شيئا منها ، وكان قد أوتي جوامع الكلم ، وليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبع لغات ، كالقول الأول ، بل هذه اللغات السبع ، متفرقة فى القرآن كله ، فبعضه بلغة قريش ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن ، وهكذا ، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام ، وعليل ، وأبو حاتم السجستاني وقال الأزهرى فى التهذيب إنه المختار ، واختاره

ابن عطية أيضا، حيث قال: معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم «أنزل القرآن على سبعة أحرف أى فيه عبارة سبع قبائل بلفظة جملتها نزل القرآن، فيبر عن المعنى فيه نارة بعبارة قريش، ومرة بعبارة هذيل، وخرقة بغير ذلك، بحسب الإفصح والأوجز في اللفظ، ألا ترى أن فطر معناه عند قريش ابتداء، فجاءت في القرآن فلم تتجه لابن عباس، حتى اختصم إليه أعرابيان في بئر، فقال أحدهما «أنا فطرناها» فقال ابن عباس ففهمت حينئذ معنى قوله تعالى «فاطر السماوات والأرض» وقال أيضا ما كنت أدرى معنى قوله تعالى «ربنا افتتح بيننا وبين قومنا بالحق» حتى سمعت بنت ذى وزن، تقول لزوجها تعالى، أفأحكك، أى أحاكك، وكذلك قول عمر بن الخطاب وكان لا يفهم معنى قوله تعالى «أو يأخذهم على تخوف» أى على تنقص لهم وغير ذلك، «ولا يرد على هذا» قول عثمان رضى الله عنه: حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف ما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلفظة قريش، فانه نزل بلغتهم فانه يريد معظمتهم وأكثره، ولم تقم دلالة قاطعة على أن القرآن نزل بأسره بلفظة قريش فقط، إذ فيه كلمات وحروف، وهى خلاف لغة قريش، وقد قال تعالى «إنا جعلناه قرآنا عربيا» ولم يقل قرشيا وهذا يدل على أنه منزل بجميع لسان العرب، وليس لأحد أن يقول إنه أراد قرشيا من العرب دون غيرها، كما أنه ليس له أن يقول أراد لغة عدنان، دون قبيلة قحطان، أو ربيعة دون مضر، لأن اسم العرب يتناول جميع هذه القبائل، تناولوا واحدا منهم ما خلا من القرطبي وغيره مع تصرف وإيضاح،

«وهذا القول الثاني» قول من لم يعن النظر، ولا يلتبس خطؤه على من نظر في الروايات السابقة، ولنبتل ما استند اليه مختاروا هذا القول، ثم تتبعه ببيان مخالفته الروايات، فنقول :

(أولاً) ما استندوا اليه من عدم فهم ابن عباس . وعمر، وغيرهما لمعنى بعض كلمات حتى سمعوها من غيرهم لا يفيدهم لأنه ليس بلازم أن يحيط المرء بكل معاني لغته أو بألفاظها، بل قالوا أن اللغة لا يحيط بها إلا معصوم، كيف وقد قررنا أن في القرآن الفاظاً كثيرة بحسب أصلها ليست عربية صارت عربية بالاستعمال أو بموافقة الوضع، وكذا يقال بالنسبة لغير القرشي منها، فمن الجائز جداً أن تكون بعض الألفاظ ليست كثيرة الاستعمال عند قريش غير معلومة لبعضهم وإن كانت قريشية.

(ثانياً) إن كون القرآن بلغة قريش لا ينافي كونه عربياً لأننا قررنا فيما سبق، أن فيه الفاظاً كثيرة، من لغات قبائل غير قريش لكنها غير مستعملة ومعروفة عند قريش، أو هي مما وضعتها قريش أيضاً، فتكون مما توافقت فيه القبائل، كالذي توافقت فيه اللغات، وعلى هذا فلا تنافي بين قول عثمان، وبين كونه قرآناً عربياً، أو أن قول عثمان، محمول على الحرف الذي نزل ابتداء كما قررنا.

«ثالثاً» هذا القول بعيد كل البعد عن الروايات السابقة وبيان ذلك أننا إذا عرضناه على تلك الروايات وما أخذ منها من الأصول لو وجدنا بينه وبينها بوناً شامعاً لأنه يقتضي أن القرآن أعم من كل بعض

بلغة وذلك لا يتأتى به رفع الحرج والمشقة لأنه يلزمه أن كل شخص
 لا يقرأ إلا البعض الذي نزل بلغته دون غيره من القرآن ، ويلزمه أن
 لا تكون هناك فائدة للتخيير لأن كلا ملزم بأن يقرأ ما نزل باللغة
 التي يعرفها دون غيره ، ويلزم هذا القول أيضا بطلان الاخبار التي
 وردت عن عمر بن الخطاب ، وهشام بن حكيم ، وأبي بن كعب ، وعبد الله
 ابن مسعود ، من أنهم اختلفوا في قراءة سور من القرآن واختصموا
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر كلا أن يقرأ كما علم ولو كانت
 الأحرف السبعة لغات متفرقة لكن كل نال إنما يتلو الكلمة تلاوة
 واحدة ولا يتأتى فيها اختلاف ويلزم ذلك أنه لا وجه لاختلاف من
 نقل عنهم الاختلاف ولم يكن هناك معنى لأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 كل قارئ منهم أن يقرأ كما علم وكيف يتأتى أن يكون اختلاف والمعلم
 واحد والعلم واحد وإذا كان هذا القول يلزمه ذلك كله وقد ثبتت صحة
 الروايات السابقة فدل ذلك أيضا لالة على في ماد القول بأن الأحرف
 السبعة لغات سبع متفرقة في سور القرآن لا أنها لغات مختلفة في
 كلمة واحدة مع كون المعنى واحدا كما هو مقتضى ما أسلفنا من الروايات
 ومثل القول الثاني في البطلان قول من قال « أن المراد بالأحرف
 السبعة (لغات) سبع قبائل مضر متفرقة في القرآن فمنها لقريش ،
 ومنها كنانة ، ومنها لؤس ، ومنها هذيل ، ومنها تميم ، ومنها لضيبة
 ومنها لقيس ، وهذا القول باطل بما أبطلنا به القول الثاني وبطل هذا
 أيضا بأن في قبائل مضر شواذ ينزه عنها القرآن مثل كشكشة قيس

الذين يجعلون كاف المؤنث شبيهاً فيقولون في « جعل ربك تحتك
 سرياً » « جعل ربك تحتك » ومثل نمتة تميم الذين يجعلون السين تاء
 فيقولون في الساس (السات) وهذه لغات ينزه عنها القرآن ولا يحفظ
 فيه منها شيء عن السلف ، ولم تفرد هذا القول بالذکر لمشاركته لما
 قبله في أوجه بطلانه

(القول الثالث) أن المراد بالأحرف السبعة الأوجه التي يقع بها
 الاختلاف في القراءة ، ولننقل ثلاث عبارات متقاربة في هذا المعنى
 (قال) ابن قتيبة ومن نحو نحوه في بيانها ، الأوجه التي يقع بها
 ذلك سبعة

(أولها) ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته مثل « ولا
 يضار كاتب » بالرفع والفتح
 « ثانيها » ما يتغير بالفعل مثل « باعد وبعده » بلفظ الماضي والطلب
 « ثالثها » ما يتغير باللفظ مثل « تنشرها ونشرها »
 « رابعها » ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج مثل « طلع منضود
 وطالج منضود »

(خامسها) ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل « وجاءت سكرة الموت
 بالحق وجاءت سكر بالحق بالموت »
 « وسادسها » ما يتغير بزيادة أو نقصان مثل (والذكر والاثني وملا
 خلق الذکر والاثني)

سابعها : ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى مثل كالعين المنفوش وكالصوف المنفوش

وقال القزويني في بيانها حكاية عن القاضي ابن الطيب قال: تدبرت
وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعة

أولا: ومنها ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته. مثل (هن
أطهر لكم وأطهر) ويضيق صدرى ويضيق

ثانيا: ومنها ما لا تتغير صورته ولا يتغير معناه بالأعراب مثل (ربنا
باعد بين أسفارنا وباعد)

ثالثا: ومنها ما تبقى صورته ويتغير معناه باختلاف الحروف مثل قوله
(ننشرها وننشرها)

رابعا: ومنها ما تتغير صورته ويبقى معناه مثل (كالعين المنفوش
وكالهنوف المنفوش)

خامسا: ومنها ما تتغير صورته ومعناه مثل وطلع منضود
وطلمع منضود

سادسا: ومنها بالتقديم والتأخير مثل «وجاءت سكرة الموت بالحق
وجاءت سكرت الحق بالموت»

سابعا: ومنها بالزيادة والنقصان مثل قوله (أسمع وتسمعون تعجب
أنسى)

وقال ابن الجزري في بيان الأوجه التي بها اختلاف القراءة،
تتلخص القراءات صحيحها وشاذها وضيفها ومنكرها فإذا هي ترجع
إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا تخرج عنها، وذلك «أما» بتفصيلها

في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو البغل : وبحسب بوجهين
 وإما : بتغيير في المعنى فقط نحو : فتلقى آدم من ربه كلمات . وإما : في
 الحروف بتغيير المعنى لا الصورة نحو : تملو وتتلو . وعكس ذلك : نحو
 الصراط والسرط . أو بتغييرهما . نحو : فامضوا فاسعوا وأما : في
 التقديم والتأخير . نحو : فيقتلون ويقتلون . أو في الزيادة والنقصان .
 نحو : أوصى ووصى . فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها ، قال
 وأما نحو اختلاف الأظهار والادغام والسرور والاشمام والتخفيف
 والتسميل والنقل والابدال فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في
 اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن
 كونه لفظاً واحداً هـ :

وهذا القول مع اختلاف قائميه في بيانه لم يذكر واحد منهم
 له دليلاً إلا أنه تتبع وجوه الاختلاف في القراءة فوجدناها لا تخرج عن
 سبع وهذا لا يصح دليلاً لاى واحد على أن المراد بالأحرف السبعة
 الوجوه التي تختلف فيها القراءة (وأيضاً هو مردود بما يأتي)
 (أولاً ان طريق تتبع ابن الجزرى مخالف لطريق تتبع ابن
 قتيبة وابن الطيب وهذا يدل على أنه يمكن الزيادة على سبع فابن الجزرى
 جعل ما تتغير حر كته قسمين وجعل ما تتغير حروفه ثلاثة أقسام وبذا يكون
 الحصر في سبع غير مجزوم به ولا متمين فهو مبنى على الظن والتخمين بل
 جعل غيرهم وجوه الاختلاف غير ما تقدم مثل ما قال أبو الفضل الرازي
 من أنها اختلاف الاسماء في الأفراد والتمثلية والعدد كبر والتأنيث

واختلاف تصريف الأفعال ووجوه الأعراب والنقط والزيادة والابدال وغير ذلك

ثانيا : انك قد علمت مما سبق أن الزيادة إلى سبعة أحرف كان الغرض منها الرخصة وأكثر الأمانة يومئذ أي لا يكتب ولا يعرف الرسم وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها فحسب والرخصة ليست ظاهرة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم أو في ابدال حركة بأخرى أو حرف بآخر أو تقديم وتأخير فإن القراءة بأحدها دون الآخر لا توجب مشقة يسأل النبي ﷺ المعافاة منها وأن الأمانة لا تطيق ذلك ويطلب التيسير على الأمانة بابدال حرف أو تغيير فعل من المضي إلى الأمر أو من البناء للمعلوم للبناء للمجهول ، هذا لتفيده الروايات السابقة ولا تدل عليه

ثالثا : إنه لا يتصور وجود أوجه اختلاف في القراءة المذكورة جميعا في كلمة واحدة حتى يكون ذلك تيسيرا وتخيرا كما تقدم وان أرادوا أن ذلك متفرق في القرآن جميعه كلقائل باللغات السبع المتفرقة في القرآن لم يكن ثمت رخصة ولا اختلاف بين الصحابة ، فهم هذا القول فضلا عن انه لم يستند إلى دليل ، باطل بما ذكرنا من الأوجه القول الرابع : أن المراد بالأحرف السبعة سبعة أنواع كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن وقد اختلف القائلون به في تعيين السبعة فقيل : هي أمر ونهى ووعد ووعيد وقصص ومجادلة وأمثال وقيل : أمر ونهى وحلال وحرام ومتشابه ومحكم ومتشابه وأمثال وقيل : محكم

ومشابهة وناسخ ومنسوخ وخصوص وعموم وقصص وقيل: غير ذلك
وهذا القول على اختلاف قائله في المدد ليس له مستند وكل قال
بما قال بحسب التعمين وهو مردود من وجهين

أولهما أن هذه الأوجه لا يمكن أن يقع فيها التوسعة على الأمة
والتيسير لأن التوسعة لم تقع في تحليل حرام ولا في تحريم حلال ولا
في تغيير شيء من المعاني المذكورة

ثانيهما: لو كان المراد بالأحرف ما ذكر في هذا القول للزم أن
يكون صلى الله عليه وسلم قد أقر كلام من المختلفين في المعاني على ما قرأ
ولو كان أحدهم قرأ أمراً أو حلالاً والآخر قرأ نهيّاً أو حراماً وذلك
جمع بين النقيضين ولا يخفى عليك أن الشيء الواحد لا يكون حراماً وحلالاً
في حالة واحدة وأيضاً يلزم جواز إبدال آية أمثال بآية أحكام مثلاً مع
أن ذلك لا يجوز بحال من الأحوال وبهذا ثبت بطلان هذا القول أيضاً
وهذه الأقوال الأربعة أشهر ما قيل في معنى حديث أنزل القرآن على
سبعة أحرف وقد اشتملت على أكثر من أربعة والقول الأول المختار
وهو أن المراد بالأحرف السبعة اللغات السبع على الوجه الذي ينشأ
سابقاً، فاشدد عليه يدك والحمد لله رب العالمين وإنما أعرضنا عن ذكر
باقي الأقوال لما قاله السيوطي في الاتقان بعد أن ذكر خمسة وثلاثين
قولاً ونصه: قال ابن حبان فهذه خمسة وثلاثون قولاً لا أهل العلم واللغة
في معنى أنزل القرآن على سبعة أحرف وهي أقوليل يشبه بعضها بعضاً
وكلمها محتملة ويحتمل غيرها، وقال المرسى هذه الوجوه أكثرها متداخلة

ولا أدري مستندها ولا عن نقلت ، ولا أدري لم خص كل واحد منهم
 هذه الأحرف السبعة بما ذكر مع أن كلها موجودة في القرآن ، فلا
 أدري معنى التخصيص ، ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة ؛
 وأكثرها معارضة حديث عمر وهشام بن حكيم لذي في الصحيح ،
 فانهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه وإنما اختلفا في قراءة حروفه ،
 وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع وهو جهل فبيح الله
 ومنه يعلم أنه لا يصح القول بأن الأحرف السبعة هي القراءات
 السبعة المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء ، لأنهم كانوا
 في القرن الثاني والرواية عنهم أكثر من سبع فلا يعقل أن الحديث يشير
 إلى فرا آتهم

قال القرطبي (وقد قيل) أن المراد بقوله عليه الصلاة والسلام
 (أنزل القرآن على سبعة أحرف) القراءات السبع التي قرأ بها القراء
 السبع لأنها كانت صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا
 ليس بشيء لظهور بطلانه على ما يأتي ، ثم قال ؛ « فبطل » قال كثير
 من علمائنا كالدودي وابن أبي صفرة وغيرها هذه القراءات السبع التي
 تنسب هؤلاء القراء السبعة ليست هي الأحرف السبعة التي اتسعت
 الصحابة في القراءة بها وإنما هي راجعة إلى حرف واحد من تلك
 السبعة وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف ذكره ابن النحاس وغيره
 وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء إلى أن
 قال ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوغه وجوزه

وسأني لذلك زيادة بيان في بحث القرأة والقراء إن شاء الله
ولتقتصر في هذا البحث على ما ذكرنا فان فيه الكفاية والله أعلم

٦ « المكي والمدني »

العمدة في معرفة المكي والمدني إنما هو حفظ الصحابة والتابعين
والنقل الصحيح عنهم ولم يرد في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
قول ومن كان له عناية شديدة بهذا النوع عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه فقد أخرج البخاري عنه أنه قال « والله الذي لا اله غيره
ما نزلت سورة من كتاب إلا وأنا أعلم أين نزلت ولا نزلت آية من كتاب الله
إلا وأنا أعلم فيم انزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه
الابل لركبت إليه »

وفائدة معرفة المكي والمدني وترتيب ذلك في النزول معرفة الناسخ
والمنسوخ من أحكام القرآن التي وقع فيها النسخ نعم قد وقع خلاف في
بعض السور هل هي مكية أو مدنية إلا أن ذلك مع قلته قد وقع في السور
التي ليس فيها ناسخ ولا منسوخ على أن الخلاف في بعض ذلك
لا يعتد به

الاصطلاحات في بيان المكي والمدني

أولها : المكي ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ، والمدني
ما نزل عايه بالمدينة وهذا الاصطلاح لوحظ فيه المكن ، وعليه تثبت
الواسطة فانزل عليه بالأسفار لا يسمى مكيًا ولا مدنيًا وذلك مثل ما نزل

بتبوك ويدخل في مكة ضواحيها كالمنزل عليه بمنى وعرفات والحديبية
ويدخل في المدينة أيضا ضواحيها كالمنزل عليه ببدر وأحد وعلى ذلك
ما نزل بمكة بعد الهجرة يسمى مسكياً
«ثانيها» المسكى ما وقع خطاباً لأهل مكة ، والمدني ما وقع خطاباً
لأهل المدينة ؛

وعليه يحمل قول من قال ، ما كان في القرآن من يا أيها الناس فهو
مكي ، وما كان فيه من يا أيها الذين آمنوا فهو مدني لأن أهل مكة كان
الغالب فيهم الكفر فخطبوا بيا أيها الناس ، وإن كان غيرهم داخل فيهم
وأهل المدينة الغالب فيهم الإيمان فخطبوا بيا أيها الذين آمنوا ؛ وإن
كان غيرهم داخل فيهم ، وهذا الاصطلاح قد لوحظ فيه المخاطب ،
«ثالثها» المسكى ما نزل قبل الهجرة وإن كان نزوله بغير مكة ،
(والمدني) ما نزل بعد الهجرة وإن نزل بغير المدينة ، وهذا الاصطلاح
لوحظ فيه الزماز وعليه فقوله تعالى (وانقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله)
مدني وإن كان نزوله بمكة في حجة الوداع بمنى يوم النحر فإن نزول هذه
الآية هناك لا يخرجها عن المدني في الاصطلاح لأن ما نزل بعد الهجرة
مدني سواء نزل بالمدينة أو بغيرها وكذلك قوله تعالى (إن الله يأمركم
أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) فإنه نزل بمكة بعد الهجرة عام الفتح وعليه
فهو مدني بحسب هذا الاصطلاح

وهذا الاصطلاح هو المشهور بين العلماء لأنه اصطلاح ضابط
حاصر للأقسام مطرد بخلاف الأول والثاني فإن الأول غير ضابط

ولا حاضر لما يلزمه من الواسطة والواسطة يلزمها تعدد الأماكن والأزمنة
 مثل ما نزل بتبوك وما نزل ببیت المقدس وما نزل في الغزوات وغير
 ذلك فلا تكون القسمة ثنائية « والثاني » غير مطرد لأنه منقوض
 بسورة البقرة وفيها يأيها الناس وهي مدنيه لا مكيه وبسورة الحج
 فهي مكية وفيها (يأيها الذين آمنوا اركعوا) وبسورة النساء فانها
 مدنية مع كونها مفتوحة بياأيها الناس قال القاضي إن كان الرجوع في
 هذا إلى التنقل فسلم وإن السبب فيه حصول المؤمنين بالمدينة على
 الكثرة دون مكة فضعيف ، إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفهم
 وباسمهم وبنسبهم ، ويؤمر غير المؤمنين بالعبادة كما يؤمر المؤمنون
 بالاستمرار عليها والازدياد منها وعلى هذا فكل من الاصطلاحين
 الأولين لا عبرة به والمشهور الثالث .

وعلى ذلك فما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في سفر الهجرة
 مكى وما نزل في السفر بعد الهجرة مدنى ومن ذلك سورة الفتح فانها
 نزلت عليه صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره وآية (اليوم أكملت
 لكم دينكم إلح) فانها نزلت بعرفة يوم الجمعة في حجة الوداع
 «وآية» «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها» فانها نزلت
 يوم الفتح في جوف الكعبة «وآية» يأيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات
 مهاجرات فامتحنوهن » فانها نزلت بأسفل الحديبية « وأول الأنفال
 نزل ببدر « وآية » لو كان عرضا قريبا ، نزلت في غزوة تبوك فكل
 ٦- علوم القرآن

ذلك وغيره مما نزل بالسفر بعد الهجرة مدني وإن لم يسكن نزوله
بالمدينة وهذا مقتضى الاصطلاح الثالث المشهور ،
وقد ذكر العلماء في المكي والمدني من السور أقوالا كثيرة
والذي نقله الميوطي عن أبي الحسن بن الحصار ،

أن السور المدنية باتفاق عشرون سورة ، وأن المختلف فيه اثنتا
عشرة سورة ، وما عدا ذلك مكي باتفاق فأما السور المدنية باتفاق فهي
«سورة البقرة ، وآل عمران والنساء ، والمائدة ، والأنفال ، والتوبة ،
والنور ، والأحزاب ، ومحمد ، والفتح ، والحجرات ، والحديد ، والمجادلة
والحشر ، والمتعنة ، والجمعة ، والمنافقون ، والطلاق ، والتحریم ،
والنصر » وأما المختلف في كونها مكية أو مدنية فهي «سورة الفاتحة
والزهد ، والرحمن ، والصف ، والتغابن ، والتطه ، والقدر ، ولم يكن
وإذا زلت ، والأخلاص ، والمعوذتين » وأما المكي باتفاق فهو ما عدا
ذلك وهو اثنتان وثمانون سورة ، ذكر بعض سور مكية فيها آيات
مدنية وبالعكس ،

«كثير من السور المكية » فيها آيات مدنية ، فقد ورد أنه
إذا نزلت فاتحة سورة بمكة ، مثلا كتبت بمكة ثم يزيد الله فيها ما يشاء
«مثال ذلك آية » ويسألوك عن الروح « من الاسراء نزلت بالمدينة
مع كون السورة مكية

ومن ذلك سورة الأعراف مكية إلا آية «واسألهم عن القوة التي
كانت حاضرة البحر » فايها مدنية ومن ذلك سورة إبراهيم مكية غير

آيتين مدينتين « ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً إلى غيظ القرار
 « وبعض السور مدنية » وفيها آيات مكية فمن ذلك سورة الانقال
 فانها مدنية وقد استثنى منها آية « وإذ يمكركم الذين كفروا » فقد قيل
 إنها نزلت بمكة ومن ذلك سورة الحج فقد قال قتاده إنها مدنية إلا أربع
 آيات (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلى عقيم) وقد تتبع العلماء
 ذكر الروايات في المكي والمدني سوراً وآيات كما عنوانا بالليلي والنهاري ،
 والصيفي ، والسفري ، والحضري ، والسماي والأرضي ، وغير ذلك أي
 ما نزل من القرآن ليلاً أو نهاراً ، صيفاً أو شتاءً ، سفراً أو حضراً ، في
 السماء يعني ليلة الاسراء أو في الأرض وقد اختلفوا من الروايات الصحيحة
 والسقيمة وغرضنا هنا لا يتعلق بتفصيل ذلك كله ولنذكر الطرق
 والضوابط التي يعرف بها كل من المكي والمدني

في الطرق والضوابط التي يعرف بها كل من المكي والمدني

لمعرفة المكي والمدني طريقان

« أولهما » سماعي وهو النقل الصحيح عن الصحابة أو التابعين
 بأن سورة كذا أو آية كذا نزلت بمكة أو بالمدينة أو نزلت قبل الهجرة
 أو بعدها سفر أو حضر أو غير ذلك

« ثانيهما » قياسي وهو ضوابط كلية لمعرفة كل منها .

ضوابط المللكي

« ١ » كل سورة فيها (كلا) مكية وقد وردت في القرآن ثلاثاً وثلاثين
 مرة في خمس عشرة سورة كلها في النصف الأخير من القرآن وليس

في النصف الأول منها شيء ، قال الدريني رحمه الله « وما نزلت كلا يثرب فاعلمن ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى ، وحكمة ذلك أن نصفه الأخير نزل أكثره بمكة وأكثر أهلها جبابرة فتكررت كلا على وجه التهديد والتعنيف لهم والانكار عليهم

٢٠ كل سورة في أولها حرف المعجم مكية سوى البقرة وآل عمران فإنها مدينتان بإجماع وفي الرعد خلاف

٣٠ كل سورة فيها قصة آدم وإبليس مكية سوى البقرة .

٤٠ كل سورة فيها قصص الأنبياء والسابقين والأمم الخالية مكية سوى البقرة أيضا

٥٠ كل سورة فيها يأبها الناس وليس فيها يأبها الذين آمنوا مكية وفي الحج خلاف

٦٠ كل سورة فيها سجدة مكية

« ضوابط المدني »

١٠ كل سورة فيها ذكر الحدود والفرائض مدنية

٢٠ كل سورة فيها ذكر المنافقين مدنية سوى العنكبوت

٣٠ كل آية فيها أمر بالقتال وأحكامه مدنية

﴿ ما امتاز به كل من المكي والمدني ﴾

قد امتاز كل من القسم المكي والمدني غير ما تقدم من الضوابط بأمر كثير وفيه وهي :

« تميزات القسم المكي »

١٠ الدعوة إلى أصول الإيمان الاعتقادية من الإلهيات والوحي

والرسالة والبعث والجزاء وغيرها وذكر الأدلة الكونية والعقلية على ذلك لأن القوم كانوا غريبيين في حماة الشرك وانكار النبوات لا يقرون ببعث ولا جزاء

٢٢ «حاجة المشركين ودعوتهم الى الايمان بهذه الأصول وإبطال شبههم والرد عليهم وتسفيه أحلامهم وتذكيرهم بالنعم العظيمة لعقادهم وتماديهم في الضلال ومقاومتهم للدعوة بما أوتوا من قوة

٢٣ «أصول التشريع العامة والآداب والفضائل الثابتة وبخاصة ما يتعلق بحفظ النفس والمال والعقل والدين ؛ لانفساسهم في الرذائل وبعدمهم عن الفضائل فقد كانوا إما كآلوا بالباطل ويقتلون الأبناء ويشدون البنات وغير ذلك

٢٤ «قصص الأنبياء مع أقوامهم وما فيها من العبر والمواعظ وما فيها من أصول الدين العام وهو الاسلام الذي جاءت به الرسل جميعا وبيان سنة الله تعالى في الأقوام والأمم ليكون لهم في قصصهم عبرة وقد كان ذكر القصص في مكة من أعظم دلائل نبوته ﷺ اذ لو كان قد تأخر نزوله إلى المدينة لقالوا تعلمه من أهل الكتاب

٢٥ «قص أكثر آياته وسوره وهو المناسب لمقتضى الحال لما كان عليه أهل مكة من قوة البلاغة والفصاحة مع ما كان عليه أكابرهم من العناد والجور فكان المناسب لهم النذر القارعة والمواعظ النافعة والزواجر الرادعة ، والعبر الجامعة بآيات قصيرة تصح آذانهم وتملك أذهانهم وتعقل ببيانهم ، وتجعلهم حيارى مدهوشين بما كانوا يسمعون من آيات

مع كونها غاية في الإيجاز جمعت من المعاني والدلائل ما جعلهم يقرون
بالاعجاز حتى قال أفصحهم « إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن
أسفله لمغدق وإن أعلاه لمثمر وما هو بقول البشر »

مميزات القسم المدني

يمتاز القسم المدني بكثرة الأمور الآتية فيه وهي :

١ « قواعد التشريع التفصيلية والأحكام العمالية في العبادات
والمعاملات كما في سورة البقرة والنساء والمائدة وغيرها ..

٢ « محاجة أهل الكتاب والتنبيه على تحريفهم لكتبهم وإظهار
مأخضهم من مكنونات أسرارهم كما في سورة البقرة من محاجة اليهود
وتذكيرهم بقصة موسى معهم وفي سورة آل عمران من محاجة النصارى
ومحاجة القرىتين في سورة المائدة وغيرها

٣ « بيان ضلال المنافقين ومفسادهم وذكر فضائلهم والأحكام
المتعلقة بهم كما في سورة البقرة والنساء والتوبة وغيرها

٤ « قواعد التشريع الخاصة بأحكام القتال وما يتعلق به من الصلح
والعمود والغزوات والغنائم وغير ذلك

٥ « طول أكثر سوره وبعض آياته لاشتمالها على الأمور السابقة
ومآلات التفصيل والاطناب التي تقتضيها ومن ذلك ترى القرآن الكريم
يسلك سبيل الإيجاز لمقتضى الحال وسبيل الاطناب متى اقتضاه الحال
وهو في كلا الحالين في أعلى طبقات البلاغة

« الشبه التي أثبتت حول المسكن والمدني وردتها »

اعتاد المبشرون والملاحدة أن ينامسوا المطاعن في القرآن وغرضهم

بذلك التشكيك في أن القرآن من عند الله ومن أعجب العجب أن
 كضار قريش وأهل الكتاب والمنافقين الذين قاموا الدعوة ووقفوا في
 سبيلها بكل ما لديهم من حيلة وقوة لم يطعنوا في القرآن بمثل هذه
 الشبه وقد كان يقرعون ويسفه عقولهم وينعوا عليهم تقليد هم الأعمى
 وكانوا حريصين على تلمس الشبه والحجج بالباطل والدعوى الكاذبة
 كقولهم «سحر مفترى» «أو به جنة» ولم تطاوعهم عقولهم وأحلامهم
 أن يصطنعوا بمجاهة هؤلاء المبشرون والملاحدة بعد الفرون المتلاحقة
 أن يتقولوا على القرآن الكريم ما لم يجرأ على تقوله أسلافهم ولو لا الحرص
 على هداية ضال أو حماية عقيدة جاهل من مضلل لو فرنا على القارئ
 وقته في سرد هذه الشبه وردتها وكل هذه الشبه ترجع إلى أصل واحد
 في زعمهم وهو الطعن في أن القرآن من عند الله وهذه هي
 الشبه وردتها

(أولاً) قالوا: إن القسم المكي قصير السور قصير الآيات
 وأما القسم المدني فهو طويل السور طويل الآيات. والسبب في هذا
 الاختلاف تأثر محمد ﷺ بالبيئة فأهل مكة قوم أميون لا يتقنون
 على إنشاء العبارات الطويلة وأما أهل المدينة فكانوا بين أهل كتاب
 أو متصل بأهل الكتاب لهم قدرة على إنشاء العبارات الطويلة فتأثر
 بهم الرسول صلى الله عليه وسلم ووجدت عنده ملكة التعبير والقدرة
 عليه فصنأوا يأتي بسور طويلة وآيات طويلة .
 ولورد على هذه الشبهة نقول (١) أن طول الكلام وقصره تابع

لمقتضى الحال الذى هو عماد البلاغة عند من يعرف البلاغة وليس تابعا
 للبيئة ولا متأثرا بالوسط (٢) دعوى أن أهل مكة كانوا أقل فصاحة
 وبلاغة من أهل المدينة دعوى يكذبها الواقع والتاريخ الصحيح فإن
 قريشاً وهم أهل مكة كان اليهم الحكم النافذ والقول الفصل بين الشعراء
 والخطباء وكانوا من المكان الأعلى فى معرفة أساليب الكلام وفنونه .
 (٣) القرآن الكريم قد تحدى العرب فى بعض السور المدنية إقرأ
 قوله تعالى فى سورة البقرة المدنية « وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على
 عبدنا فاتوا بسورة من مثله إلى قوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
 النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين) كما تحداهم فى السور
 المكية بقوله فى سورة هود المكية (فاتوا بعشر سور مثله مفتريات)
 وفى سورة الاسراء المكية بقوله « قل ائن اجتمعت الانس والجن على
 أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً »
 فانك ترى التحدى الواقع فى السورة المدنية جاء بسورة وهو يصدق
 بأقصر سورة مثل « إنا أعطيناك الكوثر » فلو كان متأثرا بهم فى القرآن
 لكانوا أقدر على معارضته والياتيان بمثل ما تحداهم به وأزيد وبهذا كله
 ظهر أن هذه الشبهة هباء وأن القول بها هذر وهراء وقد بينا حكمة
 قصر القسم المكي فيما تقدم

(ثانيا) قالوا إن القسم المكي خال من التشريعات التفصيلية والأحكام
 العملية وأما القسم المدني فقد كثرت فيه هذه التشريعات وذلك لأن
 محمداً صلى الله عليه وسلم بعد أن هاجر إلى المدينة واختلط بأهل الكتاب

وعرف تشريعاتهم ونهيج نهجهم ونحوهم وهذا دليل على أنه قد تأثر بهم وأخذ من علمهم..

والرد على هذه الشبهة الواهية نقول .

(١) إن القرآن نزل بحكمة على قوم لا يقرون بأصول الإيمان الثلاثة وهي
الالهيات والنبوات والبعث وما يتبعه من جزاء وكانوا مع ذلك
لا يحترمون نفساً ولا مالا ولا عرضاً فكان من الطبعي ومن البدهي
أن يدعواهم أولاً إلى أصول الإيمان وإلى أصول الاخلاق التي أجمعت
العقول السليمة على وجوب التحلي بها والتي لا حياة للإنسانية بدونها
وكان لا إماماً أن يحتاجهم في ذلك ويقيم عليهم الأدلة والبراهين فاذا تقررت
هذه الاصول في النفوس واستجاب لها من شرح الله صدره بالإسلام
أخذ يدعواهم إلى نظم المعاملة الحقة بينهم وبين خالقهم الذي أقروا به
ويؤمنهم وبين بعضهم بعد انصياعهم لحكمة النفوس والعقول والأموال
والاعراض وهذه هي التشريعات التفصيلية وهي فروع لتلك الاصول
وملم يقرروا بالاصول لا يصحوا أن يخاطبوا بالفروع فكان نهج القرآن
في المناسك والمدني هو الموافق لبدائة العقول لا لأنه تأثر بأهل الكتاب
كما يزعم المضلل الجاهل

(٢) كيف يكون النبي صلى الله عليه وسلم تعلم من اليهود أو
التصاوي مع أن القرآن قد نزل عليهم كفرهم وفسقهم وبخاصة اليهود فقد ذكر
القرآن من ذكر سيئاتهم وسوأاتهم ولعنهم في غير موضع، اقرأ قوله تعالى
« ألم تر إلى أولئك نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت

ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً « وقوله تعالى «وقالت اليهود عزيز بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله الخ » وقوله تعالى « أفقططعمون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون » وقوله تعالى « لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم » ثم انظر تحديده لليهود بقوله « فتمنوا الموت إن كنتم صادقين » وبقوله « فل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين » وإلى تحدى النصارى بقوله « فقل تعالى اذعأ بناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا ونفسيكم ثم نبهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين وغير ذلك من الآيات فلو كان القرآن قد استمد من ينبوع أهل الكتاب كما يزعم صاحب أهل الشبهة لأظهر واذلك دفاعاً عن تسفيهه لهم ولعنه إياهم ورداً لوصفهم بالكذب والتحريف ولكنهم كلما جاءتهم آية وقفوا مبهمين وكلما نحداهم كأنهم ألقوا حجراً ، فكيف يكون لهم فضل التعليم ولهم هذه المواقف المزرية إن هذا لا يقوله إلا مأفون مجنون ؟

«ثالثاً» قالوا اشتمال القسم المكي على الوعيد والتهديد ، والقسوة والشدة والعنف والحدة دون القسم المدني الذى اشتمل على الصفح والعفو وقد استدلوا على شدة القسم المكي بسور «تبت يد أبى طهب» «والعصر إن الانسان لئى خسر» «والهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر» وغير ذلك ، وجعلوا هذا دليلاً على اختلاف القرآن باختلاف الوسط تشكيكاً فى أنه من عند الله .

« ولرد على هذه الشبهة » نقول (١) إن كلا من القسم المكي والمدني يشتمل على الشدة والوعيد إذا اقتضى المقام ذلك ويشتمل على اللين والعفو إذا دعى الحال إلى ذلك ، وهذا شأن القرآن الكريم في البشارة والنذارة ، والوعد والوعيد وأنواع خطباته ، اقرأ ما جاء في سورة الأعراف المكية (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) وفي سورة فصلت المكية (إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون إلى قوله وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم) وقرأ قوله تعالى في سورة البقرة المدنية (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين إلى قوله في طغيانهم يعمهون)

وقوله فيها . « إن الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا » وقوله في سورة آل عمران المدنية « إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا وأولئك هم وقود النار » وقوله تعالى في سورة النساء المدنية « ومن يشاقق الرسول من ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا » وبهذا تعلم أن أن المكي كما اشتمل على الوعيد اشتمل على اللين وأن القسم المدني كما اشتمل على اللين اشتمل على الوعيد والتهديد ، فالقول بأن بينهما فرقا واختلافاً ذلك قول من لم يقرأ القرآن ولم يعرف مكيه من مدنيه .

(٢) إن ما ذكره صاحب الشبهة من السور المذكورة نشأ من جهله

بأسباب النزول وبما اشتملت عليه من المعاني التي فيها اصلاح الامة وسعادتها .

ولنذكر سبب نزول تبث يدا نقلا عن الواحدى فى أسباب النزول فقد روى عن ابن عباس قال «صعد رسول الله ﷺ ذات يوم المنفا . فقال يا صباحاه ، فاجتمعت اليه قريش فقالت مالك . قال أرايتم لو أخبرتكم أن العدو مصبحكم أو ممسيكم ، أما كنتم تصدقون ، قالوا بلى قال فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد ، فقال أبو لهب تبالك ، لهذا دعوتنا جميعا ، فأنزل الله عز وجل تبث يداي لهب وتب إلى آخرها ورواه البخارى ، اه وأخرج ابن جرير عن ابن عباس فى قوله واهمأته حمالة الحطب قال كانت تحمل الشوك فطرحة فى طريق النبي صلى الله عليه وسلم ليعقره وأصحابه .

وقال الواحدى أيضا «بسم الله الرحمن الرحيم ألهاكم التكاثر حتى ذرتم المقابر ، قال مقاتل والكمي نزلت فى حينين من قريش : بنى عبد مناف وبنى سهم كان بينهما خلاف ففتحهما قد السادة والأشراف أيهم أكثر ، فقال بنو عبد مناف نحن أكثر سيذا وأعز عزيزا وأعظم نفرا . وقال بنو سهم مثل ذلك ، فكسروهم بنو عبد مناف ثم قالوا نعمد موتانا حتى ذاروا القبور فعدوا موتاهم ، فكسروهم بنو سهم ، لأنهم كانوا أكثر عددا فى الجاهلية ، وقال قتادة نزلت فى اليهود قالوا «نحن أكثر من بنى فلان وبنو فلان أكثر من بنى فلان ، ألهاهم ذلك حتى جازوا أصنامهم .

هذا سبب النزول لكل من السورتين : « والغرض من سورة

«تبت يدا» الوعيد والانذار لأبي لهب وامرأته على تكذيبهما للرسول
صلى الله عليه وسلم وإقامتهما العقبات في سبيل دعوته وفي ذلك قمع
لغيرهما ليعم الايمان وتنتشر الفضيلة وليس هذا بأشد من لعن اليهود
الذى هو الطرد من رحمة الله والوعيد بسوء المصير لمن يشاقق الرسول
في الآيات المدنية «وأما سورة الهالك» فالغرض منها النهي عن التكلم
والتخدير من عاقبته الوخيمة وبيان ان التفاخر بالاموال والاحساب والحرص
عليها مدعاة للتألم عن الخير حتى لا يغتروا بالعرض الفانى من الماديات
ويقبلوا على تهذيب نفوسهم وتنمية عقولهم وأرواحهم لينالوا سعادة الغنى
والنعيم فى الآخرة وان هذا هو الارشاد إلى طريق الخير لمن بصره الله وهديله .
وأما سورة « والعصر » فالغرض منها تنويع أفراد الانسان

إلى نوعين

« أحدهما » حاد عن طريق الهدى والارشاد فلم يمتلئ قلبه بنور
الايمان ولم تلق حوارحه بصالح الأعمال وطرح الحق وراء ظهره وجعل
الباطل كل همه وخلا قلبه من الصبر فى السراء والبأساء ، فهو فى هلع
وجزع وغمط للحق ، لا شك أن هذا خاسر هالك قد أضاع عمره فيما
لا يفيده

« ثانيهما » استقنارت بصيرته بعقيدة الايمان وقام بالأعمال الصالحة
خير نفسه وخير غيره فأفاد نفسه وأفاد المجموع وجعل الحق رافقه ،
والصبر فى جميع المواطن هاديه ، له ولغيره وينطوى تحت هذه الفضائل
من تربية القوتين النظرية والعملية ويعود بالسعادة على العالم عائلوه

أردنا تقصيه لظال بنا المقام فعجيب أن تعد هذه السورة وما قبلها من
الأساليب الخارجة عن المألوف في الخطاب ولكنه الجهل يدفع بصاحبه
إلى الخطأ عصمنا الله من الزلل في القول والعمل

رابعا : قالوا ان القسم المكى قد كثر فيه القسم بالأشياء المحسوسة
من الأمكنة والأزمنة والثمار وما ذاك الا لأن أهل مكة قوم مداركهم
لا تعدو المحسوسات فكان القرآن متأثرا بوسطهم بخلاف القسم المدني
فانه لم يشتمل على ذلك ضرورة أن اليهود كانوا بالمدينة وهم قوم مهذبون
تعلموا مداركهم إلى ما فوق المحسوسات لذا تأثر القرآن هناك بوسطهم
ويعملون هذا الاختلاف دليلا على أن الرسول ﷺ هو الذي أتى بالقرآن
من عند نفسه

(وللد على هذه الشبهة نقول :

١ « قد بينا فيما تقدم أن أهل مكة كانوا أرقى العرب فصاحة وبلاغة
وكان اليهم الحكم النافذ في خطب العرب وقصائدهم وكان ذلك من أكبر
مفاخرهم وكيف لا يعرفون غير المحسوسات وقد طولبوا بالإيمان بالله
وبصفاته بما غاب عنهم من اليوم الآخر وما فيه وأقيمت عليهم الأدلة
العقلية والكونية فبل هذا بخطاب ويطالب به من لا يدرك ما وراء
الحس فوصف أهل مكة بالانحطاط العقلي لا يكون الا بمن تجرد من
عقله وعميت بصيرته

(٢) ان القسم بهذه الأشياء قد كثر في القسم المكى لأن دعوة أهل
مكة كانت إلى أصول الإيمان من الالهيات وغيرها من بيان الحجج وغيرها

وبيان الحجج الدالة على ذلك (وفي القسم بهذه الأشياء العظيمة التنبيه على أنها آيات ودلائل على قدرة الله تعالى والأشارة إلى ما في هذه الأشياء من المنافع العظيمة وبذلك تنتقل عقولهم من الاهتداء بها إلى الاعتراف بالخالق جلا وعلا والله تعالى أقسم لهم بما فيه النفع لهم من المحسوسات كالشمس والكواكب وغيرها أو المعنويات كالقرآن فقد أقسم به غير مرة بل أقسم بنفس الإنسان

وبالرسول صلى الله عليه وسلم لأن نفعه عام وهدايته شاملة أرسله الله رحمة للعالمين ، أبعد هذا يقال ان اشتمال القسم المكي على القسم بهذه المحسوسات دليل على تأثره بالبيئة والكلام في أقسام القرآن لا يفي به هذا المختصر

(خامسا) قالوا إن القسم المكي قد اقتتح كثير من سورده بالفاظ غير ظاهرة المعنى مثل (ألم) (وحم) (وطسم) وغيرها من فواتح السور المفتتحة بالحروف الهجائية والخطاب بها كخطاب بالمهمل الذي لا يفيد واشتمال القرآن عليها مبينا ينافي هدى للناس فأى هداية تقع بأمثال هذه الحروف التي لا تفيد معنى فهي لا تعدو أحداً مربين؛ إما أن تكون رموزا قد قصد بها التهويل والتعمية وإظهار القرآن في مظاهر مخيف ، وإما أن تكون رموزا قد وضعت لتمييز بين المصاحف المختلفة ثم ألحقها مرور الزمن بالقرآن فصارت قرآنا هذا ما يقوله بعض الطاعنين في القرآن ، وقد تجاوز بعضهم الحد في الطعن فقال إن هذه الألفاظ مما وضعه اليهود من كتبة محمد (صلى الله عليه وسلم ومعناها دأؤ عز إلى محمد، أو

(أمرني محمد) والذي حملهم على زيادتها تبرؤهم من الإيمان بما يأمرهم بكتابته
 هذا ما يقوله الطاعنون على فوائح السور والغرض منه التشكيك في القرآن
 «وللرد على هذه الشبهة» نقول

(١) أمادعوى أن هذه الفوائح ليس لها معنى وأن اشتمال القرآن
 عليها لا يفيد فانها دعوى من لم يطلع على آراء العلماء في فوائح السور
 وأكثر العلماء على أن فاتحة كل سورة اسم للسورة التي افتتحت بها
 وقد وردت آثار كثيرة تفيد ذلك «فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال
 «من قرأ حم السجدة حفظ إلى أن يصبح» وروى عنه أيضا أنه قال
 «يسن قلب القرآن وقد اشتهرت بعض السور بالتسمية بها «ولا يرد»
 كونها وردت في فوائح سور مختلفة بلفظ واحد لأن ذلك لا ينافي كونها
 أسماء للسور كالأعلام المشتركة اشتراكا لفظيا وهذا معهود في اللغة
 العربية ويضم إلى كل اسم ما يميز مسماه عن غيره مثل «الم البقرة»
 «والم آل عمران» وهكذا

وعلى ذلك فتكون هذه الأسماء مفيدة لمعنى معلوم عند المخاطبين.
 ويدل على هذا الرأي خلاف الآثار السابقة وشهرة التسمية أنه
 لو لم تكن العرب قد فهموا منها مدلولها لكانوا أول من أنكر ذلك على
 النبي ﷺ مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قد تلى عليهم حم وص ولم
 وغيرها ولو أنكروا لنقل الينا ذلك فعدم إنكارهم دليل على أنهم كانوا
 يفهمون منها معناها كيف فهم قد كانوا حريصين على وجود
 هفوة أو زلة يشهرون بها وأيضا فالرسول صلى الله عليه وسلم قد نكحهم

يُحْدِثُ بِالْقُرْآنِ غَيْرَ مَرَّةٍ فَكَيْفَ يَقَعُ التَّحْدِثُ بِمَا لَا مَعْنَى لَهُ مِنَ الْكَلَامِ
وَيَسْكُنُونَ عَلَى ذَلِكَ وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهَا لَمَعْنَى مَفْهُومٍ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبِيلِ الْمَهْمَلِ
وَلَا تَنَافَى كَوْنُ الْقُرْآنِ هَدًى وَبَيَانًا لِلنَّاسِ .

(٢) أَمَا قَوْلُ بَعْضِ الطَّاعِنِينَ إِنَّهَا مِنْ وَضْعِ الْيَهُودِ الَّذِينَ كَانُوا يَكْتُبُونَ
لِمُحَمَّدٍ ﷺ فِيهِ دَعْوَى سَاقِطَةٌ عَنِ الْإِعْتِبَارِ ضَرُورَةٌ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ فِي
أَيِّ تَارِيخٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ كِتَابَةٌ مِنَ الْيَهُودِ فِيهِذَا مَجْرَدُ اخْتِلَاقٍ عَلَى
الْحَقِيقَةِ وَالتَّارِيخِ ، وَعَلَى فَرَضِ صَحَّةِ ذَلِكَ فِي أَيِّ لُغَةٍ يَكُونُ أَلَمْ أَوْ
كَيْتَعَصْ أَوْ طَسَمْ أَوْ غَيْرَهَا بِمَعْنَى (أَوْعَزَ إِلَى مُحَمَّدٍ) أَوْ (أَمْرَنِي مُحَمَّدٌ) هَذَا
زَعْمُ كَاذِبٍ وَقَوْلُهُ لَا وَجُودَ لَهُ إِلَّا فِي وَهْمٍ مُخْتَرَعٍ وَبِهَذَا قَدْ ذَهَبَتْ هَذِهِ
الشُّبُهَةُ هَبَاءً كَمَا ذَهَبَ غَيْرُهَا .

سَادِسًا : قَالُوا : إِنْ الْقِسْمُ الْمُسْكِيُّ خَالَ مِنَ الْحَجَجِ وَالْبَرَاهِينِ بِخِلَافِ
الْقِسْمِ الْمُسَدِّي فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِالْحُجَّةِ وَالْبَرَهَانِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَأَثُّرِ
الْقُرْآنِ بِالْوَسْطِ الَّذِي كَانَ فِيهِ مُحَمَّدٌ ﷺ (وَلِلرَّدِ عَلَى هَذِهِ الشُّبُهَةِ) نَقُولُ
إِنْ هَذَا زَعْمٌ مِنْ لَمْ يَدْرُسِ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَعْرِفْ مَكِّيَّةَ مِنْ مَدِينَةٍ فَإِنَّهُ لَوْ
نَظَرَ قَلِيلًا لَوَجَدَ الْقِسْمَ الْمُسْكِيَّ مَمْلُوءًا بِالْحَجَجِ وَالْبَرَاهِينِ عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ
وَعَلَى الْبَعْثِ وَالنَّبَوَاتِ الَّتِي تَبْهَرُ الْعُقُولَ وَتَأْخُذُ بِالْأَلْبَابِ وَتَهْدِي الضَّالِّ
وَلَكِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصَّدُورِ وَإِنْ
شُبِّهَتْ بِمَوْذَجٍ مِنْ بَرَاهِينِ الْقِسْمِ الْمُسْكِيِّ فَاقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ
الْأَنْبِيَاءِ الْمَكِّيَّةِ «لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» وَقَوْلَهُ تَعَالَى فِي

سورة الروم المكية «ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر
تنتشرون إلى قوله وله من في السموات والأرض كل له قانتون» وقوله
تعالى في سورة النمل المكية «أمن خالق السموات والأرض وأنزل من
السماء ماء فأنبأنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها
إله مع الله بل هم قوم يعدلون إلى قوله تعالى قل هاتوا برهانكم إن
كنتم صادقين» ولو تتبعنا سور القرآن المكية لوجدنا أكثرها لا يخلو
من حجة ودليل فدعوى خلو القسم المكي من المجاج قول من لم يعرف
نفسه مؤونة النظر في القرآن ولكنه يرجم بالغيب ولا يدري ماذا يقول
هذه خلاصة الشبه وردها وقد اقتصرنا على ما ذكر ليكون نموذجاً
لغيره والله الموفق للصواب .

«٧» جمع القرآن وتاريخه

والرد على ما يثار حوله من شبه

ونماذج من الروايات الواردة في ذلك

ورد جمع القرآن في الروايات على حالتين

الأولى جمعه بمعنى «حفظه» على عبد الرسول صلى الله عليه
وسلم ومنه قوله تعالى «ان علينا جمعه وقرآنه» أي جمعه في صدرك
وقراءته على لسانك ومما ورد فيه : ما في صحيح البخاري من حديث
قتادة قال سألت انس بن مالك رضى الله عنه عن جمع القرآن على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال اربعة كلهم من الانصار أبي
كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وابو زيد قالت لانس

ابو زيد قال احد عمومتى وفى البخارى عن انس أيضا « قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة : أبو الدرداء ؛ ومعاذ ابن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد ونحن ورثناه » وفى رواية أخرى قال : أبو زيد ولم يترك عقبا ؛ وكان بدرىا ، وقد روى أبو داود بإسناد على شرط الشيخين عن ثمامة عن أنس أن اسم ابني زيد قيس ابن السكن ، وقال القرطبي أن اسمه سعد بن عبيد ورواية أبى داود أصح ، وهما متعارض بين الحديثين من وجهين

أولهما : أن الحديث الأول المروى عن أنس لا يدل على حصر من حفظ القرآن كله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فى أربعة بخلاف الحديث الثانى فإنه يدل على الحصر فى أربعة ، ويشهد للحديث القاضى بعدم الحصر ما هو المعروف بل المنقول تواترا أن الذين حفظوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أربعة منهم الخلفاء الأربعة فقد تظاهرت الروايات بأنهم جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك عبد الله بن مسعود وسالم مولى أبى حذيفة رضى الله عنه وغيرهما

ثانيهما : أن الحديث الثانى فيه أبو الدرداء بدلا من أبى بن كعب الذى فى الحديث الأول فقتضى الحديث الأول أن أبى بن كعب ممن جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومقتضى الحديث الثانى أنه ليس منهم ضرورة الحصر فى أربعة ليس منهم أبى بن كعب (والجواب عن هذا التعارض) أن الحصر فى الحديث الثانى

إضافي وليس حقيقيا أي بحسب الواقع ونفس الأمر لأنه لا يمكن
الاحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ولا يتم الحصر
الحقيقي لأنس رضي الله عنه إلا إذا كان قد لقي كل واحد منهم وأخبره
عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهذا في غاية البعد عادة ؛ وإذا كان الأمر كذلك وجب القول
بأن الحصر اضافي لا حقيقي حتى يتأتى التوفيق بين الحـ مدينين
الصحيحين ومعنى كون الحصر اضافيا أن أنسا رضي الله عنه لم يقصد
في الحديث الثاني الحصر بالنسبة لجميع الصحابة بل قصده بالنسبة
للمحاضرين معه وقت هذا القول ويكون قد قال ذلك لغرض من الأغراض
الدينية وقرينة الواقع وهي أنه لم يستوعب جميع الصحابة تؤيد ذلك ؛ وعلى
هذا فلا تعارض بين الحـ مدينين وقد وفق القرطبي بينها بوجه
آخر حيث قل ما نصه : قال ابن الطيب رضي الله عنه
لا تدل هذه الآثار على أن القرآن لم يحفظ في حياة
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمعه غير أربعة من الأنصار
كما قال أنس بن مالك فقد ثبت بالطرق المتواترة أنه جمع القرآن عثمان
ونعيم الداري، وعبد الله بن عمرو بن العاص ؛ فقول
أنس لم يجمع القرآن غير أربعة (يحتمل) أنه لم يجمع القرآن وأخذه
تمامينا من رسول الله ﷺ غير تلك الجماعة فإن أكثرهم أخذ بعضه عنه
وبعضه عن غيره وقد تظاهرت الروايات بأن الأئمة الأربعة جمعوا
القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لأجل سبقهم إلى الإسلام

وإعظام الرسول صلى الله عليه وسلم لهم قلت لم يذكر القاضي ، عبد الله
 ابن مسعود ، وسالما مولى ابى حذيفة رضى الله عنهما ، فيما رايت وهما
 ممن جمع القرآن اهـ . ثم ذكر القرطبي بعد ذلك روايات تدل على ان عبد
 الله بن مسعود ممن جمع القرآن . وقد عرفت انه يمكن الجمع بين
 الحديثين ، واما بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فقد اتم حفظه آلاف
 كثيرة من الصحابة وقد اشتهر باقراء القرآن سبعة من الصحابة وهم عثمان بن عفان
 وعلى بن أبى طالب ، وأبى بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود
 وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري (فلم يمض زمن يسير على وفاة
 النبى صلى الله عليه وسلم حتى كان القرآن كله مجموعا أى محفوظا فى
 صدور الآلاف من الصحابة

(الحالة الثانية جمع القرآن بمعنى كتابته) وقد كان جمع القرآن بمعنى
 كتابته فى ثلاثة عهود .

(أولها) جمعه فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم .

(ثانيها) جمعه فى عهد أبى بكر الصديق رضى الله عنه .

(ثالثها) جمعه فى عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه ولنتكلم عليه

فى عهوده الثلاثة مع ذكر كيفية كل وسببه والفرق بينه وبين غيره فنقول

﴿ أولا - جمع القرآن بمعنى كتبه فى عهد النبى ﷺ ﴾

قد ورد فى ذلك ما أخرجه الحاكم فى المستدرک بسند على شرط

الشيخين عن زيد بن ثابت (قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه

وسلم نؤلف القرآن من الرقاع ، قال البيهقى يشبه أن يكون المراد به

ما نزل من الآيات المفرقة في سورها جمعها فيها بإشارة من النبي صلى
 الله عليه وسلم، وروى النيسابورى عن ابن عباس قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب فقال
 صنعوا هذه السورة في الموضع الذى يذكر فيها كذا وكذا قال قرآن كله
 كان مجموعا أى مكتوبا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
 ما نزلت آية إلا وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكتب
 له أن يضعها في موضع كذا، من سورة كذا، ولا نزلت سورة إلا وقد
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكاتب أن يضعها بجانب سورة
 كذا، وإن الذين حفظوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم، لم يكونوا قد جمعه بين الدفتين ولم يلزموا القراءة إلى سورة
 وذلك لأن الواحد منهم كان إذا حفظ سورة أنزلت على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم، أو كتبها ثم خرج في سرية أو غزوة أو غاب
 لشأن من الشئون ونزل وقت غيبته شيء من القرآن ثم رجع أخذ بعد
 رجوعه في حفظ ما نزل وقت غيبته وكتابته ويتبع ما فاتته على حسب
 ما يتيسر له فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير من هذا الوجه، وكان منهم
 من يعتمد على حفظه فلا يكتب على ما كان من عادة العرب في حفظ
 أنسابها وأشعار شعرائها من غير كتابة منهم، وبعضهم كان يكتبها في
 مواضع مختلفة من قرداس وكثف وعسب ثقة منهم بما كانوا يهلونه
 من جدد المسلمين في حفظ القرآن فلا يرون بأكثرهم حاجة إلى مصحف
 ينظر فيه

ويتلخص من هذا «أمران»

«أحدهما» أن القرآن كله جمع بمعنى أنه كتب جميعه بين يدي الرسول ﷺ بواسطة كتاب الوحي الذين كان يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم غير أن كان مفرقا في العصب والاكشاف وغيرها ولم يكن بمجسوعا بين دفتين

«ثانيهما» أن كثيرا من الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتب كثيرا منه على قدر ما تسهل له وكانت كتاباتهم له أيضا متفرقة غير مجموعة في مصحف واحد، وإن صار مكتوبا جميعه عند مجموعهم بمعنى أن هذا كتب كذا وذاك كتب كذا وقد يتفق عدد منهم فيما كتبوا وقد يزيد أحدهم عن الآخر وقد يكتب أحدهم سورة أو أكثر غير ما كتبه الآخر وهكذا، وإنما لم يجمع النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، ولما كان يترقبه أيضا من تسابع الوحي «وأیضا» فإن ترتيب آياته وسوره ليس على ترتيب نزوله فقد كانت تنزل آية أو سورة وتكون في الترتيب قبل التي نزلت قبلها وهكذا فيكون جمعه في مصحف واحد عرضة للتغيير والتبديل فلما انقضى نزوله بوفاة ﷺ وعلم ترتيبه المهم الله الخلفاء الراشدين جمعه على النحو المخصوص وفاء بوعد الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة فكان ابتداء ذلك على يد أبي بكر الصديق بمشورة عمر رضي الله عنهما كما سيأتي

والسبب الباعث على جمع القرآن أى كتابته بأمر الرسول ﷺ
«أمور»

«أولها» تبليغ الرحي على الوجه الأكمل لأن الاعتماد على حفظ الصحابة غير كاف لأنهم عرضة للنسيان والموت فلو اعتمد على حفظهم وحده لخشي ضياع شيء منه بالنسيان أو بالوفاة أما الكتابة فبأقرب لا يتطرق إليها ذلك .

«ثانيها» تبليغ الشاهد الغائب وتبليغ الصحابة من بعدهم
«ثالثها» معاضدة المكتوب للمحفوظ ولذا كان الحفظ والكتابة مصدرين رجع إليهما الصحابة عند جمع القرآن في مصحف واحد
«وقد امتازت الكتابة في عهد الرسول ﷺ» بأمور
(أولها) أنه لم يكن مجموعا في مصحف واحد
(ثانيها) أنه لم يكن مرتب السور والآيات
(ثالثها) أنه كان مكتوبا بالأرف السبعة التي نزل عليها
(رابعها) أن بعض الصحابة كان قد كتب بعض المنسوخ تلاوة وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد ولم يقتصر على ما ثبت بالتواتر كما سيأتي .

«جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضى الله عنه»
قد علمت أن القرآن كان محفوظا كله في صدور الرجال ومكتوبا كله على عهد رسول الله ﷺ إلا أنه كان متفرقا
«وأول من جمعه بين الدفتين في مصحف واحد» بعد وفاة

رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما استحر القتل بالقراء يوم
اليامة وكان في ربيع الأول سنة ١٢ أثنى عشرة وقيل في أواخر سنة
أحدى عشرة كما في كتب التاريخ فذمن خلافته وقتل منهم في ذلك
اليوم على ما قيل سبعة مائة ، وذلك بإشارة عمر بن الخطاب على أبي بكر
رضي الله عنهما بجمع القرآن مخافة أن يموت أشياخ القراء كأبي وابن
مسعود ، وزيد ، فندبا زيد بن ثابت رضي الله عنه إلى ذلك فجمعه غير
مراتب السور بعد تعب شديد ، يدل على ذلك ما رواه البخاري عن زيد
ابن ثابت قال : أرسل إلى أبو بكر مقتل أهل اليامة وعنده عمر
فقال أبو بكر إن عمر أنا في فقال إن القتل قد استحر يوم اليامة
بالناس ، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن ، فيذهب
كثير من القرآن إلا أن تجمعه ، وإني لأرى أن تجمع القرآن ، قال
أبو بكر : فقلت لعمر كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ ،
فقال هو والله خير ، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله لي ذلك صدري ،
ورأيت الذي رأي عمر ، قل زيد : وعنده عمر جالس لا يتكلم ، فقل لي
أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل ولا نهيمك ، كنت تكذب الوحى
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فاجمعه ، فوالله لو كلفني
نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن
قلت ، كيف فعلت شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
أبو بكر هو خير فلم أزل أراجع حتى شرح الله صدري للذي شرح
له صدر أبي بكر وعمر ، فجمعت فتتبع القرآن أجمعه من الرقاع

والإكتاف والعصب وصدور الرجال ؛ حتى وجدت من سورة التوبة
آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع غيره «لقد جاءكم رسول
من أنفسكم» إلى آخرها فكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي
بكر حتى توفاه الله ؛ ثم عند عمر حتى توفاه الله ثم عند حفصة وقد ورد في
رواية أخرى «مع خزيمة أو أبي خزيمة» .

وقد علمت أن القرآن كان مكتوبا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
ولكنه كان مفرقا في الرقاع والأكتاف والعصب فالذي فعله أبو بكر
وأمر به زيد إنما هو نسخها من مكان إلى مكان ليكون مجتمعا ؛ فكان
ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها القرآن
منتشر ؛ فجعلها جامع وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء ؛ وقد
اعتمد في ذلك على الرقاع وصدور الرجال الحفظ لأنهم كانوا يبدون عن
تأليف معجز ونظام معروف قد شاهدوا تلاوته من الرسول صلى الله
عليه وسلم فكان نزوير ما ليس منه مأمونا

وأخرج ابن أبي داود عن طريق هشام بن عروة عن أبيه أن
أبا بكر قل لعمر ولريد أقعدا على باب المسجد فن جاءكما بشاهدين على
شيء من كتاب الله فاكتهما رجالة ثقة مع انقطعا ؛ وقد اختلف
العلماء في المراد بالشاهدين فقال ابن حجر المراد بالشاهدين الحفظ والكتابة
وقال السخاوي المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين
يدي رسول الله ﷺ أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه
التي نزل بها القرآن . قال أبو شامة وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من

عين ما كتب بين يدي رسول الله ﷺ لا من مجرد الحفظ قال ولذلك قال في آخر سورة التوبة لم أجدها مكتوبة مع غيري لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة ، وبهذا تعلم أنهم بالغوا في التوثيق في كتابة القرآن فلم يقبلوه إلا من المصدرين معاوها الحفظ والكتابة بين يدي الرسول ﷺ « والسبب الباعث على الجمع في عهد أبي بكر » يعلم من الرواية السابقة وهو خوف ضياع شيء من القرآن وقد صرح بذلك في قوله « وبني أخشى أن يستحجر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن » أي فيضيع كثير من القرآن بموت الحفاظ وقد يكون عند أحدهم شيء من المكتوب يضيع بموته ، وقد علمت أن المصدرين المعول عليهما في جمع القرآن هما الحفظ والكتابة ولهذا كانت العناية شديدة بحفظ الصحف التي كتبها زيد بن ثابت لتكون مرجعا عند الحاجة فكان موضعها عند الخليفة الأول أبي بكر ثم عند الخليفة الثاني عمر ثم عند حفصة أم المؤمنين إلى أن طلبها منها عثمان الخليفة الثالث عند الجمع الثالث كما يأتي :

« ويمتاز الجمع في عهد أبي بكر بأمور : (أولها) : أنه اقتصر على ما لم تنسخ تلاوته . (ثانيها) : أنه لا يقبل فيه إلا ما أجمع الجميع على أنه قرآن وتواترت روايته ولم تقبل فيه رواية الواحد ولذا ردت رواية عمر في آية الرحم لأنها لم تتواتر ، وأما آخر برائة التي قيل فيها « فلم أجدها مع غيره » فالمراد أنه لم يجدها مكتوبة عند غيره لأنه كل لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة وذلك لا ينافي أنها كانت محفوظة لجمع

كثير يتحقق بهم التواتر فنقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتواتر
(ثالثها) : إنه لم ينقل فيه إلا ما كان مكتوبا بين يدي الرسول صلى
الله عليه وسلم.

«وقد قيل» إن ثبوت الروايات الدالة على أن أبا بكر رضى الله
عنه أول من جمع القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ينافي
ما ورد من أن عليا رضى الله عنه أول من جمع القرآن بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويؤيد ذلك ما نقله السيوطى عن ابن الضريس من
حديث محمد بن سيرين عن عكرمة قال : «لما كان بدء خلافة أبي بكر
فعد على بن أبي طالب فى بيته فقيل لأبي بكر قد كره بيعتك فأرسل
إليه فقال : أكرهت بيعتى ، فقال لا والله : قال ما أقصدك عني ، قال
رأيت كتاب الله يزاد فيه فخرئت نفسى أن لا البس ردائى إلا للصلاة
حتى أجمعه ، قال له أبو بكر فانك نعم ما رأيت قال محمد فقلت لعكرمة
ألفوه كما أنزل الأول فالأول : قال لو اجتمعت الانس والجن على أن يؤلفوه
هذا التأليف ما استطاعوا وأخرج هذا الأثر بن اشته من وجه آخر
عن ابن سيرين وفيه أنه كتب فى مصحفه الناسخ والمنسوخ وأنا ابن
سيرين قال فطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه
فهذه الرواية صريحة فى أن عليا كتب مصحفا فى بدء خلافة أبي بكر
فيمتحن أن يكون المراد بالجمع الذى قال على فى الرواية السابقة كتابة
القرآن فى مصحف وذلك ينافى ما ثبت من أول من جمع القرآن بعد
رسول الله ﷺ أبو بكر

«ويجاء عن ذلك» بأن علياً وغيره ممن كتبوا المصاحف إنما كتب كل واحد منهم معتمداً على محفوظه وروايته ولم يقتصر على المتواتر وغير منسوخ التلاوة وأما أبو بكر فكان أول من جمع القرآن واقتصر فيه على ما أجمع عليه الجميع وتواترت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ووجد مكتوباً في عهد صلى الله عليه وسلم واقتصر فيه على ما لم ينسخ تلاوته بخلاف جمع علي وغيره ما تقدم

﴿جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه﴾

لما كان عهد عثمان رضي الله عنه وتفرق الصحابة في البلدان اختلف الناس في القراءات واشتد الأمر في ذلك وعظم اختلافهم وتشبههم كما وقع بين أهل الشام وأهل العراق في غزوة أرمينية اشتجار عثمان الصحابة فأرأوا رأياً معهم جمع الناس على مصحف واحد لا يتأني معه اختلاف ولا تنازع ولا مرء فأرسل إلى حفصة رضي الله عنها في طلب المصحف التي كتبت في عهد أبي بكر ثم انتقلت منه إلى عمر ومنه إليها فبعثت بها إليه لتكون أساساً في جمع القرآن ثم عهد عثمان إلى زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأمرهم أن ينسخوا المصحف في المصاحف ثم قال للرجل القرشيين الثلاثة ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش فإنه نزل بلسانهم فلما نسخوا المصحف في المصاحف مع ترتيب السور على الوجه المشهور بعث عثمان في كل أفق بمصحف من تلك المصاحف وجهل الناس على القراءة بوجه واحد فلا ينشأ في ذلك الوقت من

الاختلاف في القراءة ، وأمر بما سوى ذلك من القرآن أن يحرق أو يحرق ورد الصحف إلى حفصة فبقيت عندها إلى أن توفت رضي الله عنها فأرسل مروان بن محمد إلى عبد الله بن عمر عقب انصرافه من جنازتها ليرسلن إليه تلك الصحف فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر فأمر بها مروان فشقت ، وقال إنما فعلت هذا لأنني خشيت إن طال بالناس الزمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب ، ومما ورد في شأن هذا الجمع ما رواه البخاري في صحيحه عن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ،

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم ففعلوا : حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف إلى حفصة فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق ، وروى عن زيد بن ثابت أنه قال فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت اسمع رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها فالتمسناها فوجدنا مع خزيمة بن ثابت
الأنصاري «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه» فالحقناها
بسورتها في المصحف وقد ورد أنهم اختلفوا في التابوت فقال زيد
التابوت وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص التابوت فرفع اختلافهم إلى عثمان
فقال اكتبوه بالتاء

وأخرج بن أبي دواد في المصاحف من طريق أبي قلابه أنه قال
«لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة
الرجل ، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون ، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين
حتى كفر بعضهم بعضا ، فبلغ ذلك عثمان ، فخطب فقال أنتم عندي
تختلفون ؛ فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافا ، فكأنه والله أعلم
لما جاءه حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار تحقق عنده ما ظنه من
ذلك ورأى الأمر قد حذب ، فأمر بما أمر به ،

قال الحافظ بن حجر وكان ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين
وأوائل سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن
أرمينية فتحت فيه .

ثم أن عثمان لم يفعل ذلك إلا بعد أن استشار الصحابة وكان ذلك
على ملائمتهم فقد ذكر أبو بكر الأنباري في كتاب الرد عن سويد بن
غفلة قال «سمعت علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول : يا مشرك
الناس ، اتقوا الله وإياكم والغلو في عثمان وقولكم حراق مصاحف ،
فوالله ما حرقها إلا عن ملائمتنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»

وعن عمر بن معمر قال (قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه،
لو كنت أوالى وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان)
وفي أمر عثمان بتحريق الصحف والمصاحف حين جمع القرآن جواز
تحريق الكتب التي فيها أسماء الله تعالى وإن ذلك إكرام لها وصيانة
عن الوطء بالأقدام وطرحها في الأرض وقد كان طاووس يحرق الرسائل
إذا أجمعت عنده وفيها بسم الله الرحمن الرحيم وحرق عروة بن
الزبير كتب فقه كانت عنده يوم الحرة وقال القاضي أبو بكر جاز
للإمام تحريق الصحف التي فيها القرآن إذا أداه إليه اجتهاده وجوز
عياض بأنهم غسلوا ما بأيديهم من الصحف بالماء ثم أحرقوها بموافقة
منهم في إذهابها ويؤخذ مما تقدم

(أن السبب الباعث على جمع القرآن في عهد عثمان) هو دفع
الاختلاف والتنازع في القرآن وقطع المراء فيه وخشية الفتنة من أجل
الاختلاف وحمل الناس على القراءة بوجه واحد لذلك وأما قبله فقد
كانت المصاحف بوجوه القراءات على الحروف السبعة التي أنزل بها
القرآن ولم تحتاج الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى جمعه على الوجه
الذي جمعه عليه عثمان ؛ لأنه لم يحدث في أيامهما من الخلاف ما حدث
في أيام عثمان ، ولقد وفقه الله لأمر عظيم فرفع الاختلاف وجمع الكافة
وأراح الأمة ، ولهذا لم ينكر عليه أحد بل رضوا فعله هذا وعينونه
من مناقبه وآثاره الخالدة رضي الله عنهم وأجمعين

(وأن الجمع في عهد عثمان قد امتاز بالأمور الآتية :

(أولها) الاختصار في المصحف على حرف واحد وهو حرف
قريش كما سبق بيانه

(ثانيها) الاختصار فيه على ما ثبت بالتواتر وترك ما كانت روايته
أحادية وما نسخت تلاوته فلم يكتبوا في جمع عثمان إلا ما تحققوا أنه
قرآن وثبت صحته قطعا عن النبي ﷺ وعلوموا أنه استقر في العرصة
الآخيرة وكان زيد بن ثابت قد شهدها

(ثالثها) ترتيب سور وآياته على الوجه المعروف الآن وأما في
عهد أبي بكر فقد كان جمعه مرتب الآيات دون السور

(رابعها) تجزيده من النقط والشكل ومن كل ما ليس قرآنا
بخلاف بعض ما كان مكتوبا عند بعض الصحابة فإنه كان فيه بعض
تأويلات وتغييرات لبعض ألفاظه ، وبما ذكرنا تعلم الفرق بين كل
جمع والذي قبله

بيان المصاحف التي كتبت في عهد عثمان
وعددتها والسبب في التعدد وما يتعلق بذلك

المصاحف جمع مصحف بزنة مفعول من أصحفه أي جمع فيه المصحف
والمصحف جمع صحيفة وهي قطعة من جلد أو ورق يكتب فيه وقبه
يقال مصحف بكسر الميم روى أن أبا بكر الصديق استشار الناس
بعد جمع القرآن فسماه مصحفا فصار علما على ما جمع فيه القرآن كله

(عدد المصاحف :)

اختلف في عدد المصاحف التي كتبت في عهد عثمان ووجه بها إلى
 الأمصار : في الكواكب الدرية لشيخ القراء بالديار المصرية الآتي
 الشيخ محمد علي خليف الحسيني ما نصه « واختلف في عدد المصاحف
 التي كتبها عثمان فقليل وهو الذي صوبه ابن عاشر في شرح الاعلان
 انها ستة المكي والشامي والبصري والكوفي والمدني والعام الذي سيره
 عثمان رضي الله عنه من محل نسخه الى مقره والمدني الخاص به الذي
 حبسه لنفسه وهو المسمى بالامام، وقال الحافظ بن حجر والجلال
 السيوطي رحمه الله المتهور أنها خمسة، وقال صاحب زاد القراء
 للمصاحف جمع عثمان القرآن في مصحف سماه الامام ونسخ منه مصاحف
 فأنفذ منها مصحفا إلى مكة، ومصحفا إلى الكوفة، ومصحفا إلى البصرة
 ومصحفا إلى الشام، وحبس مصحفا بالمدينة وقال الجعبري حبس مصحفا
 بالمدينة للناس وآخر لنفسه وسير باقيها إلى أمراء الأمصار، ثم قال
 ويحتملها ثمانية خمسة متفق عليها، وثلاثة مختلف فيها يعني بالخمسة المتفق
 عليها الكوفي، والبصري، والشامي والمدني العام، والمدني الخاص، وبالثلاثة
 المختلف فيها المكي ومصحف البحرين ومصحف اليمن لقول العلامة الشاطبي
 وسائر في نسخ منها مع المدني كوف رشام وبصر تملأ البصرة
 وقيل مكة والبحرين مع يمن ضاعت بها نسخ في نشرها قطونا
 ثم قال ان مصر مير اليها مصحفان
 وقال القرطبي: قيل سبعة وقيل أربعة وهو الأكثر ووجه بها إلى

الآفاق فوجه للعراق والشام ومصر بامهات فاتخذها قراء الأماص ماعتمد
 إختصاراتهم ولم يخالف أحد منهم في مصحفه على النسخ الذي بلغه يوما
 وبعد بين هؤلاء القراء السبعة من الاختلاف في حروف يزيد بها بعضهم
 وينقصها بعضهم فذلك لأن كلا منهم اعتمد على ما بلغه في مصحفه
 ورواه، إذ قد كان عثمان كتب تلك المواضع في بعض النسخ ولم يكتبها
 في موضع اشعار بأن كل ذلك صحيح، وأن القراءة بكل منها جائزة، والله
 (فالسبب في تعدد المصاحف) أن عثمان والتصحيف رضى الله عنهم
 فصنعوا كتابة المصاحف على ما وقع عليه الاجتماع ونقل متواترا عن
 النبي ﷺ من القراءات فعدوا المصاحف لتكون مشتملة على جميع
 القراءات المتواترة واختلاف القراءات له حالتين

(الاولى) أن تحتفل صورة اللفظ خطأ القراءتين المختلفتين أو
 القراءات، وفي هذه الحالة يكتب اللفظ في جميع المصاحف بصورة تحتفلها
 مثل ننشرها وننشرها (وقتيين ووقتيتين) (وآف) باختلاف حركات الحرة
 (وهيت) باختلاف القراءات فيه. وهكذا فإنها تكتب في جميع المصاحف
 بصورة واحدة تحتفل جميع القراءات ولا يملك أنها كانت مجردة من النقاط
 والشكل.

(الحالة الثانية) أن لا تكون صورة اللفظ خطأ احتملة للقراءات
 المختلفة. وفي هذه الحالة تكتب في بعض المصاحف بصورة وبعضها
 بصورة أخرى ولم تكتب مكررة في مصحف واحد لئلا يتوهم أنها
 مكررة كذلك وإنما ألزمت دفعة واحدة مكررة بل كل قدر

نزلت وحدها وكذا لم تكتب إحداها في الأصل والآخرى بالحاشية
 ثلاثاً يتوهم أن الثانية تصحيح للأولى، وأيضاً اعتبار إحداها في الأصل
 والآخرى بالحاشية تحكماً - وذلك مثل «وصى وأوصى» و «نجري
 تحنها ومن تحنها» و «سيقولون الله والله» وما عملت أيديهم و «ما عملته
 أيديهم» وهكذا وعلى ذلك فن وصل إليه المصحف الذي فيه وأوصى
 قرأ به ومن وصل إليه الذي فيه ووصى قرأ به وهكذا؛ وأما ما لم نختلف
 فيه القراءات فقد كتب بصورة واحدة في جميع المصاحف كالحالة
 الأولى وبهذا كانت المصاحف التي كتبت بأمر عثمان رضي الله عنه
 مشتملة على جميع القراءات المتواترة؛ - مع تجريدنا من النقط المبين
 للحروف، والشكل المبين للحركات، وسيأتي بيان حدوث النقط
 والشكل وإنما جردت من ذلك لأموار (١) ماروى (جردوا مصاحفكم)
 (٢) لتحتفل الكلمة التي تفهم بصورة واحدة أكثر من وجه،
 بما صح نقله وثبتت تدلواته من النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه
 القراءات لأن الاعتماد لم يكن على مجرد الخط بل كان على الحفظ
 والرواية ولذا يقرأ نحو فتبينوا بالتاء والتاء ولا تسئل بالبناء للفاعل
 مع الجزم وبالبناء للمفعول مع الرفع.

(٣) لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين
 المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المنقولين
 المفهومين، فإن الصحابة رضي الله عنهم تلقوا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم القرآن الذي أمره الله بتبليغه بجميع وجوه قراءاته، ولم

يكونوا ليستقوا شيئاً من القرآن الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ولا يمنعوا من القراءة به، وقد أجمعوا على هذه المصاحف ولم يخالف فيها واحد منهم، وليذكر ما ورد على جمع القرآن من شبه وردناها نقول .

﴿ الشبه التي وردت على جمع القرآن وردها ﴾

قد تمسك بعض الطاعنين على جمع القرآن بشبه أكثرها في الأصل مما أورده بعض الكاتبيين وأجاب عنه ، ولكن شغف هؤلاء الطاعنين بالظن جعلهم يوردون هذه الاعتراضات كشبه وينقلونها دون الرد عليها ، وزادوا من تخيلاتهم ما شاءت لهم أو هامهم وسنورد كل شبهة ونتبعها بالرد عليها :

(أولاً) من الشبه قالوا كيف يكون جمع القرآن عن ملأ من الصحابة واتفاقهم مع أن عبد الله بن مسعود وهو ذو المكانة العظمى في الاسلام وله السوابق الجليلة ، قد كرر يزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال : يامعشر المسلمين أعزل عن نسخ المصاحف ، ويتولاه رجل والله لقد أسأمت ، وأنه لقي صلب رجل كافر ، يريد زيد بن ثابت ، فهذا يدل على أنه لم يكن موافقاً على هذا الجمع .

(وبجواب) بأن قول ابن مسعود هذا لا يفيد إلا أنه كان يرى أنه أحق بالتقديم في هذا الشأن من زيد بن ثابت رجاء زيادة المثوبة في جمع القرآن ولم يبد منه ما يدل على عدم الموافقة على جمع القرآن ولا شك في أنه بعد زوال الغضب عنه عرف حسن اختيار عثمان ومن معه من أصحاب رسول الله ﷺ وبقى على موافقتهم وترك الخلاف ، كيف

ولم يكن اختيار زيد من جهة أبي بكر وعمر وعثمان إلا لأنه كان أحفظ للقرآن . ولما اجتمع فيه من الصفات التي تؤهلها لهذا المنصب العظيم ، أنظر إلى قول أبي بكر له «إناك رجل شاب عاقل ، ولا تهملك ، كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فقد وصفه في هذه الجمل بأربعة أوصاف هي التي يجب توفرها جميعها فيمن يعهد إليه بهذا العمل الجسيم والأمر الخطير وهي «الشباب» المقتضى للقوة والصبر والجلد «والعقل» الذي هو جامع الفضائل «والأمانة وعدم التهمة» وهي تجمع مكارم الدين والدنيا «وكتابة الوحي» لرسول الله ﷺ «وبها يتم التوثيق والاطمئنان ومع ذلك فقد ضم إليه عثمان ثلاثة من أوثق القراء وأعلمهم وهذه المزايا مجتمعة لا تقتضى أفضلية زيد على عبد الله بن مسعود ولا على أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وإنما تقتضى أهليته التامة لما عهد إليه به . (ثانيا) من الشبه قيل : كيف يكون القرآن كله متواترا مع أن زيد بن ثابت قال في أثناء ذكره لحديث جمع القرآن في الصحف وهو الجمع في عهد أبي بكر «فقلت فتتبع القرآن أجمعه من الرقاع والأكثاف والعسب وصدور الرجال حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع غيره ، لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم إلى آخرها ، وقال في ذكر جمع القرآن في عهد عثمان فقدت آية من سورة الأحزاب كتبت أسمع رسول الله ﷺ يقولها لم أجدها مع أحدنا إلا مع عذرة بن عبد الله الأنصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه»

فهذا الذي نقل عن زيد يدل على أنه اعتمد في بعض آيات القرآن على
 خبر الواحد الذي لا يتحقق به التواتر وذلك ينافي ما هو مقرر من أن
 القرآن كله جملة وتفصيلا منقول بالتواتر المفيد لقطع
 (ويجاب) بأن ما نقل عن زيد بن ثابت لا ينافي تواتر
 القرآن جملة وتفصيلا لأنك قد علمت أن الاعتماد في
 جمع القرآن كان على المصادر من مع الحفظ والكتابة والغرض من
 الاعتماد على الكتابة التوثيق بأنه مما كتب بين يدي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وإلا فخرج الحفظ كاف في النقل إذا بلغ حد التواتر (فحقق
 قول زيد في الحادثة) «لم أجدها عند غيره» أي لم أجدها مكتوبة
 وذلك لا ينافي أنها كانت محفوظة بدليل قوله في الحادثة الثانية «فقدت
 آية كنت اسمعها من رسول الله ﷺ» فهو كان يذكرها ويذكر أنه
 سمعها ولكنه يبحث عن كونها مكتوبة عند أحد ولم يشترط أخذ
 التواتر في الكتابة بمعنى أنها تكون مكتوبة عند جمع يؤمن قواطعهم على
 الكذب بل التواتر مشروط في الرواية من الحفظ (سأبين) أن خزيمة
 وأبا خزيمة هما اللذان كانا يحفظان ما ذكرنا فلا يدل ذلك على عدم جمع
 جمع كثير يؤمن قواطعهم على الكذب لهم من رسول الله ﷺ وإنما
 كان ذلك غلبا على أذهانهم فلما ذكر كل من خزيمة وأبي خزيمة ما ذكر
 فذكرنا الحادثة للشواهد ويمكن أن يكونوا أئمة العلم القاطعون وهو الظاهر
 (ثالثا) من الشبهة قيل بأن القرآن قد رُد فيه ما ليس منه يدل على
 ذلك ما ورد من أن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب المعونات في نسخة

وفي رواية كان يحذف المعوذتين من مصاحفه وعلى ذلك فيكون القرآن قد زيد فيه ما ليس منه وهو المعوذتان اللتان لم يكتبهما ابن مسعود في مصحفه بل ورد أنه أنكر كونهما من كتاب الله .
وبحاجب عن ذلك بوجوه

١- لأن سلمة صحبة تلك الروايات عن عبد الله بن مسعود فلا يهول عليها

٢- على فرض صحتها عنه فإن عدم إثباتها في المصحف لا يستلزم إنكار كونها من القرآن لجواز أن يكون تركها اعتمادا على الحفظ ويحتمل لفظ كتاب الله في قوله إنها ليست من كتاب الله على المصحف .
٣- على فرض صحة إنكار ابن مسعود قرآنيتهما فهي رواية آحاد من ابن مسعود لا تعارض القطعي الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقله الصحابة بالتواتر وهو كونها من القرآن

٤- على فرض صحة ما روى عن ابن مسعود أيضا فخالفته غير قاذبة في العلم والقطع بكونها من القرآن ، لأنه ليس المعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته أن لا يخالف فيه مخالف وإنما المعتبر في ذلك مجيئه عن قوم يثبت بهم التواتر وتقوم بهم الحجة .

٥- من الشبهة قيل إن القرآن نقص منها كان بعض الصحابة يكتبها في مصحفه ، وذلك مثل ما نقل عن أبي بن كعب أنه كتب في مصحفه سورتين تسميان سورتي الخلع والخف كان يقنت بهما وما اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، ونشفي عليك الخلع ولا نكفرك ونخلع

وترك من يفجر ك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى
ونحفد نخشى عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك بالكفار ملحق، فهذه
الرواية بحسب ظاهرها تدل على أن القرآن لم يجمع كله وأنه قد حذف
منه بعض سور وآيات .

« ويحجب عن ذلك بوجهين : (١) لا نسلم أنهما من القرآن لأن
إثبات أبي بن كعب لهما في المصحف لا يستلزم كونهما من القرآن كما
أن القنوت بهما منه في الصلاة لا يفيد ذلك لأنك قد علمت مما تقدم
أن المصاحف في الأول لم تكن قاصرة على القرآن بل كان بعضها
مشمعلا على بعض تغييرات وتأويلات وعلى منسوخ التلاوة وعلى دماء
فكان الجمع في عهد أبي بكر وعثمان خاصا بالقرآن مع تجريده المصحف
والمصاحف مما ليس منه .

(٢) على فرض أن أيا أثبتهما في المصحف على أنهما من القرآن فهو
خبر آحاد لا تقوم به الحجة في إثبات القرآن لأن العمدة فيه النقل
للتواتر المفيد لقطع ، على أن ذلك لم يصح عنه وإنما الذي روى عنه
أنه أثبتته في مصحفه وقد أثبت في مصحفه ما ليس قرآنا من دماء
وتأويل « والتنبه قاعدتان » يجب التثبت لهما وهما العمدة في دفع كل شبهة
تسند إلى رواية زيادة أو رواية نقص من القرآن فتجب ملاحظتهما
وهما : « أولاه » كل رواية آحادية تفيد انكار شيء من القرآن الذي ثبت
بالتواتر لا تقبل لأن الآحادي لا يعارض القطعي . « ثانيا » كل رواية
آحادية لا تقبل في إثبات شيء من القرآن لأن العمدة في ثبوت التواتر

فلا يقبل فيه الأحاد وإذ قد علمت هذا فكل شبهة يتمسك بها
لطاغيتون من هذا القبيل فهذا طريق ردها والله أعلم
خاتمة من الشبهة : طعن بعض المبشرين بدعوى كاذبة زعم
فيها أن القرآن سقط منه شيء وزيد فيه شيء واستند إلى الأمور الآتية
خلاصتها :

(١) ما ورد في الحديث أن محمدا ﷺ قال : رحم الله فلانا لقد أذكرني
كذا وكذا آية كنت أسقطتها وبروي أنسيتهم (٢) ما جاء في سورة
الأعلى «سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله» وزعم هذا الطاعن : أنه
أنسى آيات لم يتفق له من يذكره إياها (٣) قال إن الصحابة قد حذفوا من
القرآن ما رأوا المصلحة في حذفه فمن ذلك آية المتعة أسقطها على بنة
وكان يضرب من يقرؤها (٤) قال هذا الزاعم إن كثيرًا من آياته لم
يمكن لها من قيد سوى تحفظ الصحابة لها وكان بعضهم قد قتلوا في
الغزى وحروب خلفائه الأولين وذهب معهم ما كانوا يحفظونه قبل
أن يوعز أبو بكر إلى زيد بن ثابت بجمعه فلم يستطع أن يجمع سوى
ما يحفظه الأحياء وادعى أن بعض ما كان مكتوبًا ضاع «٥» ادعى
هذا الطاعن أن الحجاج لما قام بنصرة بني أمية حذف من القرآن ما كان
قد نزل فيهم وزاد فيه أشياء ليسمت منه وكتب ستة مصاحف جديدة
زعم أنه وجه بها إلى مصر والشام ومكة والمدينة والبصرة والكوفة
وقالوا إلى بني أمية «٦» زعم هذا الطاعن أن آية «وما محمد إلا رسول
قد خلت من قبله الرسل إلى وسيعجزى الله الشاكرين» من كلام أبي بكر

قالوا يوم السقيفة وزيدت عند جمع القرآن وكذا آية «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» من كلام عمر وزيدت في القرآن عند جمعه هذا خلاصة ما يقوله ذلك الطاعن ولارد عليه نقول :-

١ عن الحديث الذي أورده قد زاد فيه ما لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم والذي روى هو أن عباد بن بشار كان يقرأ أمام النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يسمعه فقال النبي صلى الله عليه وسلم (لقد أذكرني كذا وكذا آية في سورة كذا) وليس في ألفاظ الحديث (رحم الله فلانا) المشرع بأنه مات ولا لفظ «أسقطهن» أو «أنسيتهن» المشرع بالنسيان وبهذا تعلم مقيد أمانته في النقل ولفظ «أذكرتهن» لا يقتضي النسيان بل غاية ما يدل أنه كان غائبا عن ذهنه ثم تذكره وبين المقرر المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقرده الله على نسيان شيء من القرآن أو أصول الدين أو الواجبات

٢ ان ما تمسك به هذا الزاعم من دلالة الآية على النسيان فهو زعم من لم يعرف سبب نزول الآية ولا معناها، أما سببها فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتذكر القرآن في نفسه مخافة أن ينسى فأزال الله خوفه وأنزل عليه «سنقرئك فلا تنسى» إلا ما شاء الله وأما معناها فهو سنعلمك القرآن حتى لا تنساه والعرض من الاستثناء تعريفه صلى الله عليه وسلم أن عدم النسيان من فضل الله تعالى وإحسانه وتعميقه أتمته ذلك حتى لا يخرجوه صلى الله عليه وسلم من مقام العبودية دائما وتجرد الاستثناء لا يدل على وقوع النسيان بل النسيان لم يقع

أعطيتم المشيئة ويدل على ذلك قوله تعالى (إن علينا جمعه وقرآنه) أي جمعه في صدرك وقرآنه على لسانك

٣ « قوله إن الصحابة قد حذفوا ما رأوا المصلحة في حذفه الخ قول من لم يعرف غناية الصحابة وحرصهم على القرآن وبعد معرفة القاعدتين السابقتين في إثبات شيء من القرآن أو انكار شيء لا يحتاج إلى رد خاص بهذه الشبهة

٤ « قوله إن كثيرا من آياته لم يكن لها من قيد سوى تحفظ الصحابة الخ

ونحن نقول الذي بقى من الحفاظ أكثر ممن مات فقد كان موجودا من القراء من تقوم بهم الحجة ويحصل بهم التواتر كما هو مقتضى قول عمر د واخشى أن يستمر القتل بالقراء في المواطن « وقوله وكانت كتابته غير منتظمة إن أراد به أنه لم يكن مرتب السوء والآيات فسلم وإن أراد أنه لم يكن مكتوبا جميعه فممنوع لما بيناه فيما تقدم أنه كتب جميعه في عهد النبي ﷺ بأمره وكان الغائب وقت نزول الوحي إذا حضر كتب وحفظ

٥ « دعوى أن الحجاج زاد أو نقص من القرآن ، دعوى لا وجود لها إلا في خيال قائلها ، إذ لم ينقل في أي تاريخ من التواريخ ما يشير إلى ذلك وكيف يكون ذلك والتاريخ أحصى على الحجاج أكثر أفعاله وأقواله فكيف يفعل أمرا عظيما له خطره ويعظم أثره .
٦ « أن آية د وما محمد إلا رسول الخ من كلام أبي بكر وأن آية

«وانخذوا من مقام ابراهيم مصلى» من كلام عمر وزيدنا في القرآن
 زعم باطل واجترأ على الحق ولو نظر ذلك الطاعن في بعض كتب
 التفسير لأغناها المؤنة في حكاية سخره والرد عليه فان هذه الآية الأولى
 نزلت يوم أحد لما أشيع أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل فان أبا بكر
 رضى الله عنه لما رأى القوم عمهم الحزن والأسى لما صدموا بوفاة
 الرسول الأعظم ﷺ ذكرهم بهذه الآية التي كانت سببا في أنهم ثابروا
 إلى رشدهم واسترجعوا إلى ربهم ولم تكن من مقول أبي بكر وإنما
 هي من كلام رب العالمين فإين يوم أحد من يوم وفاة الرسول صلى الله
 عليه وسلم، وأما قول عمر فانه كان من باب التمني بقوله لو انخذنا من
 مقام ابراهيم مصلى فنزل الأمر بذلك بقوله تعالى «وانخذوا من مقام
 ابراهيم مصلى» فإين أسلوب التمني من أسلوب الأمر

سادسا (من الشبه ما نقله الألوسى عن بعض الشيعة والملاحدة
 ما خلاصته أن عثمان بل أبا بكر وعمر حرفوه «أى القرآن» وأسقطوا
 كثيرا من آياته وسوره وقالوا إن القرآن الذى نزل به جبريل سبع عشرة
 الف آية، وأن سورة لم يكن كانت مشتملة على اسم سبعين رجلا من
 قريش بأنسائهم وآبائهم وأن سورة الأحزاب كانت مثل سورة الانعام،
 أسقطوا منها فضائل البيت وأن سورة الولاية اسقطت بنائها
 وغير ذلك من خرافاتهم «ولذا تبرأ منه» بعض علمائهم قال الطبرى
 في مجمع البيان أما الزيادة فيه أى القرآن فجمع على بطلانها وأما نقصان
 فيه روى عن قوم من اصحابنا وقوم من حشوية العامة والصحيح خلافه

ومع كون هذه الشبهة واهية متداعية من تلقاء نفسها
 (نرد عليها بإيجاز فنقول) أيها المنتشيعون قد صار الأمر في الخلافة
 إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وقد دانت له الأفطار كلها عندنا
 مصر والشام والمصاحف التي جمعها عثمان تتلى أكان يعلم أن القرآن
 حذف منه الشيء الكثير ويسكت عليه وهو الإمام المعصوم في زعمكم
 أم يحتم أنتم بجهلكم تعترون ثم صار الأمر إلى ابنه الإمام الحسن
 ومنه حذف عثمان كذلك فقد ظلت دولة أهل البيت بعد عثمان قائمة
 ألومع سنوات وبضعة شهور فكيف يسكتون على حذف ما يخصهم
 من القرآن ولم يرتفع لهم به صوت ولم يسمع لهم فيه مقال وهذا
 يعلم أن هذه الشبهة كللت قبلها لا أساس لها والله الهادي إلى مسوواء
 السبيل ؛ ومن أمعن النظر فيما تقدم سهل عليه رد كل شبهة من هذا
 القبيل والله أعلم ،

(٨) «ترتيب آيات القرآن وسوره ونماذج من الروايات في ذلك
 وذكر الشبه الواودة وزدها»

«بيان معنى الآية والسورة وما يتعلق بها»
 «الآية» لغة وردت في القرآن بمعنى العلامة وذلك في قوله
 تعالى «إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينه من ربكم» أي
 علامة ملكه وبمعنى العبرة في قوله تعالى «إن في ذلك لآية لولا كان
 أكثرهم مؤمنين» أي عبرة لمن بعدهم «وبمعنى الدليل في أمثال قوله
 تعالى «ومن آياته أن خلق لكم من نواب ثم إذا أنتم بشمس تؤثثون» أي

فلائل قدرته» وفي الاصطلاح «طائفة من القرآن ذات مبدأ ومقطع مندرجة في سورة» وآخرها يسمى فاصلة إنما سميت آية لأنها علامة على نفسها بانفصالها عن الآية التي قبلها والتي بعدها .

«وآيات القرآن كلها توقفية أى لا تعلم إلا بتوقيف من الشارع قال الزمخشري الآيات علم توقفي لا مجال للقياس فيه ولذلك عدوا «الم» آية حيث وقعت «المض» ولم يعدوا «الر والر» وعدوا «حم» آية في سورها «وظه ويس» ولم يعدوا «طس» وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن ابن مسعود قال : «أقرأني رسول الله ﷺ سورة من الثلاثين من آل حم قال يعنى الأحقاف» قال كانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين سميت الثلاثين ، وقال ابن العربي ذكر النبي ﷺ «أن الفاتحة سبع آيات وسورة الملك ثلاثون آية»

«عدد آيات القرآن» أجمعوا على أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك فمنهم من لم يزد وهو أحد قولي المدنيين وممنهم من قال ومائتا آية وأربع آيات وهو قول البصريين وقيل وأربع عشرة في أحد قولي المدنيين ، وقيل وتسع عشرة وهو قول المكيين ، وقيل وخمس وعشرون وهو قول أهل الشام ، وقيل وست وثلاثون وهو قول الكوفيين .

«والسبب في الاختلاف في عدد الآيات» أن النبي ﷺ كان يقف على رؤس الآي للتوقيف فإذا علم محلها وصل للتمام فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة .

وقد اختلفت آيات القرآن الكريم في الطول والقصر وأطول آية
في القرآن آية الدين وأقصر آية «يس»

(فوائد معرفة الآيات)

يترتب على معرفة الآي وعددها أحكام فقهية منها اعتبارها فيمن
جمل الفاتحة فانه يجب عليه بدؤها سبع آيات ومنها معرفة الوقف ومنها
أن الاجتماع منعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية ومنها أن الهمجاز
لا يقع بأقل من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعاضلها وغير ذلك من
الفوائد.

السورة

هي آيات جمعت وقرنت بعضها إلى بعض حتى تمت وكتلت
وبلغت في الطول المقدار الذي أراده الله تعالى ثم فصل بينها وبين سورة
آخر بسم الله الرحمن الرحيم ولا تكون إلا معروف المبتدأ معلوم المنتهي
واشتقاقها من سور المدينة والبناء قيل لأن السور بوضع بعضها فوق
بعض حتى ينتهي إلى الارتفاع الذي يراد فكذا السورة وضعت فيها
آية إلى جنب آية حتى بلغت في عدد الآي المبلغ الذي أراده الله تعالى
«وقيل» سميت سورة لما فيها من العلو والرفعة من السور لعلوه وارتفاعه
وقيل لاحاطتها بآياتها كما أن سور المدينة محيطة بالمساكن والأبنية
ومعرفة سور القرآن كلها توقيفية كمعرفة آياته وسور القرآن تختلف
بالطول والقصر فأطولها سورة البقرة وأقصرها سورة الكوثر وقد
قسمها العلماء إلى أربعة أقسام وهي :

(١) « الطوال » وهي سبع البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف والسابعة قيل الانفال وبراءة لعدم الفصل بينهما بالبسملة وقيل يونس

(٢) « المثون » وهي التي تزيد آياتها عن مائة أو تقاربها .

(٣) « المثاني » وهي السور التي تقارب المثني في عدد الآيات .

(٤) « المفصل » وهو ما عدا ذلك وأوله الحجرات على أرجح الأقوال

وهو أقسام ثلاثة طوال المفصل وهي من أول الحجرات إلى سورة البروج وأوسطه من سورة الطارق إلى سورة لم يكن وقصاره من سورة إذا زلزلت إلى آخر القرآن .

« والحكمة » في تسوير القرآن سورا تحقيق كون السورة معجزة مجردة معجزة وآية من آيات الله والاشارة إلى أن كل سورة نمط مستقل فسورة يوسف تترجم عن قصته وسورة براءة تترجم عن أحوال المنافقين وأسرارهم إلى غير ذلك والحكمة في كون سورة طوالا وقصارا التنبيه على أن الطول ليس من شروط الإيجاز فهذه سورة الكوثر ثلاث آيات وهي معجزة إيجاز سورة البقرة ثم ظهرت لذلك حكمة أخرى في تعليم القرآن وهي التدريج من السور القصار إلى ما فوقها تيسيرا من الله على عباده لحفظ كتابه وهناك فوائد أخرى .

م - ٩ علوم القرآن

« ترتيب آيات القرآن »

ترتيب الآيات في سورها توقيفي ثابت بالوحي وبأمر رسول الله ﷺ فتمد كان ﷺ يقول صنعوا آية كذا في موضع كذا وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ وقد ترادفت النصوص على كون ترتيب الآيات توقيفيا، ووقع الاجماع على ذلك، أما الاجماع فنقله غير واحد منهم الزركشي في البرهان، وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته، وعبارته ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه صلى الله عليه وسلم وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين اه وأما النصوص «فمنها» ما أخرجه عن ابن الزبير قال قلت لعثمان «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا» قد نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها قال يابن أخي لا غير شيئا من مسكانه قال ابن حجر: قوله فلم تكتبها أو تدعها كذا في الأصول بصيغة الاستفهام الإنكاري كأن قال لم تكتبها وقد عرفت أنها منسوخة، أو قال لم تدعها أي تتركها مكتوبة وهو شك من الراوي أي اللفظين قال ثم نقل رواية أخرى عن الاسماعيلي بصيغة لم تكتبها وقد نسختها الآية الأخرى وفي جواب عثمان هذا دليل على أن ترتيب الآي توقيفي وكأن عبد الله بن الزبير ظن أن الذي ينسخ حكمه لا يكتب فأجاب عثمان بأن ذلك ليس بلازم والمتبع فيه التوقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(ومنها ما أخرجه) الإمام أحمد عن عثمان بن العاص قال كنت جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ شخص بوجهه ثم صوبه ثم قال أتاني جبريل فأمرني أن أصنع هذه الآية هذا الموضع من السورة

«إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء إلى آخرها فهذا الحديث صريح في أن جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم موضع هذه الآية من سورتها

«ومنها» ما رواه مسلم عن عمر قال ما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء أكثر مما سألته عن الكلاله حتى طعن باصبعه في صدرى وقال تكفيك آية الصيف التى فى آخر النساء .

«ومنها» ما رواه البخارى عن أبى مسعود أنه قال : قال النبي ﷺ «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة فى ليلة كفتاه» والآيتان هما آمن الرسول إلى آخر السورة وآخر الآية الأولى المصير ومن ثم إلى آخرها آية واحدة وأبو مسعود هو عقبه بن عمرو البدرى .

وقد وردت نصوص إجمالية فى ذلك : مثل ما ثبت من أنه ﷺ قرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء وسورة الأعراف وسورة الم نزل بها وهل أتى وغيرها وكل ذلك وارد فى الصحيحين أو فى أحدهما وكان ﷺ يقرأ السور على ترتيبها المعروف الآن فدل ذلك كله على أن ترتيب الآيات توقيفى وقد أجمعت عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

ترتيب السور

ترتيب السور على ما هو عليه الآن قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال «الأول» وهو قول الجمهور أنه بتوقيف من النبي ﷺ فلم توضع سورة فى مكانها من المصاحف الموجودة الآن إلا بأمر النبي ﷺ ونعليه أو برمزه على حسب ما سمعوا من تلاوته صلى الله عليه وسلم ، واستدل

الجمهور بأن المصحابة أجمعوا على المصحف الذي كتب في عهد عثمان ولم
يخالف منهم أحد حتى من كان عنده مصاحف مكتوبة على خلاف
ترتيبه كما سنذكره بعد ، فله لم يكن ذلك بالتوقيف بل بالاجتهاد والحصل
من أصحاب المصاحف الأخرى المخالفة في الترتيب ما يقتضي تمسكهم
بترتيب مصاحفهم. ولكن عدو لهم عنها وعن ترتيبها بل وإحراقها دليل
على أن الأمر ليس للاجتهاد فيه مجال لأنه لا اجتهاد مع النص والتوقيف
كيف وقد كان الواحد منهم إذا رأى من الخليفة أمراً مخالفاً لاجتهاده
من الأمور الاجتهادية يادر إلى إعلان رأيه ومعارضة الخليفة ، فكيف
بهذا الأمر العظيم الذي هو المرجع الأعلى لجميع المساهين ، ولا يشترط
أن يكون التوقيف من النبي ﷺ بنص صريح بل قد يكون بالفعل
أو الرمز ، فلا بد للاجماع من مستند ولا يشترط ظهوره ولا ذكره
ومع ذلك فقد وردت آثار تدل على التوقيف من النبي ﷺ فقد روى
الامام احمد وأبو داود عن عذيفة الثقفي قال كنت في الوفد الذين
أسلموا من ثقيف الحديث وفيه فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
طراً على حزب من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه ، فسألنا
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلنا كيف تحزبون القرآن ؟
قالوا تحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور. واحدى
عشرة وثلاث عشرة وحزب الفصل من ق حتى نختم ، فهذا يدل على
أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله
ﷺ صلى الله عليه وسلم ، «ومما يدل أيضاً» على أنه توقيفي كون الخوادم

وتبت ولاء أى متتابعة ولم ترتب السبجات ولاء بل فصل بين سورها
بسورة «قد سمع والامتحنه والمنافقون» كفصل بين طسم الشعراء وطسم
القصاص بطس مع أنها أقصر منها .

ولو كان الترتيب اجتهاديا لما حصل الفصل بين المائثات والمتقيات
من السور في الافتتاح مع التناسب في اطول والقصر وقد أيد كثير
من العلماء هذا القول فقد قال أبو بكر الانباري أنزل الله القرآن كله
إلى سماء الدنيا ثم فرقه في بضع وعشرين سنة فكانت السورة تنزل
لأمر يحدث والآية جوابا للمستخبر ويقف جبريل النبي صلى الله عليه
وسلم على موضع السورة والآيات فأنساق السورة كأنساق الآية والحروف
كله من النبي صلى الله عليه وسلم فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد
نظم القرآن ، وقال أبو جعفر النحاس المختار أن تأليف السور على هذا
الترتيب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث واثله « أعطيت
مكان التوراة السبع الطوال » .

وقال ابن الحصار ترتيب السور ووضع الآيات في مواضعها ،
إنما كان بالوحي ، وأخرج بن أشته في كتاب المصاحف ، من طريق
ابن وهب عن ساجان بن بلال قال : سمعت ربيعة يسأل ، لم قدمت
التيقنة وآل عمران ، وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة بحكمة وإنما
أنزلتا بالمدينة : فقال : قدمت ، وألف القرآن على علم ممن ألفه به ومن
كان معه فيه ، واجتماعهم على علمهم بذلك ، فأنزلوا مما ينهى الله ، ولا
يسأل عنه .

« القول الثاني : »

أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن باجتهاد من الصحابة وعمن
 قال بهذا الرأي القاضي أبو بكر الطيب في أحد قوليته ، واستدل
 القائلون به باختلاف ترتيب مصاحف الصحابة قبل الجمع في عهد عثمان
 فلو كان ترتيب السور توقيفيا لما اختلفت مصاحفهم في ترتيب السور ،
 لكنها قد اختلفت وبيان ذلك كما ثبت في الروايات أن مصحف أبي
 كان مبدوءا بالحمد ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ثم الأنعام وفي مصحف
 ابن مسعود البقرة ثم النساء ثم آل عمران ثم الأعراف ثم الأنعام
 ومصحف علي كان أوله اقرأ ثم المدثر ثم نون ثم المزمل ثم تبت ثم
 التكوير وهكذا فهذا الاختلاف دليل على أن ترتيب السور كان
 باجتهادهم

« وأجيب » عن هذا الدليل بمنع الملازمة فيه لأن الاختلاف
 ليس دليلا على أنه ليس توقيفيا وذلك لأن مصاحفهم لم تكن مصاحف
 تلاوة بل كانت مصاحف علم وتأويل بدليل أنهم أثبتوا فيها ما روى
 آحادا وما نسخت تلاوته وبعض أدعية وبعض تأويلات لبعض القرآن
 لهذا لم تكن تلك المصاحف حجة في المسائل القرآنية ولهذا ترك منها
 ما هو مخالف للمصاحف العثمانية ولم يعول عليها في زيادة أو نقص
 منها فكذا لم يعول عليها في ترتيب السور فالذي سوغ ترك ما فيها
 من مخالفة للمصاحف العثمانية من نقص أو زيادة سوغ ترك ترتيبها
 المخالف لها والمسوغ لذلك أن الاعتماد في جمع المصاحف على ما به

القطع بالقرآنية لفظاً ونظماً وترتيباً ، وما فيها من مخالفة لم يثبت
بهذا الطريق ويدل لهذا أن أصحاب المصاحف أنفسهم قد وافقوا على
مصاحف عثمان وما فيها من لفظ وترتيب وترك ما سواها فلو كان
بالاجتهاد اظلو على اجتهادهم وبهذا ظهر بطلان هذا القول

«القول الثالث» أن ترتيب بعض السور كان بتوقيف من النبي
صلى الله عليه وسلم وترتيب بعضها كان باجتهاد من الصحابة ومال
القاضي أبو محمد بن عطية إلى هذا القول ، فقال إن كثيراً من السور قد
علم ترتيبها في حياة النبي ﷺ ، كالسبع الطوال والحواميم والمفصل
وأن ما سوى ذلك يمكن أن يكون فرض الأمر فيه إلى الأمة بعده.
واستدل أصحاب هذا القول بما وقع بين ابن عباس وعثمان
بشأن سورتي الانفال والتوبة وجعلها في الطوال وعدم الفصل بينهما
بسطر «بسم الله الرحمن الرحيم» فقد روى أحمد والترمذي والنسائي
وابن حبان والحاكم عن ابن عباس «قال قلت لعثمان ما حملكم على أن
تعمدتم إلى الانفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين ، فقرنتم
بينهما ، ولم تكتبوا بينهما ، سطر بسم الله الرحمن الرحيم ، ووضعتموها
في السبع الطوال ، فقال عثمان ، رضي الله عنه ، كان رسول صلى الله
عليه وسلم تنزل عليه السور ذوات العدد فكان إذا أنزل عليه شيء منها
بعض من يكتب فيقول خضعوا هذه الآيات ، في السور التي يذكر
فيها كذا وكذا ، وكانت الانفال من أوائل ما نزل بالمدينة ، وكانت
براءة من آخر القرآن ، نزلت ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فكانت

أنها منها، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يمين لنا اننا منهم، فن أجل ذلك قدرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتهما في السبع الطول، فهذا يدل على أن ترتيب الانفال مع التوبة كان باجتهاده لعدم البيان فيها وأما ما عداها فبتوقيف كما يدل عليه الحديث «وأجيب» عن هذا الدليل بوجهين.

(١) إن هذا الحديث غير صحيح لأن الترمذي الذي هو أحد من خرجوه قل فيه إنه حين غريب لا نعرفه إلا من حديث عن يزيد القاسمي عن ابن عباس ويزيد هذا مجهول الحال فلا يصح الاعتماد على حديثه الذي انفرد به في ترتيب القرآن.

(٢) على فرض صحته يجوز أن عثمان حين اخباره لابن عباس لم يكن عنده شيء مسدوع بشأن الترتيب بين براءة والانفال فلا ينافي أنه علم بعد ذلك بدليل موافقه أبي بن كعب وغيره من أصحاب المصاحف على ترتيب مصحف عثمان فلو لم يكن عنده علم بذلك لما تركوا ترتيب مصاحفهم ولما وافقوه في ذلك إذا كان الترتيب إجماعاً لانه ليس للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر كما هو مقرر في الأصول وهذا قد علمت ما في هذا الدليل وقد جعل الزركشي في البرهان الخلاف لفظياً فجعل قول من قال إن ذلك كان باجتهاد الصحابة على أن المراد أنه لم يكن مأخوذاً من صريح قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا ينافي أنه مأخوذ من رمزه وإشارته به لأصحابه، وحمل قول من قال إنه توقيفي على أن ذلك كان بتعليم النبي صلى الله عليه وسلم وإرشاده وإن ذلك بطريق

الرمز والاشارة ، لا به مريح القول والعبارة ؛ واستدل على ذلك بان
 ما سكارحه الله ، قال إنما ألقى القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي
 صلى الله عليه وسلم ، مع قول مالك نفسه إن ترتيب السور باجتهاد منهم
 فلا بد أن يكون مراده بكونه باجتهاد أنهم لم يسمعوا نصا صريحا
 في الكل فلا ينافي أنهم يفهمون من اشاراته ورموزه وقراءته بدليل
 قوله على ما كانوا يسمعون من النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك
 سواء قلنا ان هذا الترتيب للسور توقيفي أو اجتهادي فقد وقع اجماع
 الصحابة عليه وهم لا يجمعون إلا عن مستند كما بينا لك سابقا والله أعلم .
 ومن يقول ان ترتيب السور توقيفي لا يقول ان تلاوة القرآن في
 الصلاة والدرس يجب أن تكون مرتبة على حسب الترتيب الموقت
 عليه في المصحف بل إنما يجب تأليف سورة في الرسم والخط خاصة
 وما روى عن ابن مسعود وابن عمر أنها كرها أن يقرأ القرآن منكوسا
 وقال ذلك منكوس القاب ؛ فإما عني بذلك من يقرأ السورة منكوسة ؛
 ويبتدىء من آخرها الى أولها ؛ لأن ذلك حرام محظور ، وأما قراءة
 سورة قبل سورة فلا شيء فيه .

وهنا شبهتان على الترتيب قد ذكرناهما وأجبنا عنهما هما .
 (الشبهة الأولى) كيف يكون ترتيب القرآن توقيفيا وقد ذكر
 عثمان لابن عباس أنه لم يسمع في شأن ترتيب الانفال مع براء شيئا كما
 تقدمت الرواية عنه « وقد أجيبنا عن هذه الشبهة » بمفصل في المقدم
 « الشبهة الثانية » اختيب آلاف مصاحف الصحابة ينافي التوقيف

والجواب عن ذلك تقدم مبسوطا في إبطال أدلة المخالفين ولانقتصر
في بحث الترتيب على ما ذكرنا خوف التطويل .

٩ - نقل الكتابة

﴿ إلى قريش قبيل البعثة ﴾

كتابة القرآن الكريم .

يحسن بنا أن تقدم بين يدي هذا البحث مقدمة تتضمن كيف
تعلمت قريش الكتابة ومن أي الجهات نقلت اليهم ، - المشهور عند
أهل المسلم ما رواه ابن السكبي عن عوانة قال أول من كتب بخطنا
هذا وهو الجزم مرازم بن مرة وأسلم بن سدره أي وكذا عامر بن
جدرة وهم من عرب طيء تعلموه من كاتب الوحي أسيدنا هود عليه
السلام ثم علموه أهل الأنبار ومنهم انتشرت الكتابة في العراق الخيرة
وخيرها فتعلمها بشر بن عبد الملك أخو كيدر بن عبد الملك صاحب
دومة الجندل وكان له صحبة بحرب بن أمية لتجارته عندهم في بلاد
العراق فتعلم بحرب منه الكتابة ثم سافر معه بشر إلى مكة فتزوج
الصهباء بنت حرب أخت أبي سفيان فتعلم منه جماعة من أهل مكة
في هذا أكثر من يكتب بمكة من قريش قبيل للاسلام ولذا قال رجل
كشفي من أهل دومة الجندل عن علي قريش بذلك

لا تجعلوا نعلنا بشر عايكم فقد كان ميمون التميمية أنزها
أنكم جعل الجزم حتى حفظتموها من المال ما قد كان شقي سبعة
فأجزيتم الاقلام عودا وبداءة وضاعفتمو الكتاب كتمري وقبصرا

وأغنيتم عن مسند الحبي حمير وما زبرت في الصحف أقلام حميرا
وانما قال أنا كم بخط الجزم كما قال عوانه بخطنا هذا وهو الجزم لأن
الخط الكوفي كان قبل وجود الكوفة يسمى الجزم كلونه جزم أي اقتطع
وولد من المسند الحميري والذي اقتطعه مرامر وصاحبه فقال هذا
السيوطي وغيره ، وقيل ان حرب بن أمية تعلم الخط من عبد الله بن
جدعان يدل لذا ما ذكره أبو عمرو الداني بسنده الى زياد بن أنعم قال
قلت لعبد الله بن عباس معاشر قريش هل كنتم تكتبون في الجاهلية
بهذا الكتاب العربي تجمعون فيه ما اجتمع وتفرقون فيه ما افترق
هجا بالالف واللام والميم والشكل والتقطع وما يكتب به اليوم قبل أن
يبعث النبي ﷺ قال نعم قلت فن علمكم الكتابة قل حرب بن أمية
قلت فن علم حرب بن أمية قال عبد الله بن جدعان قلت فن علم عبد الله
ابن جدعان قال أهل الأنبار قلت فن علم أهل الأنبار قال طاري طراً
عليهم من أهل اليمن من كندة قلت فن علم ذلك الطاري ، قال الخليلان
بن الموهم كان كاتب هود نبي الله بالوحي عن الله عز وجل اه وعلى كل
فقد اتفق معظم مؤرخي العرب على أن الخط دخل إلى مكة بواسطة
حرب بن أمية بن عبد شمس وأنه تعلمه في أسفاره كما يدل عليه
ما تقدم .

وأما الخط في المدينة المنورة فقد ذكر أصحاب السير أن النبي
صلى الله عليه وسلم دخلها وكان فيها يهودى واحد يعلم الصبيل الكتابة

وكان فيها بضعة عشر رجلا يعرفون الكتابة منهم زيد بن ثابت الذي تعلم كتابة اليهود بأمر النبي ﷺ والمنذر بن عمرو وأبي بن وهب وعمر بن سفيان.

وقد اشتهر بالكتابة من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي وطلحة وأبو عبيدة من المهاجرين وأبي بن كعب وزيد بن ثابت من الأنصار.

ومما تقدم تعلم أن وجود الكتابة في قريش كان قبيل بدء الاسلام بزمن يسير فكان ذلك إرهابا لرسالة نبينا محمد ﷺ ونزول الوحي عليه لتكون الكتابة من أسباب حفظ القرآن الكريم من الضياع والنسيان فضلا عن حفظه في الصدور لتستكمل للقرآن الكريم الموجودات الأربعة في الأذهان والعيان والعبارة والكتابة وقد كان وجود الكتابة في مكة والمدينة قبيل الاسلام من أسباب حفظ القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه فيسره في الألسنة وحفظته الصدور ويسر الأسباب لتبليغه بكتابته وكذلك كانت الكتابة من الأسباب العظيمة لتبليغ الرسالة إلى الملوك والقيصرة والأمراء فقد كاتبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم داعيا إلى الاسلام ونبذ الشرك والأوثان ، ولما كان للكتابة منزلة في حفظ الوحي وتبليغ الرسالة كانت عناية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بها شديدة لذا انتهز أول فرصة لنشر الكتابة بين المسلمين وبادر إليها فكتب في كتب البصرة أنه لما أسر المسلمون في غزوة بدر سبعين رجلا من المشركين من قريش وغيرهم وفيهم كثير من الكتاب قبل

النبي صلى الله عليه وسلم من الأميين منهم الاقتداء بالمال أما الذين
 يعرفون الكتابة فقد فرض على كل واحد منهم أن يعلم عشرة من
 صبيان المدينة الكتابة فلا يطلق إلا بعد أن يتم تعليمهم وكان هذا
 فداؤه بدلا من المال وقيل أن هذا الفرض كان على من عجز عن الاقتداء
 بالمال كما في بعض الروايات وعلى كل فنه يعلم مقدار حرص النبي صلى
 الله عليه وسلم على محاربة الأمية من الأمة ونشر الكتابة والقراءة
 بينها وقد كان هذا في السنة الثمانية للهجرة فلعمري الحق أن هذا النظام
 الذي وضعه الرسول الأعظم لا كبر برهان على أنه أعظم المصلحين
 للأمة كيف لا وهو أعظم معلم وأكبر هاد إلى سواء السبيل فهاجده
 المصلحون واجتهدوا في دعواهم فلن يبلغوا قطرة من بحر
 فانه صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي يرى أن الأمة محتاجة
 إلى المال اتقوى على مكلفه عدوها ومحتاجة إلى قهر عدوها بالاثخان
 فيهم فلا اذا به يرى أن تعليم الأمة الكتابة خير من المال وهو من
 أهم عوامل تقدمها ورفيها وظفرها بالفوز والنصر في الحل والمآل .
 وبذلك كثرت الكتابة بين المسلمين وصارت تنتشر في كل ناحية
 فتحها الاسلام في حياته ﷺ وبعده ، والذين كتبوا من الصحابة كانوا
 الغاية القصوى في الخلق بالهجاء وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
 «انا امة امية لا تكتب ولا تحسب » فهو اخبار عما كان بحسب
 المبدأ والغالب وإذ قد علمت طرفا من حال الكتابة قبل الاسلام وبعده
 فلنذكر كتابة القرآن الكريم ورسمه

﴿ كتابة القرآن الكريم ﴾

كتب القرآن جميعه متفرقا في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وبين يديه في الرقاع والاكثاف والأضلاع والعصب واللخاف والظفر، «الرقاع» جمع رقعة وهي الخرقه والقطعة من الأدم «الأكثاف» جمع كتف وهو العظم المنبسط كاللوح «الأضلاع» جمع ضلع بكسر الضاد وفتح الهمزة في لغة الحجاز وتسكن في لغة تميم وهي عظم الجنبين «العصب» جمع عسيب وهو الأصل العريض من جريد النخل «اللخاف» جمع خلفه كسحاف وصحفة وهي الحجر العريض الأبيض الرقيق «الظفر» هو الحجر الذي له حديد كالسكين وجمعه ظرار كما كتب في غير هذه الأشياء لأن الورق المعروف لنا الآن لم يكن موجودا عند العرب في زمنه صلى الله عليه وسلم

وكان من كتاب الوحي بين يديه صلى الله عليه وسلم من الصحابة أبو بكر ومهر وعثمان وعلي وأبان بن سعيد وخالد بن الوليد وأبي بن كعب وأرقم بن أبي الأرقم ومعاوية بن أبي سفيان وثابت بن قيس وحظالة ابن الربيع وخالد بن سعيد بن العاص وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أجمعين وغيرهم، وقد كان صلى الله عليه وسلم يدعو أحد كتابه ويأمره بكتابة ما ينزل عليه من القرآن يدل على ذلك أولا ما روى أنه لما نزل قوله تعالى «لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون» قال ابنه أم مكتوم وعبد الله بن جحش يا رسول الله إنا نحييان قبل لنا رخصة

فأنزل الله تعالى «غير أولى الضرر» قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 «إئتوني بالكتف والدواة وأمر زيد أن يكتبها فكتبها فقال زيد كافي
 أنظر إلى موضعها عند صدع في الكتف

«ثانيا» ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد «قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عنى شيئا غير القرآن» فهذا
 الحديث يدل على أن القرآن كان يكتب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 «ثالثا» ما تقدم من قول أبي بكر لزيد بن ثابت «إنك رجل
 شاب عاقل لا تهملك قد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم» وغير ذلك من الروايات الكثيرة الدالة على أن القرآن كان
 يكتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

﴿رسم المصحف﴾

الأصل في المكتوب أن يكون موافقا للمنطوق من غير زيادة
 ولا نقص ولا تغيير ولا تبديل مع مراعاة الابتداء والوقف والفصل
 والوصل ولكن رسم المصحف قد خولف فيه هذا الأصل
 ولنذكر لذلك أمثلة بقدر الإيضاح من غير استقراء الجميع ما ورد
 (١) الحذف :

مثل حذف ألف ياء النداء نحو يا أيها الناس وحذف ألف ذلك
 وأولئك ومن كل علم زائد على ثلاثة مثل ألف إبراهيم وإسماعيل
 وصالح وألف بعض جمع التصحيح المذكور أو مؤنث وحذف اللام للدخلة

في بعض الكلمات مثل الليل وبقائها في كلمات أخرى وهكذا
٢. الزيادة :

مثل زيادة الألف بعد آخر الاسم المجموع نحو ملاقوار بهم وأولو الألباب
وفي نحو مائة ومائتين والظنوننا والرسولا والسببيل وغير ذلك ، وزيدت
الياء في (أبيد)

٣. الهمز :

الأصل في الهمزة التي تقع طرفاً أنها تكتب من جنس حركة
ما قبلها مثل يقرأ وقد ورد في مواضع من القرآن مخالفة لذلك الأصل
تفتأ وتنفياً وأنوكاً ولا نظاماً وما يعبأ ويذراً وينشأ ويبدأ فانهار سميت
جميعها في المصحف بالنواو وغير ذلك

٤. الفصل والوصل :

وردت بعض كلمات في القرآن مرسومة في المصحف تارة وموصولة
وتارة مفصولة مثل وصل «ألا» بالفتح وفصلها في مواضع «أنلا»
ووصل «عما» «الا عن ما نهوا عنه»

ووصل «ومن» وفصلها في «عن من يشاء في النور» «وعن من
تولى في النجم» ووصل «كلما» وفصلها في «كل ما ردوا إلى الفتنة»
«ومن كل ما مسأتقوه» وغير ذلك مما جاء في الرسم تارة مفصولة
وتارة موصولة مثل إنما وأن لم بالفتح وأن لن وأين ما ولكي لا وفي ما
وغير ذلك

٥. الهدل :

كتبت في الرسم الألف واوا في مثل الصلاة والركعة والحياة والزبا غير
مضافة ومشكاة والنجاة ومناة وكتب ياء في يتوفيك وكتبت هاء التانيث
تاء في مواضع من القرآن وذلك مثل « رحمت » في البقرة والأعراف
وهود ومريم والروم والزخرف « ونعمت » في البقرة وآل عمران
والمائدة وإبراهيم والنحل ولقمان وفاطر والطور « وسنت » في الأنفال
وفاطر وثاني غافر « وامرات مع زوجها » « ولعنت » في قوله فنجعل
لعنت الله « وفي « والخامسة أن لعنت » « ومعصيت » في قد سمع
« وشجرت » في إن شجرت الزقوم في الدخان « وفرت » في القصص «
« فرت عين لي ولك » « وبتيت » في هود « بتيت الله » وغير ذلك
مما كتبت فيه هاء التانيث في مواضع على خلاف الأصل بالتاء وفي
مواضع أخرى على الأصل بالهاء

٦ « ما فيه قراءتان » وكتب على أحدهما ومن ذلك مالك يوم الدين
وبخادعون وتفادوهم وتظاهرون وغيرهما مما كتب فيه بالألف وقد قرئ
بها وبخذفها وهذه الأمثلة هي القواعد التي أتبع في رسم المصحف
ولو أردنا استقراء كل نوع منها لطال بنا المقال وإمكن تقتصر
على ما قد منا ليكون أدلة على أن في رسم المصحف الفاظ كثيرة
خالف فيها الخط اللفظ وقد استوعبها علماء الرسم والقراءات مع
الضبط التام

﴿آراء العلماء في جواز مخالفة رسم المصحف وعدم جواز ذلك﴾
 ﴿وفي كونه توقيفيا أو اصطلاحيا﴾

قل الديوطي في الاتقان ما نصه ، القاعدة العربية أن اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه وقسده مهة النخلة له أصولا وقواعد وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الامام

وقال أشهب سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ، فقال لا ، إلا على الكتابة الأولى ، رواه الداني في المقنع ثم قال ولا يخالف له من علماء الأمة ؛ وقال في موضع آخر ، سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والالف ، أرى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك ؛ قال لا ، قال أبو عمرو يعني بالواو والالف المزيدين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو «أولوا» وقال الامام أحمد يحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو وياء وألف أو غير ذلك ، وقال البيهقي في شعب اليمان ، من كتب مصحفا فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئا ، فانهم كانوا أكثر علما ، وأصدق قلبا ، ولسانا ، وأعظم أمانة منا فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدرأنا عليهم ؛ اهـ

وعلى ذلك فلا يجوز مخالفة رسم المصحف وكتابه على ما أحدث

الثامن من الهجاء لأن الرسم العثماني قد أجمع على صحته الصحابة جريماً
رضى الله عنهم .

واجماعهم حجة وقد حث الرسول ﷺ على الاقتداء بهم فقد قال
ﷺ « اقتدوا بالذين من بعدي أبو بكر وعمر » أخرجه الإمام أحمد
والترمذي وابن ماجه وفي حديث « فعلتكم بسنتي وسنة خلفاء
الراشدين من بعدي » وقال ابن مسعود من منكم متأسيا فليتأس بأصحاب
رسول الله ﷺ فانكم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً وأقلها
تكلفاً وأقومها هدياً ، وأحسنها حالاً ؛ اختارهم الله لخصبة نبيه ﷺ
 وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم »
ولأن كتابته عليه كانت على وفق ما كتب بين يدي الرسول ﷺ
﴿ رسم المصحف توقيفي ﴾

قد كتب القرآن كله في عهد رسول الله ﷺ وكان هو الذي يملئ
زيد بن ثابت من تلقين جبريل عليه السلام ، يشهد بذلك إطباق القراء
على اثبات الياء في « وأخشوني » في البقرة وحذفها في الموضعين من
المائدة وغير ذلك مما خولف فيه بين نظائر كثيرة بالحذف والاثبات
والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل وقد ذكرنا بعضه
وذلك كله يدل على أن الكتابة توقيفية أي بأمر من النبي ﷺ وكونه
أميئاً لم يتعلم الكتابة لا يثافي ذلك ، لأن الأملاء بالوحي والتلقين على
هذه النحو لا يستلزم تعلم الكتابة باليد الذي نفى عنه ﷺ لأن

الاول إيجاه وإعلام محض بهجاء الكتابة ورقومها بدون تعلم وكسب
والثاني تعلم كسبي وعمل يدوي .

هو القول بأنه صلى الله عليه وسلم تعلم القراءة والكتابة
إنه صلى الله عليه وسلم كان أميا في بدء الاسلام وأول نزول
القرآن كما قال تعالى « وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه
بيمينك إذا لارتاب المبطون » وأما بعد التحدى به وعجز العرب عن
معارضته والاثبات بمثله فقد قيل إنه صلى الله عليه وسلم قرأ وكتب
بيده الشريفة ولنذكر عبارة الالوسي في تفسيره بنصها عند تفسير
الآية المذكورة لما فيها من الفوائد ؛ قال : واختلف في أنه صلى الله
عليه وسلم هل كان بعد النبوة يقرأ ويكتب أم لا فقول أنه عليه
الصلاة والسلام لم يكن يحسن الكتابة ، واختاره البغوي في التهذيب
وقال أنه الأصح ، وادعى بعضهم انه صار صلى الله عليه وسلم يعلم
الكتابة بعد ان كان لا يعلمها وعدم معرفتها بسبب المعجزة لهذه الآية
فلما نزل القرآن واشهر الاسلام وظهر أمر الارتياح تعرف الكتابة
حينئذ ، روى ابن أبي شيبة وغيره « ما مات رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى كتب وقرأ » ونقل هذا الشعبي فصدقه وقال سمعت أقواما
يقولونه وليس في الآية ما ينافية وروى ابن ماجه عن أنس قال قال
صلى الله عليه وسلم « رأيت ليلة أسري بي مكتوبا على باب الجنة
الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر » والقدرة على القراءة فرع
الكتابة ، ورد باعته إله إياه عليه الصلاة والسلام عليها ،

بدونها ، معجزة ، أو فيه مقدر ، وهو فسألت عن المكتوب فقيل
 الخ ويشهد بالكتابة أحاديث في صحيح البخاري وغيره كما ورد في صلح
 الحديبية « فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب ولا يحسن
 يكتب فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله » الحديث ، ومن
 ذهب إلى ذلك : أبو ذر عبيد بن أحمد الهروي وأبو الفتح النيسابوري
 وأبو الوليد الباجي من المغاربة وحكاه عن السماعي ، وصنف فيه كتابا
 وسبقه إليه بن منبه ، ولما قال أبو الوليد ذلك طعن فيه ورمى بالزندقة
 وسب على المنابر ، ثم عقد له مجلس ، فأقام الحجة على مدعاه ، وكتب
 به إلى علماء الأطراف ، فأجابوا بما يوافقهم ومعرفة الكتابة بعدئذ ، ثم
 صلى الله عليه وسلم ، لا تنافي المعجزة ؛ بل هي معجزة أخرى لكونها
 من غير تعليم .

ورد بعض الأجلة كتاب الباجي لما في الحديث الصحيح « أنا أمة
 أمية لا نكتب ولا نحسب » وقال كل ما ورد في الحديث من قوله
 « كتب » فعناه أمر بالكتابة كما يقال « كتب السلطان لفلان »
 وتقدير قوله تعالى « من قبله » على قوله سبحانه « ولا تحطه » كالصريح
 في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكتب مطلعا ، وكون القيد المتوسط
 راجعا لما بعده غير مطرد اهـ ثم أجاب عما أورده بعض الأجلة عما
 حاصله مع إيضاح وزيادة

أولا : عن قوله « أنا أمة أمية » فإن ذلك باعتبار المبدأ أو باعتبار
 أكثر الأمة ضرورة أنه كان فيهم من يكتب ويحسب وهذا لا ينافي

علمهم بقاموصف الأمية بالنسبة له ولغيره كما وقع من تعلم كثير من
الامة الكتابة في عهده

ثانيا : كون « كتب » بمعنى أمر خلاف الظاهر وقد نقل النووي
عن عياض أن قوله في الرواية التي ذكرناها « ولا يحسن يكتب
فكتب » كالنص في أنه صلى الله عليه وسلم كتب بنفسه فالعدل
عنه إلى غيره مجاز لا ضرورة اليه

ثالثا : لم لا يجوز أن يكون قوله تعالى « من قبله » راجعا إلى
ما بعد أيضا وهو « ولا تحطه » وكونه غير مطرد لا ينفي الجواز
المؤيد بما ذكر من حديث الحديبية ويصير المعنى وما كنت قبل انزال
تتلو كتابا وما كنت قبل انزال الكتاب تحطه يمينك ونفى ذلك
قبل نزول الكتاب لا يستلزم عدم القدرة على التلاوة والخط بعده بل
قد حصلت التلاوة بعد النزول فكذلك الخط ولا ضرر فيه

رابعا : تأويل حديث الاسراء المتقدم أيضا باحتمال الاقتران
أو أن فيه مقدر خلاف الظاهر أيضا من غير ضرورة
وبهذا يثبت جواز أنه صلى الله عليه وسلم عرف القراءة والكتابة بعد نزول
القرآن والتجدي به وأنه لا مانع من ذلك عقلا وإنما قلنا إن الذي ثبت
« الجواز » لأن أدلة الفريقين المتخالفين التي تقدمت لا يفيد كل منها
اعتقادا في جانب الإيجاب أو السلب وهذا المقام لا يكفي فيه سوى
اليقين فالواجب اعتقاده أنه صلى الله عليه وسلم كان أميا في بدء أمره وأول نزول
الوحي عليه ، أما استمرار الأمية أو انقطاعها بتعلم الكتابة فلم يرقم عليه

ذليل قاطع بل كلها أدلة نحتملة، وعلى كل حال فثبوت كون رسم المصحف
توقيفيا لا يتوقف على تعلمه ﷺ الكتابة لأنه إن ثبت أنه تعلمها فيما
بعد فظاهر وإلا فقد كان يعلمها بطريق الوحي فكان يأمر بكتابة
القرآن ورسمه كما يعلمه جبريل ومع ذلك فلا نزاع في ثبوت تقريره
ﷺ على الرسم، «وتقريره على ذلك كاف في أن الرسم توقيفي»
وقد تلخص أن رسم المصحف ثابت بإجماع الصحابة وتوقيف
النبي صلى الله عليه وسلم.

القلائلون بأن رسم القرآن اصطلاحى لا توقيفى
ذهب فريق من العلماء إلى أن رسم القرآن اصطلاحى لا توقيفى
منهم ابن خلدون فى مقدمته وللقاضى أبو بكر الباقلانى فى الاتهنا
حيث قال كل منها إن رسم المصحف كان باصطلاح من الصحابة لأنهم كانوا
حديثى عهد بالكتابة.

وهذا نص عبارة القاضى الباقلانى نقلا من كتاب الأبريز لابن
المبارك قال «إنما فرض على الأمة الوصية فى القرآن وألفاظه فلا يزيدون
حرفا ولا ينقصونه ولا يقدمونه ولا يؤخرونه ويتلون على نحو ما يتلى
عليهم، وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئا إذ لم يأخذ على
كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسما بعينه دون غيره أوجب عليه
وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس
فى نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وخطه لا يجوز إلا
على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه ولا فى نص السنة

ما يوجب ذلك ، ويدل عليه ، ولا في اجماع الامة ما يوجب ذلك ، ولا
 دلت عليه القياسات الشرعية ، بل السنة دلت على جنواز رسمه بأى
 وجه سهل ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر برسمه ولم يبين
 لهم وجها معينا ، ولا نهى أحدا عن كتابته ؛ ولذلك اختلفت خطوط
 المصاحف ، ففهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ ، ومنهم من كان
 يزيد وينقص ، لعلمه بأن ذلك اصطلاح ، وأن الناس لا يخفى عليهم
 الحال ، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط
 الأول ، وأن يجعل اللام على صورة السكاف وأن تعوج الألفات ، وأن
 يكتب أيضا على غير هذه الوجوه ، وساخ أن يكتب المصحف بالخط
 والهجاء القديين ؛ وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المحدثين وجاز أن
 يكتب بين ذلك ، وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها
 مختلفة متغايرة الصورة وأن الناس قد أجازوا ذلك كله وأجازوا
 أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته وما هو أسهل وأشهر وأولى
 من غير تأنيث ولا تناكر ؛ علم أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حد محدود
 مخصوص كما أخذ عليهم في القراءة والأذان ، والسبب في ذلك أن
 الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والمعود
 والرموز فكل رسم دل على الحكمة مفيد لوجه قراءتها يجب صحته ،
 وتصويب الكاتب به على أى صورة كانت ، وبالجملة فكل من ادعى أنه
 يجب على الناس رسم مخصوص ، وجب عليه أن يقيم الحجة على دفعه
 وأنى له ذلك ، اه كلام القاضى أبو بكر الباقلاني مخلصا من الأبرار

وبالنظر في كلام القاضى يظهر رده بما يأتى .

«أولا» قوله «ولا في نص السنة ما يوجب ذلك وبذل عليه» مدفوع بما تقدم من أن القرآن جميعه كتب بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قرر الكتاب الذين كتبوه بين يديه على كتاباتهم ولا شك أن تقرير الرسول على هيئة من الهيئات الخاصة بالكتابة سنة كما أنه قد ورد أنه كان يأمر الكتاب بشكل الكتابة كما يوحى اليه جبريل وهذا سنة .

فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال معاوية رضى الله عنه «ألقى اللواة وحرف القلم وانصب الباء وفرق السين ولا تعور الميم وحسن الله ومد الرحمن وجود الرحيم وضع قلمك على أذنك اليسرى فإنه أذكرك» فقد تناول أمره صلى الله عليه وسلم معاوية كيفية كتابة الحروف وما يجب أن تكون عليه أدواتها .

فقوله «ولا في نص السنة النسخ في غير محله» بل قد وردت السنة بالرسم الخاص على نحو ما ذكرنا فقولنا «بل السنة دلت على جواز رسمه النسخ باطل لا وجه له .

«ثانيا» قوله «ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك» مردود أيضا بأن الرسم الخاص بالقرآن قد كتب بمحضر الصحابة وأقره جميعهم وكانوا أكثر من اثني عشر ألف صحابي فكان ذلك إجماعهم على ذلك وما ورد من أن واحدا أو اثنين خالف في الرسم فقد تقرر الإجماع بعد موت المخالف فقد دوى عدم وجود إجماع باطل .

(ثالثا) قوله «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف إلى قوله من غير تأنيث ولا فكير» باطل بما سبق أن نقلناه عن الامام مالك والامام أحمد والبيهقي وغيرهم من أنهم حظروا كتابته إلا على الكتابة الأولى والهجاء الأول فكيف يدعى أن القرآن كتب بخطوط مختلفة من غير تأنيث ولا فكير، بل نقل بعضهم اجماع الأئمة الأربعة على تحريم كتابته بغير خط المصحف الخاص وعلى ذلك فما قاله القاضي أبو بكر من جواز كتابة القرآن بغير الرسم الخاص وأن هذا الرسم اصطلاحى لا توقيفى قول باطل لم تقم عليه حجة وهو خراف ما عليه الجمهور وثبت بالسنة والاجماع قال سيدى احمد بن المبارك نقلا عن شيخه سيدى عبد العزيز الدباغ فى كتاب الابرز ما نصه، وقال رضى الله عنه ما للصحابة ولا لغيرهم فى رسم القرآن العزيز ولا شعرة واحدة وإنما هو بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الذى أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، من غير زيادة ونقصان لأسرار لا تهتدى اليها العقول، وما كانت العرب فى جاهليتها ولا أهل الايمان من سائر الأمم فى أديانهم يعرفون ذلك ولا يهتدون بعقولهم إلى شيء منه، وهو سر من أسراره خص الله كتابه به العزيز دون سائر الكتب السماوية، فلا يوجد شبه ذلك الرسم لا فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى غيرها من الكتب السماوية، وكما أن نظم القرآن معجز فرسمه أيضا معجز، وكيف تهتدى العقول إلى سر زيادة الألف فى مائة دون فنة، وإلى سر زيادة الياء فى باييد من قوله تعالى (والسما

بينناها بلبيد) أم كيف تتوصل إلى سر زيادة الألف في سعووا من
 من قوله تعالى في الحج (والذين سعوا في آياتنا معاجزين أولئك
 أصحاب الجحيم) وعدم زيادتها في سبأ من قوله تعالى (والذين سعوا
 في آياتنا معاجزين أولئك لهم عذاب من رجز اليم) وإلى سر زيادتها
 في قوله «فقعروا الناقة وعتوا عن أمر ربهم» وحذفها من قوله تعالى
 وعتوا عتوا كبيرا وإلى سر زيادتها في قوله تعالى أو يعفوا الذي بيده
 عدة السمح وإسقاطها في قوله تعالى (عسى الله أن يعفو عنهم)
 وبعد أن ذكر أمثله كثيرة لاختلاف الرسم القرآني ونظائر ذلك
 قال وأما قول من قال أن الصحابة رضی الله عنهم هم الذين اصطالحوا على
 الرسم المذكور فلا يخفى ما في كلامه، لأن القرآن العزيز
 كتب في زمانه صلى الله عليه وسلم وبين يديه على هيئة من الهيئات
 وحينئذ فلا يخلو ما اصطالح عليه الصحابة رضوان الله عليهم،
 إما أن يكون هو عين الهيئة أو غيرها فإن كان عينها بطل الاصطلاح
 لأنه اختراع وابتداع، وسبقه التوقيف تنافي ذلك وتوجب الاتباع،
 فإن نسب اتباعهم حينئذ للاصطلاح، كان بمنزلة من قال إن الصحابة
 اصطالحوا على أن الصلوات خمس وعلى أن عدد الركعات مثلا أربع،
 وهذا بعيد كل البعد عن الاصطلاح، بل هو عين الاتباع، وإن كان
 ما اصطالحوا عليه غير الهيئة التي كانت بين يديه صلى الله عليه وسلم
 فلا يصح ذلك لوجوبه.

أو لهما: نسبة الصحابة وأعلام الهدى إلى مخالفة الرسول صلى

الله عليه وسلم وذلك محال ، لما تقدم من أننا أمرنا باتباعهم فلو كانوا
مخالفين لما أقره الرسول صلى الله عليه وسلم لكننا مأمورين باتباعهم
وفي الوقت عينه نحن مأمورون باتباع سنته صلى الله عليه وسلم
فيلزم الجمع بين النقيضين وهو محال

ثانيهما : أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز
أن يزداد في القرآن حرف ولا أن ينقص منه حرف ، والكتابة أحد
الوجودات الأربع ، وما بين الدفتين كلام فإذا كان النبي ﷺ أمر
بالكتابة على هيئة أو قرر الكتابة على هيئة ، والصحابة خالفوه في
ذلك لزم أنهم تصرفوا في القرآن من جهة أحد وجوداته الأربعة بالزيادة
والنقصان ويكون بذلك قد وقعوا فيما أجمعوا عليه هم وغيرهم على أنه
لا يحل لأحد فعله ويلزم أيضا تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين
لأننا إذا جوزنا أن تكون فيه حروف زائدة على ما في علم النبي صلى
الله عليه وسلم وعلى ما عنده وأنها ليست بوحي ولا من عند الله ولم
نعلمها حينها شككنا في الجميع ، ولئن جوزنا لصحابي أن يزداد في
كتابه حرفا ليس بوحي ، لزمنا أن نجوز لصحابي آخر نقصان
حرف من الوحي إذا لا فرق بينهما حينئذ تنحل عروة الإسلام بالكلية
نعوذ بالله من ذلك ودعوى الاصطلاح تكون صحيحة لو كانت
كتابة القرآن الكريم إنما حدثت في عصرهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
وليس الأمر كذلك ؛ فثبت أن الرسم توقيفي لا اصطلاحى وأن
النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بكتابه على الهيئة المعروفة «فقلت»

إنه عليه الصلاة والسلام كان لا يعرف الكتابة وقد قال تعالى في وصفه
 «وما كنتم تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك إذا لارتاب
 المبطلون» فقال رضى الله عنه كان صلى الله عليه وسلم لا يعرفها
 بالاصطلاح والتعلم من الناس وأما من جهة التعلم الرباني فيعلمها ويعلم
 أكثر منها، اهـ ملخصا مع زيادة وإيضاح وقد علمت وجه دلالة الآية
 المذكورة فثبت أن رسم القرآن توقيفى وأنه لا يجوز مخالفته ولنورد
 بعض فوائد اتباع «الرسم المخصوص وما يترتب على مخالفته»

﴿فوائد الرسم القرآنى المخصوص﴾

«أولا» اتصال السند فى القرآن فلا يجوز أن يقرأه أحد ولا أنه
 يقرئه لغيره إلا بما رواه بسند متصل . فمن علم القواعد العربية ولكنه
 لا يتبع الأثر والرواية والسند لا يعرف قراءة القرآن على وجهها ؛ لأنه
 قد تحسن له العربية قراءة لم تنقل عن أحد ولم يقرأ بها أحد ؛ انظر
 إلى كتابة «كبيص» و «جمعسق» و «طسم» وغيرها ، فالعالم بالعربية
 وحدها الذى لا يتبع رواية ولا نقلا ، لا يحسن النطق بها على وجهها
 من غير موقف ، وأنى له ذلك ؛ والقراءات هى العلم بكيفية أداء كلمات
 القرآن واختلافها ، وذلك لا يكون بالقياس بل لابد من السماع والتوقيف
 «وانصال السند» من خواص القرآن العزيز بالنسبة لغيره من الكتب
 النماوية وبه ظل محفوظا كما وعد الله بذلك ، والرواية متبعة والقراءة
 سنة يأخذها الآخر عن الأول . ولا شك أن الرسم المخصوص له أعظم
 الأثر فى اتصال السند إذ لو كانت جميع ألفاظه مكتوبة طبق النطق

بها لجراً كثيراً على قراءته بدون سند ولا رواية ظناً منهم أن ذلك كافٍ فلا يعرفون ما فيه من مد وهمز وتخفيف، وإمالة وإظهار وإدغام وإخفاء وغير ذلك وبهذا ظهر أن للرسم المخصوص فائدة عظيمة .

«ثانياً» من فوائد الرسم الدلالة على أصل الحركة ككتابة الكسرة ياء والضممة واو في نحو (ايتاء ذى القربى) (وسأوريسكم) أو الدلالة على أن أصل الحرف ككتابة الصلوة والركوع والحيوة بالواو .
«ثالثاً» إفادة المعاني المختلفة بالرسم مثل وصل أمن في قوله (أمن يمشى سوياً) وفصلها في قوله (أم من يكون عليهم) وكيلاً (فان المفصولة تفيد معنى بل بدون الموصولة

(رابعاً الدلالة على بعض اللغات الفصيحة ككتابة هاء التانيث تاء في لغة طيء ومثل حذف آخر المضارع المعتل لغير جازم « مثل يوم يات » في لغة هزيل .

(خامساً المحافظة على ما كان في عهد النبي ﷺ وأجمع عليه الصحابة المضار التي تنشأ بترك الرسم المخصوص

(أولاً) ضياع كثير من اللغات الفصحى إذ لو ضاع الرسم لا يمكن الاستدلال عليها بالقرآن الذي هو أصدق الحديث .
(ثانياً) تطرق التحريف إلى الكتاب الشريف بتغيير رسمه الأصلي التوقيفي .
(ثالثاً) انقطاع السند الذي هو أحد أركان القرآن وفي ذلك ضياع للقرآن وإهمال لأمره إذ رسمه الخالص هو الحصن المانع لقراءته بغير العناية والرواية .

(نموذج من الروايات التي أوردت شيها على كتابة القرآن) قد تمسك بعض الطاعنين على كتابة القرآن ببعض روايات وأوردوها شيها وطار بها بعض الملاحدة فرحا لظنهم أنها تفيدهم في الطعن على كتابة القرآن وقراءته مع أن أكثرها لم يثبت من طريق صحيح وعلى فرض صحته فإنه لا يعارض القطعي من القراءة التي ثبتت بالتواتر الذي يفيد العلم القطعي .
 إذ العدة في ثبوت القرآن وقراءته إنما هو التواتر أو السند الصحيح مع موافقة النحو والرسم كما سيأتي : فلو وردت رواية آحاد بما يخالف التواتر فإنها لا تعارضه لأن الآحادى مهما كان صحيحا لا يفيد أكثر من الظن ولا يثبت به قرآن فلا يعارض القطعي الثابت بالتواتر وبالأولى إذا كان الآحادى غير صحيح فلا يلتفت اليه وهذا القدر كلف في رد كل رواية اعتبرت شبهة اجمالا ولكننا نذكر أهمها تفصيلا وننبه بالرد عليه .

أولا : من الشبه ما روى عن عثمان رضى الله عنه أنه لما عرض المصحف قال « أحسنتم وأجملتم ان في القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها ونقل عن عكرمة أنه قال « لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفا من اللحن فقال لا تغيروها فإن العرب ستغيرها أو قال ستعربها لو كان الكتاب من تقيف والملى من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف » فهاتان الروايتان يدلان على أنه قد حصل في كتابة القرآن لحن وخطأ فكيف يكون الرسم توقيفا ، وكيف

لا يجوز مخالفته وبجواب بما يأتي : أما عن الرواية الأولى فن وجهين
أولهما أنه حديث مرسل وفي أسناده اضطراب وانقطاع يعود
بالجملة على بعض روايته والحق أن ذلك الحديث لم يصحح عن عثمان
أصلاً ورده جماعة من العلماء كالإمام أبي بكر الباقلاني والمصنف
أبو عمر والداني وأبي القاسم الشاطبي والجعبري وغيرهم وإضافي النماطة
اضطراب لأن قوله أحسنتم وأجملتم مدح فكيف يمدحهم على الإساءة وهي
وجود اللحن منهم

(ثانيهما) إن هذا الأمر على فرض صحته ينافي ما كان عليه عثمان
رضي الله عنه من مواصلة الدرس القرآن وإتقانه لألفاظه وموافقته
على ما رسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار مع كونه من الصحابة
المشهورين بأقراء القرآن وتعليمه وقد أخرج أبو عبيد عن عبد الرحمن
عن هاني مولى عثمان قال كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف
فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها لم يتسن وفيها لا تبديل
للخلق وفيها فأهل الكافرين فدعا بالدواة فحأ أحد اللامين وكتب خلق
الله ومحا فأهل وكتب فهل وكتب لم يتسنه فالخلق فيها الهاء فكيف
يدعى عليه أنه رأى فسأدا فامضاه مع أنه كان يوقف على ما يكتب
ويرفع الخلاف الواقع من الناسخين إليه فيحكم بالحق ويلزمهم اثبات الصواب
وتخليده .

فغير ممكن أن يقول رضي الله عنه جمع المصحف مع سائر الصحابة ليرتفع
الخلاف في القرآن بين المسلمين ثم يترك فيه لحناً وخطأ ليتولى إصلاحه
من يأتي بعده ممن لا يدرك مداه ولا يبلغ غاية

« وبجواب عن الرواية الثانية » بأنها مروية عن عكرمة عن عثمان مع أن عكرمة لم يسمع من عثمان شيئاً ولم يره وقد وردت أيضاً عن يحيى بن يعمر عن عثمان وهو مثل عكرمة في أنه لم يسمع من عثمان ولم يره فهي رواية مرسلة وفي سندها انقطاع فضلاً عما في الفاظها من اضطراب لمنافاتها لما كان عليه عثمان كما تقدم

وأيضاً قوله فإن العرب ستغيرها أو ستعرها غير معقول لأن الغرض من كتابة المصحف رجوع العرب في صحة قراءتهم إليه فلو توقفت صحته على العرب في تغيير لحنه أو إعزابه لزم الدور ويبان أنه لا يقرؤون صحيحاً إلا وقت المكتوب والمكتوب لا يكون صحيحاً إلا إذا غيروا أو أعربوه فتكون صحة قراءة العرب موقوفة على القراءة في المصحف الذي كتبه لهم عثمان وصحة المصحف وسلامته من اللحن موقوفة على صحة قراءتهم بتغيير لحنه أو أعزابه وهذا دور ظاهر البطلان

« ثانيهما » من الشبه ما روى عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ « والمقيمين الصلاة » ويقول هو لحن من الكتاب « والجواب » عن ذلك أنه لم يرد بقوله هو لحن أنه خطأ وإنما أراد به أنه غسة والليل على ذلك أنه كان يقرأ والمقيمين بالنصب والياء فلو كان يريد باللحن الخطأ لما قرأ به .

« ثالثاً من الشبه » روايات عن ابن عباس وهي :

(١) أنه قال في قوله تعالى « حتى تستأنسوا وتسالموا إنه قد أخطأ
الكتاب إنما هي حتى تستأنذنوا

(٢) روى عنه أيضا أنه قرأ أفلم يتبين الذين آمنوا أن لو يشاء
الله لهدى الناس جميعا فقليل له أنها في المصحف « أفلم ييأس الذين
آمنوا » فقال أظن الكتاب كتبها وهو ناعس

(٣) روى عن ابن عباس أيضا من طريق سعيد بن جبير أن
ابن عباس كان يقول في قوله تعالى « وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا
إياه » إنما هي ووصى التزقت الواو بالصاد وورد هذا الأثر عنه بروايات
متعددة مختلفة وفي بعضها زيادة « ولو كان قضاء من الرب لم يستطع
أحد رد قضاء الرب ولكنها وصية أوصى بها العباد

(٤) روى عنه أيضا أنه كان يقرأ « ولقد آتينا موسى وهرون الفرقان
ضياء » أى بدون الواو

(٥) ما روى عنه أيضا في قوله تعالى « مثل نوره كمشكاة »
قال هي من الكتاب هو أعظم من أن يكون ذرة مثل نور المشكاة
إنما هي مثل نور المؤمن

« والجواب » عن جميع الروايات الواردة عن ابن عباس من

وجوه : —

(١) أنها كلها روايات غير صحيحة ولا معتبرة بل هي روايات
مدسوسة في كتب الأئمة نقلت من غير تثبت قال أبو حيان في
الرواية الأولى أن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك فهو طاعن

في الإسلام ملحد في الدين ، وابن عباس يرى من ذلك القول وقال
في الرواية الثانية هو قول ملحد زنديق ، وقال الزمخشري ونحن مما لا
يصدق هذا في كتاب الله ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتاً بين دفتي الامام ، وكان متقلبا بين
أيدى أولئك الأعلام المحتاطين ؛ في دين الله المهيمنين عليه لا يغفلون
عن جلالته ودقائقه ، خصوصا عن القانون الذي اليه المرجع والقاعدة
التي عليها البناء ؛ هذا والله فرية ما فيها مصرية ، وقال ابن الأنباري في
كل من الروايات الثلاث الأخيرة انه ضعيف ومعارض بما قرأ به
ابن عباس نفسه على خلاف ما روى عنه

(٢) على فرض صحة هذه الروايات فهي روايات آحادية لا تعارض
القطعي ولا يثبت بها قرآن مع مخالفتها لرسم المصحف .

(٣) إنها معارضة بما روى عن ابن عباس من أنه كان يقرأ على
خلاف ما روى عنه كيف وهو رضى الله عنه قد أخذ القرآن عن زيد
ابن ثابت وأبي بن كعب وهم كانوا ممن جمع للمصاحف وزيد بن ثابت
كان في جمع أبي بكر وكتب الوحى فلا يعقل أن تكون قراءة ابن
عباس على خلاف قراءة من أخذ عنهم القرآن . «رابعاً» من التهمة ماورد
عن عائشة رضى الله عنها وهو ما روى عن هشام بن عروة عن أبيه
قال سألت عائشة عن حن القرآن عن قوله تعالى «إن هذان لساحران»
وعن قوله تعالى «والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة» وعن قوله تعالى
«إن الدين آمنوا والذين هادوا والصابئون» فقالت يا بن أخي هذا

عقل الكتاب قد أخطوا في الكتاب «والجواب عن ذلك» أما بالنسبة
لآية «إن هذان» بتشديد النون فإن اسم الإشارة لم يكتب بالألف كما
لم يكتب بالياء، وإذا لم يكن مكتوباً بالألف فكيف يعقل أن عائشة
تخطيء الكاتب بما لم يكتبه بل الذي يعقل أنها تخطيء القارئ الذي
يقرأ بالألف مع تشديد النون ولم ينقل ذلك عنها ولا عن غيرها؛ وأما
بالنسبة لقوله تعالى والمقيمين الصلاة من سورة النساء فقد قرأ الجمهور
بالياء منصوباً وقرأ جماعة بالواو منهم أبو عمرو وقال أبو حيان في البحر
بعد أن ذكر عن عائشة رضي الله عنها وعن ابن بن عثمان أن كتبها
بالياء من خطأ كاتب المصحف؛ ولا يصح عنهما ذلك لأنهما عربيان
ففيحان وقطع النعوت أشهر في لسان العرب وهو باب واسع ذكر
عليه شواهد سيبويه وغيره وعلى القطع خريج سيبويه ذلك؛ وقال
الزمخشري لا تلتفت إلى ما زعموا من وقوعه خطأ في خط المصحف
وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب
وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان وخفي عليه أن السابقين
الأولين الذين مثلهم في التوراه ومثلهم في الانجيل، كانوا بعدمة
في الغيرة على الاسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله
ثمة يسدها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحقهم اه؛ ومراده بالكتاب
كتاب سيبويه، وأما بالنسبة لقوله تعالى «إن الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون» في سورة المائدة فلم ينقل عن عائشة أيضاً أنها خطأت من
كان يقرأ بالواو فلا يعقل إذا أن تخطيء الكاتب لأنه كتب كما أمر.

(٢) يجاب عن الآيات الثلاث بجواب يعنهما وهو أن ما ثبت في رسم المصحف ثبتت القراءة به متواترة في كل وله وجه في العريضة فيكون قرآنا قطعاً ولا يرد بروايات آحادهما بلغت من الصحة وسيأتي نذكر أنه متى صحح الاسناد ووافق رسم المصحف ووافق وجه النسخ كان قرآناً وإلا فلا . وبما تقدم جميعه تعلم أن هذه الشبه وما مثلها لا يعول عليه ولا يلتفت إليه ولتكتشف بهذا التقدير في هذا المبحث والله أعلم .

« شكل القرآن »

الشكل هو ما يدل على عوارض الحرف من حركة أو سكون سواء كان ذلك في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها . وفي القاموس في مادة شكل ، والكتاب أعجمه كأشكاله كأنه أزال عنه الاشكال اه وقوله والكتاب أى وشكل الكتاب ولا شك أن ما يميز الحرف من جهة كونه متحركاً مع بيان نوع حركته من ضمة أو فتحة أو كسرة أو من جهة كونه ساكناً بزيل إبهامة وإشكاله .

ولم يكن الخط الذي وصل إلى العرب مضبوطاً بالحركات والسكنات بل كان خالياً مما يدل على حركات الحروف وسكونها وكانت ملكتهم وسليقتهم العربية تغنيهم عن ذلك إذ كانوا ينطقون بالكلمات طبق أوضاعها وما يراونها من المعاني من غير حاجة إلى ما يدل على بنية الكلمة وإعرابها لما هو متأصل في نفوسهم من سلبية

الفصاحة والبلاغة والأعراب ، ولذا حينما كتبت المصاحف في عهد
عثمان جردوها من الشكل ومن النقطة اعتماداً على سليقتهم وعلى أن
المبداً في القرآن على التلقى والرواية فلم يكن بهم حاجة إلى شكله
حتى اتسعت رقعة الاسلام واختلط العرب بالعجم ودخل في اللسان
بعض هجنة وحدث الالحن في اللسان وحدثت حوادث نهبت المسلمين إلى
القيام بحفظ القرآن الذي به نور الاسلام وعليه مدار الأحكام من أن
يتطرق إلى الفاظه الالحن والخطأ ، وكان قد ظهر في المسلمين من تعلم
أصول النحو وبرع فيه وفي القرآن امثال أبي الأسود الدؤلي وبجي بن
يعمر العدوي قاضي خراسان ونصر بن عاصم الليثي وكان أبو الأسود
قد سمع قارئاً يقرأ « إن الله برىء من المشركين ورسوله » بجر اللام
فأفزع ذلك أبا الأسود وقال عز وجه الله أن يبرأ من رسوله ثم ذهب
إلى زياد وإلى البصرة وقل له قد أحببتك إلى ما سألت (وكان زياد قد
سأله أن يضع للناس علامات يعرفون بها كتاب الله) ثم وضع أبو
الأسود للقرآن علامات تدل على الحركات والسكنات وقد جعل للفتحة
نقطة فوق الحرف وللكسرة نقطة أسفله وللضمة نقطة بين الحرف
وللتنوين نقطتين وسلك الناس طريقته غير أنهم زادوا عليها علامة
للحرف المشدد كالتوس ولألف الوصل جرة فوقها أو تحته أو في وسطها
بحسب ما قبلها من ضمة أو فتحة أو ضمة واستمرت طريقة الشكل
على هذا إلى أن كان عهد عبد الملك بن مروان واضطروا إلى تمييز ذات
الحروف من بعضها بعد تمييز عوارضها ووضع النقطة الذي هو الأهم

للبناء والتاء والتاء وهكذا كما سيأتي فالتبديس الشكل بالنقط فجعل لكل
منهما مداد مخالف، للون الآخر ثم جعل للشكل علامات أخرى وهي
العلامات الموجودة اليوم للفتحة والكسرة والضمة والتنوين والتشديد
وغيرها وبذلك صار القرآن مشكولا منقوطا .

﴿ إجمام القرآن ﴾

الإجمام هو الدال على ذات الحروف وتمييز الحروف المتماثلة في
الرسم من بعضها وفي القاموس في مادة محجم والكتاب نقطة كعجمة
وأعجمة وقول الجوهري لا تقل محجمت الكتاب وم .

فالأعجام إزالة العجمة كالشكل إزالة الاشكال وقد تقدم عن
القاموس أن الشكل هو الأعجام فهو يدل على أن كل منهما يطلق
على الآخر غير أن الاصطلاح أخيرا خص الشكل بالحركات والأعجام
بالنقط للتمييز بين ما يدل على ذات الحرف وبين ما يدل على عوارضه
وقد كانت المصاحف مجردة من النقط كما أنها مجردة من الشكل كما
تقدم اعتمادا على التلقى والرواية وقد اختلف المؤرخون فبعضهم يرى
أن الأعجام كان معروفا قبل الإسلام لتمييز الحروف المتشابهة من بعضها
غير أنه قد ترك

وبعضهم يرى أن الأعجام لم يعرف إلا من طريق أبي الأسود
الدؤلي ثم اشتهر ووضع في القرآن في عهد عبد الملك بن مروان والظاهر
الأول لأنه يبعد جدا أن لا يكون للحروف علامات تميز المتشابهات
منها عن بعض وعلى كل فاحداث النقط في القرآن بل تعميمه في

الكتابة عامة كن في عصر عبد الملك بن مروان

وقد اشتدت الحاجة الى ذلك عندما صارت الحروف تلتبس على القراء في مثل (ننشرها وننشرها) بالراء او بالزاي (ولتكون لمن خلفك) بالهاء او القاف واشتبهت الحروف ببعضها فاهتم عبد الملك لذلك وامر الحجاج بالنظر فيه فحدث الاعجام في عهده »

وكان ذلك على يد نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني تلميذي ابي الاسود الدؤلي وكانا من الصلاح والورع وبلوغ الغاية في العربية والقراءة بمكان عظيم فوضع النقط من واحدة إلى ثلاث للحروف المتشابهة وكان في هذا توفيق للامة عظيم اذ كان سببا في حفظ القرآن ومنه تعلم ان الشكل والاعجام كان لحدوثهما صيانا للقرآن وأما التخریب والتشبيير وفواتح السور وغير ذلك فكل هذا مما زيد لغرض التيسير على القارئ ولكن ليس له من الأهمية ما للشكل والنقط

وقد اختلف العلماء في جواز ذلك ؛ وإليك عبارة القرطبي مع اختصار في بعضها «فصل» وأما شكل المصحف ونقطه فروى أن عبد بن مروان أمر به وعمله فتجر ذلك الحجاج بواسط وجد فيه وزاد تمزيبه وأمر وهو والى العراق الحسن ويحيى بن يعمر بذلك ؛ وألف اثر ذلك بواسط كتبها في القراءات جمع فيه ما روى من اختلاف الناس فيما وافق الخط ، ومشى الناس على ذلك زمنا طويلا إلى أن ألف ابن مجاهد كتابه في القراءات ، وأسند الزبيدي في كتاب الطبقات إلى المبرد أن أول من نقط المصحف أبو الاسود الدؤلي وذكر أيضا أن

ابن سيرين كان له مصحف نقطه له يحيى بن يعمر

● فصل ●

وأما وضع الأعراس فقال ابن عطية مرني في بعض التواريخ
أن المأمون العباسي أمر بذلك وقيل إن الحجاج أمر بذلك أم
ثم نقل عن مجاهد أنه كره التعشير وعن مالك كراهة التعشير
التي تكون في المصحف بالحجرة وغيرها وكراهته كتابة خواتيم السور
في أمهات المصاحف دون مصاحف الغلمان وقال قتادة يدموا فنقطوا
ثم خمسوا ثم عشروا وعن يحيى بن كثير أنه قال كان القرآن مجرد في المصاحف
فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء والتاء والياء وقالوا لا بأس هو نور
له ثم أحدثوا النقط عند منتهى الآية ثم أحدثوا الفوائج والخطوات
وقال الداني هذه الأخبار كلها تؤخذ بأن التعشير والتخميس وفوائج
السور ورؤوس الآية من عمل الصحابة رضي الله عنهم قادم إلى عمله
الاجتهاد، وأرى أن من كره ذلك منهم ومن غيرهم، إنما كره أن
أن يعمل بالألوان كالحجرة والصفرة وغيرها على أن المسلمين في منائر
الآفاق قد أطبقوا على جواز ذلك واستعماله في الأمهات وغيرها والخرج
والخطأ مرتفعان عنهم فيما أطبقوا عليه إن شاء الله أم
وأنت خير بأن نسبة هذا إلى عمل الصحابة مخالف لما هو
المشهور من أن ذلك كان من عمل أبي الأسود الدؤلي في عهد زياد
بالبحر وعمل تلميذه في عهد عبد الملك بن مروان والله أعلم
م ١٢ - علوم القرآن

(١٠) (القراءات والقراء ورد الشبه الواردة في هذا المقام)

«القراءات» هي اختلاف ألفاظ القرآن في الحروف وكيفيةها من تخفيف وتشديد ومد وإمالة وغيرها فحقيقتهما تغاير حقيقة القرآن قال الزركشي في البرهان القرآن والقراءات حقيقةتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والاعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيةها من تخفيف وتشديد وغيرها إله

الضابط في قبول القراءات

كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة؛ التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من القراءات التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء نقلت عن الأئمة السبعة الآتي بيانهم، أم عن العشرة كذلك؛ أم عن غيرهم؛ ولا تقبل قراءة تنزى إلى أي إمام سواء كان من السبعة أم من غيرهم، ولا يطلق عليها لفظ الصحة وأنها أنزلت هكذا إلا إذا دخلت في هذا الضابط وانطبقت جميع الأوصاف عليها فإن الاعتماد إنما هو على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه

«وقولنا» في الضابط ولو بوجه المراد به أحد وجود النحوسواء كان أفصح أم فصيحاً مجعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كلفت القراءة بما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالاسناد الصحيح؛ لأنه

الأصل الأعظم والركن الأفروم فكم من قسرة أنكرها
بعض أهل النحس ولم يعتبر إنكارهم ، كاسكان « بارئكم
ويأمركم » وخفض « والأرحام » ونصب « ليعزى قوما » والفصل بين
المضافين في « قتل أولادهم شر كلهم » وغير ذلك ، لأن أئمة القراء
لا يعتمدون في شيء من للقراءات على الإفتاء في اللغة ولا على القياس
في العربية بل على الإثبات في الأثر والأصح في النقل مع بقية
الضابط ومتى ثبتت الرواية لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لنسبة لأن
القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها (وقولنا) ووافقت أحد
المصاحف العثمانية المراد به ولو كان ثابتا في بعضها دون بعض كقراءة
ابن عامر « قالوا اتخذ الله ولدا » في البقرة بغير واو « وبالزبور بالكتاب
بإثباتها فيها فان ذلك ثابت في المصحف الشامي ، وكقراءة ابن كثير
« تجرى من تحتها الأنهار » في آخر براءة زيادة من ، فإنه ثابت في
المصحف المبكي وسواء كانت موافقة أحد المصاحف تحقيقا كما ذكر
أو كانت الموافقة تقديرًا وهذا معنى قولنا ولو احتمالا وذلك مثل ملك
يوم الدين ، فإنه كتب في جميع المصاحف بلا الف مع أنه قرئ بها
وبدونها فقراءة الحذف توافق رسم المصحف تحقيقا وقراءة الإثبات
توافق تقدير الحذف في الخط اختصارا من « ملك الملك »
وقد يوافق رسم المصحف اختلاف القراءات تحقيقا مثل قتلون
بالياء والتاء و (يغفر لكم) بالياء والنون وغير ذلك مما يدل تجرده من

النقط والشكل على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم وفيهم ثاقب في علم الهجاء وغيره !

(وقولنا وصح سندها) المراد به أن يروى تلك القراءة المبدل الضابط عن مثله ؛ وهكذا حتى ينتهي ، ومع ذلك تكون مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين ، غير معدودة عندهم من الغلط ، أو مما شذ بها بعضهم ، وظاهر هذا الاكتفاء بصحة السند على الوجه المذكور وعدم اشتراط التواتر وذلك لأن التواتر إذا ثبت لا يحتاج لمعه إلى الركنين الآخرين وهما موافقة الرسم وموافقة النحو لأن ما ثبت من القراءات متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا سواء وافق الرسم أم لا أما إذا لم يكن تواترا فلا بد من الركنين مع صحة الاسناد وإذا شرطنا التواتر في كل حرف عن حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت من السبعة اهـ . ملخصا من ابن الجزرى والاتقان مع إيضاح

وسيانى تحقيق القول في تواتر القراءات السبع وغيرها . ويجمع هذا الضابط قول ابن الجزرى في الطيبة .

فكل ما وافق وجهه النحو وكان للرسم احتمالا يحوى وصح إسنادا هو القرآن . فلهذه الثلاثة الأركان كما ينبغي أن يختل ركن أثبت شذوذها لو أنه في السبعة

﴿ أنواع القراءات ﴾

لجعل ابن السيبكي القراءات على ضربين « المتواتر » وهو ما نقله
 جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب « والشاذ » وهو غير المتواتر وجعل
 القراءات السبع والعشر متواترة ، والشاذ ما وراء ذلك ، والذي حرمه
 ابن الجزري ونقله عنه السيوطي وغيره أن أنواع القراءات ستة :
 (النوع الأول) المتواتر وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على
 الكذب عن مثله ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة أو عن أقل
 غيرهم وهذا هو الغالب في القراءات :
 « النوع الثاني » المشهور وهو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط
 عن مثله وهكذا ووافق العربية وله بوجه ووافق أحمد المصاحف
 العثمانية سواء كان عن الأئمة السبعة أو غيرهم من الأئمة المقبولين
 واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ إلا أنه لم يبلغ
 درجة المتواتر ، ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض
 الرواة عنهم دون بعض وقد ذكر كثير من هذا النوع الداني في
 التيسير والشاطبي في الشاطبية وغيرهما وهذان النوعان هما اللذان
 يقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما ولا يجوز انكار شيء منهما :
 « النوع الثالث » الآحاد وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو
 العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب
 اعتقاده ، ومثاله ذلك « زفارف خضر وعباري حسان » وكذلك
 قرات أعين ،

«النوع الرابع الشاذ» وهو ما لم يصح سنده ومثاله قراءة ابن السميع «فاليوم نفخيك بيدك بالهاء المهملة لتكون السين خلفك بفتح اللام وقراءة «ملك يوم الدين» بصيغة الماضي ونصب يوم، وهذا النوع والذي بعده لا يجوز القراءة به ولا يجوز اعتقاده.

«النوع الخامس الموضوع» وهو ما نسب إلى قائله بغير أصل ومثال ذلك القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزازي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي ونسبها إلى أبي حنيفة ولا أصل له في ذلك مثل «إنما يخشى الله من عباده العلماء» برفع لفظ الجلالة ونصب همزة العلماء مع أن هذه القراءة لا أصل لها.

«النوع الثاني ما يشبه المدرج» وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير منه ما روى عن ابن عباس قراءة ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج وما روى عن سعد بن أبي وقاص «وله أخ أو أخت من أم» وربما كانوا يدخلون التفسير في القرآن أيضا كما اعتمدوا على أنهم محققون لما تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه قرآن فكان الالتباس عندهم مأموفا فلما كتبت المصاحف في عهد عثمان جردت من ذلك لأنها صارت مرجعا عاما.

«أنواع الاختلاف في القراءة»

تختلف القراءات على ثلاثة أضرب

الأول اختلاف في اللفظ مع الاتفاق في المعنى مثل «خطوات»

وخطوات ، بضم الطاء واسكانها ومثل « كفوا وكفوا ، بالواو والهمزة .

الثاني : اختلاف في اللفظ والمعنى مثل « يجحدون ويجحدون » و« لا مسنم ولمسنم » و« يكذبون ويكذبون » بتشديد الذال وتخفيفها و« يطهرن ويطهرن » باسكان الطاء وتشديددها .

(الثالث) : اختلاف في صفة النطق باللفظ مع الانتقال في اللفظ والمعنى كالدوالامة ونقل الحركات والاضمار والادغام وترقيق اللامات والراءات وتغليظها وغير ذلك

وكل من النوع الأول والثالث مما لا يترتب على الاختلاف فيه تغاير في المعنى أمر القراءة به ظاهر ، وأما النوع الثاني وهو ما كانت القراءات فيه متغايرة المعنى فانه متى ثبت كل منها بالطرق التي تقبل في ثبوت القراءات على الوجه السابق وجب قبول كل منها مع اعتقاد ان الكل حق وتكون كل قراءة مع الأخرى بمنزلة الآية مسح الآية الأخرى ، يجب الايمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى على وعمل ، ولا يجوز ترك موجب احدها لاجل الأخرى ؛ ظنا أن ذلك تعارض ؛ بل كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله ؛ هذه أنواع الاختلاف في القراءات أما نقل الاختلاف في القراءات فهو على ضربين .

الأول : اختلاف اتفقت الطرق على نقله عن القراء بأن تكون قراءة كل من القراء المخالفه لقراءة الآخر قد اتفقت الطرق على

استلذاها لقارئها وهذا النوع من القراءات السبع الاتي ذكرها متواتر
باتفاق .

« الثاني في اختلاف اختلاف الطرق في نقله بأن تكون قراءة
القارئ في مخالفة لقراءة غيره يثبتها بعض الطرق لقارئها وينفيها بعض
الطرق عنه ، وهذا النوع من القراءات السبع هو الذي قال فيه أبو شامة
انه غير متواتر كما سيأتي النقل عنه .

السبب في اختلاف القراءات
والسبب في اختلاف القراءات السبع وعبرها أن عثمان رضي الله عنه لما
كتب المصحف ووجه بها إلى الأقليم كان بكل اقليم من الصحابة من
يحمل نفسه أهله القرآن وكانت المصاحف خالية من النقاط
والشكل فثبت لكل ناحية على ما تلقوه سماعا من الصحابة الذين
عندهم وبشرط موافقة المصحف والعربية وتركوا ما يخالف خط
المصحف لمقتضاه لما أمر به عثمان وأجمع عليه الصحابة لما رأوا في ذلك
الاختلاف في القرآن والصحابة إنما كانوا يقرءونهم بما تلقوه عن رسول الله
ﷺ ومن أجل ذلك نشأ الاختلاف بين قراء الأقطار مع كونهم متمسكين
بحرف واحد وهو حرف قریش ، وقد ظن بعض الناس أن القراءات
قد أخذت من المصحف ، وليس كذلك بل هو في أول الأمر من النقاط
والشكل ، نعم المصحف كتب بضووة تحتل القراءات المختلفة في
الأقاليم ولكنه لم يكن إماما ودليلا في كيفية النطق والأداء وإنما
الاعتماد في ذلك على الرواية والتلقي والسماع .

وإنما كان المصحف اماماً ودليلاً فيما يعينه من ترتيب يمنع التقديم
والأخير، ومن حصر يمنع الزيادة والنقصان، وإبدال لفظ بلفظ آخر
وإن كان بعناد، وبهذا قد تلخص أن سلب الاختلاف أن الصحابة في
الأقاليم المختلفة الذين عنوا بأقراء القرآن كله لم يقرئ كل منهم أهل إقليمه
بجميع القراءات المتروكة بل أقرأهم ببعضها وثبتوا على ذلك البعض وهكذا
في الجهات المختلفة كما تقدم، ويدل على أن الاعتماد إنما هو على الحفظ
والتلقي أمران: «أولهما» ما ورد في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم
أنه ﷺ قال «إن ربي قال لي قم في قریش فانذرهم فقلت أي رب إذا
تبلغوا دأى يشدخو» رَأَيْتُ فَقَالَ لِي مَيْتَلِيكَ وَمَيْتَلِيكَ، وَمَنْزِلُكَ
عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَفْسُدُ الْمَاءُ تَقْرَأُ نَائِمًا وَيَقْظَانَا، فَبَعَثَ جَنْدًا أُبْعَثَ مِنْهُمْ
وَقَاتِلَ بَيْنَ أَطْرَافِكَ مِنْ عَصَاكَ، وَأَتَقَى أَنْفَقَ عَلَيْكَ»
فقد أخبر أن كتابه لا يحتاج إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤه
في كل حال، وقد ورد أيضاً في وصف أمته «أناجيلهم صدورهم» فقد
وصف الأمة بأنهم يحفظون القرآن عن ظهر قلب ولا يحتاجون إلى
صحيفة بخلاف أهل الكتاب، فأنهم كانوا لا يحفظون كتبهم ولا
يقرؤنها إلا في الصحف «ثانيهما» ما روى أن عثمان رضي الله عنه
لما كتب المصاحف أنفذها إلى الأقطار وأرسل الحفاظ معها لتعليم المسلمين
فقد أمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمصاحف المدني «وبعث» عبد الله بن
السائب مع المكي، «وبعث» المغيرة بن شهاب مع الشام «وبعث»
أبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي «وبعث» عاصم بن عبد قيس مع

البصري، وكان في تلك الأمصار في ذلك الوقت الجهم الغفير من حفاظ القرآن التابعين (فكان بالمدينة) ابن المسيب وعروة. وسالم وعمر بن عبد العزيز. وسليمان وعطاء ابنا يسار. ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القاري. وعبد الرحمن بن هرمز؛ وابن شهاب الزهري. ومسلم ابن جندب وزيد بن اسلم وغيرهم (وكان بمكة) عبيد الله بن عمير. وطاووس. وعطاء. ومجاهد. وعكرمة. وابن أبي مليكة وغيرهم. (وكان بالكوفة) علقمة. والأسود. ومسروق. وعبيدة. وعمر بن شرحبيل. والحارث بن قيس. والربيع بن خيثم. وعمر بن ميمون وغيرهم (وكان بالبصرة) عامر بن قيس. وأبو العالصة. وأبو رداء. ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر. وجابر بن زيد. والحسن. وابن سيرين. وقتادة. وغيرهم.

«وكان بالشام» المغيرة بن شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان. في القراءة وخليد بن سعد صاحب أبي الدرداء وغيرها

وقد قرأ أهل كل مصر بما نقلوه عن الصحابة الذين تلقوا عن رسول الله ﷺ ووافق مصحفهم؛ فقاموا في ذلك مقام الصحابة ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتدوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا في ذلك أئمة للاقتداء يرحل اليهم ويؤخذ عنهم أجمع أهل بلادهم على تلقى قراءاتهم ولم يختلف عليهم إثنان في صحة روايتهم ولتصل إليهم للقراءة نسبت اليهم وكان المعول فيها عليهم، وقد أجمعت الأمة

المعصومة من الخطأ على قراءاتهم الموافقة للمصاحف ونترك
ما خلفها ..

فوائد اختلاف القراءات

لاختلاف القراءات وتنوعها مع السلامة من التضاد والتناقض
فوائد كثيرة منها : اجمع بين حكمين مختلفين كقراءة (يطهرون)
ويطهرون ، بالتخفيف والتشديد فيجمع بينهما بأن الحائض لا يتقربها
زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال (ومنها) الدلالة
على حكمين شرعيين مختلفين كقراءة « وأرجلكم » بالخفض والنصب
فإن الخفض يقتضي فرض المسح والنصب يقتضي فرض الغسل
والظاهر بينهما التنافي فجمع رسول الله ﷺ بينهما وبين أن كلا منهما
في حالة جعل المسح للابس الخف والغسل لغيره لا يسه فيكون كل من
القراءتين دل على حكم في حالة غير ما دلت عليه الأخرى
ومنها بيان المراد من حكم القراءة الأخرى كقراءة « فاسمعوا »
فإنها تفيد بظاهرها المشي السريع وقراءة « فامضوا » يثبت أن المراد
مجرد الذهاب ، وكقراءة لمستم مع لامستم فإنها يثبت أن المراد المس
المباشر من قوله تعالى

« ومنها » الأجاز مع الإيجاز فإن كل قراءة مع الأخرى بمنزلة
آية مع الآية لأن تنوع اللفظ واختلاف دلالاته بذلك يقوم مقام
آيات ولو جمعت دلالة كل لفظ من دلالاته المختلفة آية على حدتها
كان في ذلك تطويل

«ومنها» سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة فان حفظ كلمة ذات أوجه أسهل وأقرب إلى الفهم من حفظ جمل تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة لا سيما إذا كان الخط واحدًا

«ومنها» الاحتجاج على القول الحق كقراءة «وملكا كبيرا» بكسر اللام وردت عن ابن كثير وغيره ويحتاج بها على رؤية الله تعالى في الآخرة وكذا الاحتجاج بقول بعض أهل العربية كقراءة «والأرحام» بالخفض وليجزى قوما بالبناء للمفعول مع النصب

«ومنها» إعظام أجور هذه الأمة لينظم الجهد واستفراغهم الوسع في تتبع معاني القراءات المختلفة واستنباط الحسك والأحكام من دلالة كل لفظ واستخراج أسراره وخفي إشاراته وإمعانهم النظر والكشف عن الترجيح والتعليل والترجيح والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم ويصل إليه نهاية فهمهم «فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى» والأجر على قدر المشقة وهذا لا ينافي بتيسر الحفظ السابق لأن هذا في استخراج المعاني والأحكام وذلك في الحفظ

«ومنها» اتصال مند هذه الأمة في القرآن فان قراءة اللفظ الواحد بقراءات مختلفة مع إجماع خطه وخلوه من الشكل والنقط متوقف على السماع المتأني والرواية بل بعد نقط المصحف وشكله لأن الألفاظ التي اختلفت قراءتها إنما نقطت وشكلت على وجه واحد فلم يزل باقي الأوجه متوقفة على السند والرواية إلى يومنا هذا ، وفي ذلك نقيصة عظيمة

ونعمة جسيمة لهذه الأمة المحمدية بشيخ أساندها كتاب حريها
واتصال هذا السند الالهى بسنده فكان ذلك تخصيصا بالفضل لهذه
الأمة وإعظاما لقدر هذه الأمة ولنكتف في الذكر بهذا القوم من
الفوائد والله أعلم وبعد أن بينا ضابط القراءات واختلافها وأنواعها
وأسباب الاختلاف وفوائده وذلك عام في القبر راءت السبع
والعشره وقراءها وما يتعلق بها فنقول

(القراءات السبع)

القراءات السبع هي القراءات المنسوبة للأئمة السبعة المعروفين
عند القراء وهم نافع، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الله
بن عامر، وعاصم، وحزم، وعلي الكسائي، وسيأتي الكلام عليهم ولم
تكن القراءات السبع متميزة في التأليف من غيرها فإن الذين صنفوا
في القراءات من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي نعيم
السجستاني وأبي جعفر الطبري وإسماعيل القاضي قيد ذكروا أصناف
هؤلاء وكان الناس على رأس المائتين «بالبصرة» على قراءة أبي عمرو
ويعقوب «وبالكوفة» على قراءة حمزة وعاصم «وبالشام» على
قراءة ابن عامر «وبمكة» على قراءة ابن كثير «وبالمدينة» على قراءة
نافع واستمروا على ذلك، فلما كان على رأس الثمانيه قام الامام أبو بكر
الاحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، ببغداد وجمع قراعت سبعة من
مشهورى أئمة الحرمين والعراقين والشام وهم الذين تقبعت أصنامهم
غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب، والسبب في الاختصار

على السبعة مع أن في أثمة القراء من هو أجل منهم قدر أو مثلهم أكثر
 من عددهم أن الرواة عن الأثمة كانوا كثيرين جدا فنظر إلى من
 اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على
 الأخذ عنه ومع ذلك لم يترك الناس نقل ما كان عليه غير هؤلاء من
 الأثمة القراءات ولا القراءة به كقراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف
 وم الثلاثة المكملون للعشرة كما سيأتي

وقد اقتصر ابن جبر المكي على خمسة اختار من كل مصر من
 الأمصار التي بعث إليها عثمان بالمصاحف إماما وبهذا تعلم أن العدد في
 سبعة كان اتفاقيا ، لابن مجاهد

وقد تروى بعض الناس أن قراءات السبعة هي الأحرف السبعة
 وليس الأمر كذلك ، والذي أوقع هؤلاء في هذه الشبهة أنهم سمعوا
 أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وسمعوا قراءات السبعة ؛ فظنوا أن
 هذه السبعة هي تلك المشار إليها .

ولهذا لام كثير من العلماء المتقدمين ابن مجاهد
 على اختياره عدد السبعة لما فيه من الإيهام وقالوا هلا اقتصر
 على مادون هذا العدد أو زاد عليه أو بين مراده ليخلص من لا يعلم
 من هذه الشبهة ؛ قال أبو شامة ، ظن قوم أن للقراءات السبع الموجودة
 الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة
 وإنما يظن ذلك بعض أهل الجبل ، اه .

وقال أبو العباس بن عمار ؛ لقد فعل مسبيع هذه السبعة ما لا ينبغي

له ، وأشكل الأمر على العامة بأبهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد أبزى الشبهة ووقع له أيضا في اقتصاره لكل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راوئ ثالث غيرها أبطلها وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر ؛ وربما بالغ من لا يفهم خطأ أو كفر اهـ .

ولغير من ذكرنا عبارات في هذا المعنى وأنت خير بأن ابن مجاهد لم يكن رائده في ذلك إلا التحرى والضبط ومع ذلك فالقراء لم يتركوا مما تركه شيئا بل كل قراءة أخذت حظها من العناية بالنقل والتحصيل والتدقيق فما استجمع منها ضابط القراءات قبل والا فلا ؛ ولنتكلم على القراء السبعة

﴿ القراء السبعة ﴾

ولنذكر طرقهم في الرواية ونقتصر في الرواة عن كل منهم على اثنين ممن اشتهر في الرواية عنه وهما اللذان اقتصر عليهما ابن مجاهد وإن كان الرواة عن كل منهم أكثر من اثنين وهما القراء السبعة وراويا كل منهم .

(الاول) أبو عمرو زيان بن العلاء البصري روى عن مجاهد جبر وسعيد بن جبر عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ على جماعة منهم أبو جعفر زيد بن القعقاع والحسن البصري وقرأ الحسن بن علي عطيان وأبى العالية وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب وكان أبو عمرو من أعلم الناس بالقراءة مع الصدق

والأمانة والثقة في الدين وتوفي سنة أربع وخمسين ومائة وكان مولده سنة ثمان وستين « ورواه الدوري » والنسوسي عن الزبيدي عنه .

(الدوري) هو أبو عمرو حفص بن عمرو المقرئ الضريري روى عن الزبيدي عن أبي عمر طريف أبي الزعرار عبد الرحمن بن عبدوس وكان الدوري شيخ القراء في وقته وهو منسوب إلى الدور موضع بالجانب الشرقي من بغداد وكان ثقة صابطاً وهو أول من جمع القراءات وتوفي في شوال سنة ثمان وأربعين ومائتين .

والنسوسي: هو أبو شعيب صالح بن زياد روى عن الزبيدي عن أبي عمر طريف أبي الحارث محمد بن أحمد الرقي وكان ثقة صابطاً من أجل أصحاب الزبيدي توفي سنة إحدى وستين ومائتين وعاش نحو التسعين سنة .

الثاني ابن كثير: هو أبو محمد عبد الله بن كثير المكنى وقيل « أبو معبد » روى عن مجاهد بن جبر عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ على أبي السائب عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي وقرأ عبد الله بن السائب على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وكلاهما قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان ابن كثير إمام الناس في القراءة بمكة من غير منازع وكان ذا مسكنة ووقار لقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك . ولد ابن كثير سنة

خمس وأربعين وتوفي سنة عشرين ومائة (ورواياه عن أصحابه هما
البرزى وقنبل).

«أما البرزى» فهو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع
ابن أبي بزة البرزى وبينه وبين ابن كثير رجال ، لأنه يروى عن عكرمة
ابن سليمان بن كثير عن شبيل بن عباد واسماعيل بن عبد الله بن
قسطنطين عن ابن كثير وكان إمام المسجد الحرام ومقرئه ومؤذنه وكان
إماماً ضابطاً ثقته انتهت إليه مشيخة الاقراء بمكة ، ولد البرزى سنة سبعين
ومائة وتوفي سنة خمسين ومائتين .

«وأما قنبل» فهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المخزومي المسكي
كنيته أبو عمرو وقنبل لقب له ، قرأ على أبي الحسن أحمد القواس ،
وقرأ القواس على أبي الأخریط وقرأ أبو الأخریط على القسط وأخبر
أنه قرأ على شبيل وقرأ شبيل على ابن كثير ، وكان قنبل إماماً في القراءة
متمقناً ضابطاً رحل إليه الناس من جميع الأقطار . ولد سنة خمس وتسعين
ومائة وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين .

«الثالث» نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني قرأ على أبي
جعفر القاري وعلى سبعين من التابعين على عبد الله بن عباس وأبي
هريرة على أبي بن كعب على النبي ﷺ

وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة انتهت إليه رئاسة الاقراء بها
ولد نافع في نهاية سنة سبعين وتوفي سنة تسع وستين ومائة

«ورأياه قالون وورش»

أما قالون : فهو أبو موسى عيسى بن مينا النحوى قرأ على نافع واختص به كثيراً وقال قرأت على نافع غير مرة وكتبتهاعنه ولد سنة عشرين ومائة وتوفي سنة عشرين ومائتين وقالون فى الأصل معناه الجيد.

وأما وورش : فهو عثمان بن سعيد المصرى وكنيته أبو سعيد وورش لقب له رحل إلى المدينة ليقراً على نافع فقرأ عليه ختمات فى سنة خمس وخمسين ومائة ورجع إلى مصر فانتبهت إليه رئاسة الافراء بها ولد سنة عشر ومائة وتوفي سنة سبع وتسعين ومائة وكان حسن الصوت جيد القراءة لا يمله سامع

«الرابع ابن عامر» وهو عبد الله بن عامر اليحصبى ويحصب نخذ من حمير وكنيته أبو نعيم وقيل أبو عمران ، كان إمام دمشق وقاضىها وهو تابعى لقي وائلة بن الأشعثق والنعمان بن بشير وقرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزومى على عثمان بن عفان رضى الله عنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقل يحيى بن الحارث الزمارى إنه قرأ على عثمان ولد سنة احدى وعشرين وتوفي سنة ثمان عشرة ومائة ورواياه عن أصعابه : هشام وابن ذكوان .

«أما هشام» فهو أبو عمار ابن نصير السامى القاضى الدمشقى وكنيته أبو الوليد أخذ القراءة عن عسراك بن خالد المزى عن يحيى بن الحارث الزمارى عن ابن عامر وكان عالم دمشق ومفقيها ومحدثها مع

الثقة والضبط ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة وتوفي سنة خمس وأربعين ومائتين .

«وأما ابن ذكوان» فهو أبو محمد عبد الله أحمد بن بشير ابن ذكوان القرشي الدمشقي وقيل كنيته أبو عمر أخذ قراءة بن عاصم عن أيوب بن تميم التميمي عن يحيى بن الحارث الذماري عن بن عاصم ، قال أبو زرعة الخافظ الدمشقي لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمن ابن ذكوان عندي أقرأ منه توفي في شوال سنة ثنتين ومائتين .

«الخامس عاصم» وهو أبو بكر عاصم بن أبي النجود بن بهدلة مولى بني خزيمة بن مالك بن النضر والنجود بفتح النون وضم الجيم من من نجدت النياب سويت بعضها فوق بعضقرأ عاصم على زر بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ وعلى أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السامي معلم الحسن والحسين على علي رضي الله عنه على رسول الله ﷺ . كان جامعاً بين الفصاحة والأتقان والتجويد ومن أحسن الناس صوتاً بالقرآن توفي آخر سنة سبع وعشرين ومائة .

«ودراوياء أبو بكر شعبة وحفص»

«أما شعبة» فهو أبو بكر عياش بن سالم الأسدي واسمه شعبة وقيل محمد وقيل مطرق كان إماماً عالماً كبيراً ولد سنة خمس وتسعين وتوفي سنة ثلاث وتسعين ومائة ،

«وأما حفص» فهو أبو عمر بن حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز تعلم القراءة من عاصم كما يتعلم الصبي من المعلم وكان ربيب عاصم ابن زوجته ولد سنة تسعين وتوفي سنة ثمانين ومائة .

«السادس حمزة» وهو حبيب عمارة الزيات التيمي مولى عكرمة ابن ربيع التيمي وكنيته أبو عمارة ، قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش على يحيى بن وثاب على زرين بن حبيش على علي بن أبي طالب وعثمان وابن مسعود على النبي صلى الله عليه وسلم كان ورعا عالما بكتاب الله مجودا له عارفا بالفرائض والعريضة حافظا للحديث ولد حمزة سنة ثمانين وتوفي سنة ست وخمسين ومائة .

«ورواياه» خلف وخلاد

«أما خالف» فهو أبو محمد بن خلف بن هشام بن طالب البزاز روى عن سليم بن عيسى الحنفي عن حمزة ؛ ولد خلف سنة خمسين ومائة وتوفي في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين وكان ثقة زاهدا عابدا . «وأما خلاد» فهو أبو عيسى خلاد بن خالد الصيرفي روى أيضا عن سليم بن عيسى الحنفي عن حمزة كان أضبط أصحاب سليم وأجلهم عارفا محققا وتوفي سنة عشرين ومائتين .

«السابع الكسائي» وهو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي من أولاد الفرس من سواد العراق ، قرأ على حمزة بن حبيب على يحيى ابن وثاب على زرين بن حبيش على عثمان وعلى وابن مسعود على النبي ﷺ قل أبو بكر بن الانباري اجتمعت في الكسائي أمور كان أعلم

الناس بالنحو وأوحدهم بالغريب وكان أوحد الناس بالقرآن فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجتمع في مجلس ويجلس على الكرسي ويتلو القرآن من أوله لآخره يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ توفي سنة تسع وثمانين ومائتين «ورواياه : أبو الحارث والدوري»

أما أبو الحارث : فهو أبو الحارث الليث بن خالد المروزي المقرئ قرأ على الكسائي وكان من أجلة أصحابه وكان ثقة ضابطاً توفي سنة أربعين ومائتين .

«وأما الدوري» فقد تقدم الكلام عليه مع أبي عمرو بن العلاء .

﴿الكلام على القراء الثلاثة الذين بهم تكمل العشرة﴾

وهم : أبو جعفر . ويعقوب . وخلف :

«أما أبو جعفر» فهو أبو جعفر يزيد بن التعتاع القاري نسبة

الموضع بالمدينة يسمى قار «ورواته» انمار : أبو موسى عيسى وردان الخذاء

طريق قالون عيسى بن مينا النحوي «وأبو مسلم» سليمان بن مسلم الجزاز

الزهري طريق أبي عبد الرحمن قتيبة بن مهران .

وأما يعقوب : فهو أبو محمد يعقوب بن اسحق الحضرمي ، قرأ

على أبي المنذر سلام بن سليمان الطويل على عاصم وأبي عمر وتوفي سنة

خمسة ومائتين . ورواته ثلاثة «روح بن عبد الملك» طريق احمد بن يحيى

المعدل «وأبو بكر محمد بن المتوكل اللؤلؤي الملقب برويس» طريق

أبي محمد بن هرون وطريق أبي الحسن احمد بن محمد يعقوب بن مقسم

الفقيه وأبو أحمد زيد بن أحمد بن إسحاق؛ طريق المعدل أيضا وطريق محمد
ابن هرون

«وأما خاف» فهو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار،
قرأ خلف على سليم على حمزة اه. بحت القراء ما خصا من مقدمة
تفسير النيسابوري ومن تاريخ القرآن لأبي بن عبد الله الزنجاني نقلًا
عن كتاب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر لمصنفه سراج
الدين أبي حفص عمر بن زين الدين قاسم بن شمس الدين محمد الأنصاري
الشهير بالنشار.

﴿القول في تواتر القرآن والقراءات﴾

(أما القرآن) فلا خلاف أن كل ما هو من القرآن، متواتر في
أصله وأحزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محقق أهل
السنة للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأن هذا
المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم، مما
تتوفر الدواعي على نقل جملة وتفصيله، فما نقل آحادا ولم يتواتر يقطع
بأنه ليس من القرآن، وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط
في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه
وترتيبه «ورد هذا الرأي» (١) بأن الدليل السابق يقتضى التواتر في
الجميع. (٢) لو لم يشترط التواتر في المحل والوضع لجاز سقوط كثير
من القرآن المكرر وثبوت كثير مما ليس بقرآن، ولجاز أن لا يتواتر
كثير من المكررات الواقعة في القرآن مثل «فبأى آلى» وبكنا تكذبان»

(٣) لو لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل جاز اثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد .

وقد بنى المالكية وغيرهم ممن قال بانكار البسملة قولهم على هذا الأصل وهو وجوب التواتر جملة وتفصيلاً بحجة أنها لم تتواتر في أوائل السور وما لم يتواتر فليس بقرآن «وقد أجيب» بمنع كونها لم تتواتر قرب متواتر عند قوم دون آخرين وفي وقت دون وقت ويكفي في تواترها كتابتها في المصاحف العثمانية مع اتفاقهم على تجريدها مما ليس قرآناً وبدل لذلك روايات كثيرة اهـ ملخصاً من الاتفاق مع ايضاح ويمكن للمالكية وغيرهم أن يعترفوا بتواترها بين السور وعدم ثبوت تواتر أنها جزء من كل سورة ويحمل ذلك على تكرار نزولها مع كل سورة .

(أما القراءات السبع) :

الجمهور على أن القراءات السبع متواترة جميعها سواء ما كان منها من قبيل الأداء كالمدا والامالة أو تخفيف الهمزة أولاً وسواء كان مختلفاً في نقله عن القراء أو متفقاً على نقله عنهم .
 وذهب ابن الحاجب إلى أن ما كان من قبيل الأداء كالمدا والامالة وتخفيف الهمزة لا يشترط فيه التواتر وعبارته في مختصره مسألة القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدا واللين والامالة وتخفيف الهمزة ونحوه، لنا لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر كملك ومالك ونحوها وتخصيص أحدهما بحكم باطل لا يستواءهما .

«وجه ما قاله» ابن الحاجب من استثناء ما ذكر من التواتر أن ما كان من قبيل الأداء بأن كان هيئة للفظ بتحقيق اللفظ بدونها كزيادة على أصل المد والامالة وما بعدهما من الأمثلة مقادير الزيادة فيه ولا يضبطه السماع عادة لأنه يقبل الزيادة والنقصان وذلك يسكون بالاجتهاد وقد شرطوا في التواتر أن لا يكون في الأصل عن الاجتهاد وتحقيق كلام ابن الحاجب أنه إن أريد بتواتر ما كان من قبيل الأداء تواتر أصله كاصل المد وأصل الامالة وغيرهما كان يراد تواتر المد مثلاً من غير نظر لمقداره فالخلق خلاف ما قاله ابن الحاجب للعلم بتواتر ذلك وإن أريد تواتر الزائد على الأصل فالوجه ما قاله ابن الحاجب وهو الذي يوافق توجيهه وقال أبو شامة الالفاظ التي اختلفت الطرق في نقلها عن القراء من القراءات السبع ليست متواترة وأما الالفاظ التي اتفقت الطرق على نقلها عنهم من القراءات السبع فتواترة .

وعبارته في المرشد الوجيز نقلاً عن شرح جمع الجوامع وما شاع على السنة جماعة من متأخري المقرئين وغيرهم أن القراءات السبع متواترة نقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة دون ما اختلفت فيه بمعنى أن نفيت نسبتها إليهم في بعض الطرق وذلك موجود في كتب القراءات لاسيما كتب المغاربة والمشاركة فيبينها تبان في مواضع كثيرة والحاصل أنا لا نلتزم التواتر في جميع الالفاظ المختلف فيها بين القراء أي بل منها المتواتر وهو ما اتفقت الطرق على نقله عنهم وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى السابق

وعلى ذلك فيكون كل من ابن الخاجب وأبي شامة قد وافقوا الجمهور في تواتر القراءات السبع وخلافهما لا يضر لأنك قد علمت أن ما كان من قبيل الأداء وإنما الخلاف عند ابن الخاجب في الزائد على أصل المد والامالة والتحفيف وغيرها وعند أبي شامة في الالفاظ التي اختلفت الطارق في نقلها عن القراء وهذا خلاف قليل الاثر لأنه لا يقدر في تواتر القراءات السبع في الجملة فلا ينافي أن فيها غير المتواتر وهو قليل وهو الذي ذكره أبو شامة مما اختلفت الطرق في نقله عن القراء بأثر أثبتة أحد الرواة ونفاها الآخر كما تقدم وذهب بعضهم إلى أنها ليست متواترة واستند إلى الشبهة الآتية

(شبهة القائلين بعدم تواتر القراءة السبع)

أولا قالوا — إن المعلوم بالتواتر هو كوز إحدى القراءتين من القرآن وأما ما معا أو إحداها بعينها فلا كيف والذين تستند اليهم وهم سبعة لا يحصل العلم بقولهم فيما اتفقتوا عليه فضلا عما اختلفوا فيه والجواب عن ذلك بأن قراءة كل واحد من هؤلاء السبعة قد علمت من جهة ومن جهة غيره ممن يبلغ عددهم التواتر وإنما نسب العلماء القراءات المتواترة إلى السبعة لثلاث تلبس على الجاهل بغيرها من الشواذ فإذا قيل إن هذه القراء في السبع ؛ كن معناه أنها مروية بطريق التواتر لا بطريق الآحاد ، وأما إضافة القراءة إلى من أضيفت له من أئمة القراءة فالمراد بها أن ذلك الإمام اختار القراءة بهذا الوجه على حسب ما قرأه فأثره على غيره ولزمه حتى اشتهر به وأخذ عنه

فأضيف إليه دون غيره من القراء وهو مع ذلك متواتر .
 (ثانياً قالوا) : إن القول بتواتر القراءات السبع يؤدي إلى تكفير
 من طعن في شيء منها مع أنه قد وقع الطعن من بعض العلماء في بعض
 قراءات ، فقد طعن بعضهم في قراءة حمزة « واتقوا الله الذي تساءلون
 به والأرحام » بخفض الأرحام لأن في ذلك عطفاً على الضمير المجرور
 من غير إعادة الجار ، وطعن بعضهم في قراءة أبي عمرو « فتوبوا إلى
 بارئكم » بإسكان الراء لأن في ذلك حذفاً لحركة الأعراب وهو غير جائز
 وغير ذلك أمثلة أخرى ، فكيف يقال بتواترها مع وجود مثل هذه
 الطعون من بعض العلماء .

« والجواب عن ذلك » بأن إنكار شيء من القراءات لا يقتضي
 التكفير على الإطلاق لأن التواتر منه ما علم بالضرورة ومنه ما لم يعلم
 بالضرورة فالذي يقتضي الكفر إنما هو إنكار المتواتر الذي علم من
 الدين بالضرورة وأما المتواتر الذي لم يعلم بالضرورة فأنكاره لا يقتضي
 الإنكار ولا شك أن بعض القراءات قد تواتر إلا أنه لم يصر تواتره
 معلوماً من الدين بالضرورة لأنها إما تواترت عند القراء الذين عنوا
 بأمر القراءات وضبط وجوهها فتواترها ليس كتواتر القرآن من كل وجه
 وأما ما روجه من المطاعن فقد أجابوا إلى بعض القراء من المطاعن
 في بعض قراءاتهم بأن المدار على دخول القراءة تحت ضابط القراءات
 السابق ولا يشترط الفشو في اللغة العربية وهذا تبين أن هذه الشبهة
 لا تقدر في تواتر القراءات السبع

﴿ القول في القراءات الثلاث المكملة للعشرة ﴾

(وهي قراءات يعقوب وأبي جعفر وخلف)

ذهب ابن السبكي في منع الموانع إلى أن القراءة قسمان فقط متواتر وشاذ وجعل الشاذ هو ما ليس بمتواتر وعد الثلاثة التي تكمل العشرة من المتواتر كالسبعة وعبارته في منع الموانع مانصه وإنما قلنا في جمع الجوامع والسبع متواترة ثم قلنا في الشاذ والصحيح أنه ما وراء العشرة ؛ ولم ينقل والعشر متواترة لأن السبع لم يختلف في تواترها فذكرنا أولا موضع الإجماع ثم عطفنا عليه موضع الخلاف قال على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط ولا يصح القول به ممن يعتبر قوله في الدين وهي لا تخالف رسم المصحف؛ قال وقد سمعت أبي يشدد النكير على بعض القضاة وقد بلغه أنه منع من القراءة بها واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إقراء السبع فقال أذنت لك أن تقرأ العشرة انتهى .

وقد علل عد العشرة من الصحيح الجلال المحلى بقوله لأنها لا تخالف رسم السبع من صحة السند واستقامة الوجه والعربية وموافقة خط المصحف الإمامه وهذا مذهب الأصوليين وأمامذهب الفقهاء فالشاذ ما وراء السبعة فالثلاثة المذكورة عندهم من الشواذ ومذهب الفقهاء ضعيف بما سبق بيانه من أن ضابط القراءات منطبق عليها . وهذا الضابط هو الميزان في قبول القراءة أو ردها سواء كانت

من السبعة أو غيرهم فإن قولنا القراءات السبع متواترة معناها في الجملة فلا ينافي أنه يوجد فيها المشهور والمروى بطريق الأحاد المخفوفة بالقرائن الفريدة للعلم ، وأما المروى من طريق الأحاد المحض فهو نذر لا يكاد يوجد ولذلك قال أبو شامة في المرشد الوجيز بعد أن ذكر ضابط القراءة ما نصه «فإن الاعتماد على استجبايع تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة أشهرهم و«ثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركز النفس إلى ما نقل عنهم ، فوق ما ينقل عن غيرهم اه
أقول وهذا الذي تميل إليه النفس ويطعن إليه القلب
﴿خاتمة﴾ في كيفية تحمل القرآن

قد ورد في الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمع القرآن من جبريل وإن جبريل كان يسمع القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم فقد أخرج البخاري عن فاطمة رضي الله عنها أنها قالت أسر إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارض القرآن كل سنة وأنه عارضني العام مرتين الحديث فهذا الحديث يدل على المعارضة وهي من الجانبين وذلك بأن يقرأ أحدهما تارة ويسمع الآخر وبالعكس تارة أخرى وأخرج البخاري في حديث عن ابن عباس «أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وأجود ما يكون في شهر رمضان لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض

عليه رسول الله ﷺ القرآن فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من
الريح المرسلة » وأخرج عن أبي هريرة أنه كان يعرض على النبي ﷺ
القرآن كل عام مرة الحديث فمدارسة القرآن مع جبريل كانت تارة
بالسمع وتارة بالقراءة من كل منها وإن الصحابة قد أخذوا عن رسول
الله ﷺ القرآن سماعاً لأن فصاحتهم تقتضى قدرتهم على الاداء كما
سمعوا وقد ثبت أيضاً أن كثيراً من الصحابة قرأ بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدل لذلك أحاديث عمر وهشام بن حكيم وأبي بن
كعب وعبد الله بن مسعود وغيرهم حين اختفوا في القراءة وعلى ذلك
فتحمل القرآن عن الشيخ يكون بأحد طريقتين أو بكليهما أما بالسمع
منه أو القراءة عليه أو كليهما ولا تجوز رواية القرآن ولا قراءته بالمعنى
ولا يشترط في قراءته الحفظ بل هي تكفى ولو من المصحف، (وينبغي)
لقارئ القرآن أن يفهم حقه من إعطاء الحروف حقها من الخارج والمد
والوقف والوصل مع الخشوع والتخشية لله فقد أخرج البخاري عن
قنادة، قال سألت أنساً عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
كان يمد مداً إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد بالرحمن
ويمد بالرحيم » وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: « أحسن
الناس صوتاً من إذا قرأ القرآن رأيتنه يخشى الله » نسأل الله تعالى أن
ينفعنا بالقرآن وأن يعاملنا بالعفو والاحسان إنه كريم منان والحمد
لله على حسن معونته وجميل نعمته والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وذوى محبته وكان تمام هذا المؤلف في يوم الخميس

الثاني عشر من شهر ربيع الأول من شهر سنة سبع وخمسين وثمانية
وآلف على يد مؤلفه وجامعه الذي يرجو من الله تحقيق حميد الآمال
وعظيم الأمانى محمد على سلامة الزرقانى جعله موفقا لخير العلم
وأفضل العمل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرست

﴿ كتاب منهج الفرقان ﴾

﴿ في علوم القرآن ﴾ - القسم الأول

ص	ص
٤٥	٢ الخطبة
٤٦	٣ المقدمة في معنى علوم القرآن
»	» وتاريخ ظهور هذا الاصطلاح
٤٧	٤ اسماء القرآن
٥٢ (فائدتان)	٧ تعريف القرآن عند الأصوليين
(٥) انزال القرآن على سبعة أحرف	» والفقهاء وأهل العربية
٥٤	٩ تعريف القرآن عند علماء الكلام
» على سبعة أحرف .	١٠ معنى علوم القرآن
٥٧	» تاريخ ظهور هذا الاصطلاح
» والآية :	١٥ منهج التأليف في علوم القرآن
٥٩ أقوال العلماء في الأحرف السبعة	١٦ (١) نزول القرآن
» والمراد بها .	١٧ كلام الله المنزل قسماً
٦١ القول الأول وهو ما اختاره	١٨ (٢) كيفية نزول القرآن
» القرطبي الخ .	» المقام الأول في كيفية نزوله من
٦٤ عرض هذا القول على الأصول السابقة	» الألواح المحفوظة
٦٥ ماورد على هذا القول والجواب عنه	٢٠ المقام الثاني في كيفية انزاله على
٦٩ القول الثاني أن الأحرف السبعة	» النبي ﷺ
» لغات متفرقة .	٢٢ بيان حكمة انزال القرآن مفرقاً
٧١ إبطال هذا القول .	٢٧ (٣) أول ما نزل وآخر ما نزل
٧٣ القول الثالث أن المراد بالأحرف	٢٨ أول ما نزل
» السبعة الأوجه التي يقع بها	٣١ آخر ما نزل
» اختلاف القراءات	٣٥ (٤) أسباب النزول
٧٥ رد هذا القول .	٣٦ فائدة معرفة سبب النزول
٧٦ القول الرابع أن المراد بالأحرف	٣٩ طريق معرفة سبب النزول
» سبعة أنواع الخ .	٤٠ عبارات الرواة في سبب النزول
٧٧ وهو مروي من وجهين .	» بيان تعدد الروايات في سبب النزول

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧٩	(٦) المكي والمدني .	١١٣	ما امتاز به الجمع في عهد عثمان
»	الاصطلاحات في بيان المكي والمدني	»	بيان المصاحف التي كتبت في
٨٢	بيان المكي والمدني من السور	»	عهد عثمان .
٨٣	الطرق وانحوايط التي يعرف بها كل	١١٤	عدد المصاحف
»	من المكي والمدني - ضوابط المكي	١١٥	السبب في تعدد المصاحف
٨٤	ضوابط المدني بميزات القسم المكي	١١٧	الشبه التي وردت على جمع القرآن
٨٦	مميزات القسم المدني	»	وردها
٨٦	الشبه التي اثيرت حول المكي	١٢٦	ترتيب آيات القرآن وسوره الخ
٨٦	والمدني وردها	١٢٦	معنى الآية والسورة
٩٨	جمع القرآن وتاريخه والرد على ما يثار	١٢٨	فوائد معرفة الآيات
»	حول من شبهه ونماذج من الروايات	١٢٨	السورة
»	الواردة في ذلك جمع القرآن بمعنى	١٣٠	ترتيب آيات القرآن
»	حفظه على عهد الرسول ﷺ	١٣١	ترتيب السور وفيه أقوال ثلاثة
١٠١	جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد	١٣٢	وههنا شبهتان الخ .
١٠١	رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٣٨	٩ - نقل الكتابة إلى قريش قبل
١٠٤	السبب الباعث على كتابة القرآن في	١٣٨	البعثه - كتابة القرآن الكريم
»	عهد الرسول صلى الله عليه وسلم	١٣٩	وأما الخط في المدينة
»	ما امتاز به كتابة القرآن في عهد	١٤٠	عناية الرسول صلى الله عليه وسلم
»	الرسول صلى الله عليه وسلم جمع	١٤٠	بتعليم الأمة الكتابة
»	القرآن في عهد أبي بكر الصديق	١٤٢	كتابة القرآن الكريم
١٠٧	السبب الباعث على الجمع في عهد أبي بكر	١٤٣	رسم المصحف
»	ما امتازت به الكتابة في عهد أبي بكر	١٤٦	آراء العلماء في جواز مخالفة
»	رضى الله عنه .	١٤٦	رسم المصحف وعدم جوازه الخ
١٠٨	ما ورد من أن عليا أول من جمع	١٤٧	رسم المصحف توقيفي
»	القرآن والجواب عنه	١٤٨	هل تعلم رسول الله ﷺ الكتابة
١٠٩	جمع القرآن في عهد عثمان رضي	١٤١	القائلون بأن رسم القرآن اصطلاح
»	الله عنه .	١٥٣	الرد على كلام القاضي
١١٢	السبب الباعث على جمع القرآن	١٥٤	ما نقله ابن المبارك عن شيخه الدباغ
»	في عهد عثمان .	١٥٧	فوائد الرسم القرآني الخصوص

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٨	المضار التي تنشأ بترك الرسم	١٧٣	أنواع القراءات
١٥٩	الشبهة التي وردت على كتابة	١٧٤	أنواع الاختلاف في القراءة
١٥٩	القرآن وردها	١٧٦	السبب في اختلاف القراءات
١٦٥	شكل القرآن	١٧٩	فوائد اختلاف القراءات
١٦٧	أعجام القرآن	١٨١	القراءات السبع
١٦٩	(فصل) وضع الاغشار	١٨٣	القراء السبعة
١٧٠	الضابط في قبول القراءات		

الخطا والصواب

ص	س	خطا	صواب
٢	٣	من تبعهم	ومن تبعهم
٣٢	٤	ابن عكرمة	عكرمة
٣٢	١٧	ويستفتونك	يستفتونك
٣٥	٥	لا يخاطبهم	لا يخاطبهم
٤٠	١٨	نص مضى في بيان	نص في بيان
٤٨	٨	قرينة صادقة	قرينة صارفة
٥٠	١٢	لزيادة السؤال	لزيادة الجواب
٥٠	١٣	عن الجواب	عن السؤال
٥١	١٢	من المشتركين	من المشتركين
٦١	٢٠	وحرج كبير	وحرجا كبيرا
٦٢	٧	صلى الله عليه	صلى الله عليه وسلم
٧١	١٤	لكنها غير مستعملة	لكنها مستعملة
٧٤	٥	ولا يتعير	وبتغير
٧٦	٢٠	وحرام ومتشابه ومحكم	وحرام ومحكم
٧٩	٦	ومن كان له عناية	ومن كان له عناية
٧٩	٨	من كتاب الا	من كتاب الله الا
٧٩	١٨	أولها	أولها
٨١	١	والأزمئة	والأزمئة

ص	س	خطاً	صواب
١٠٥	٢	اثني عشرة	اثنتي عشرة
١٠٧	٢	مع غيري	مع غيره
١٠٧	١٦	نه لا يقبل	أنه لم يقبل
١٠٨	١٨	قال على	قاله على
١٠٨	١٩	من أول	من أن أول
١١٠	٢	توفت	توئمت
١١١	١	فوجدنا	فوجدناها
١١١	١٠	اسلم	أعلم
١١٢	١	عمر	عمرو
١١٢	٦	اجعت	اجتمعت
١١٣	١٢	وتغييرات	وتفسيرات
١١٤	٦	والعام	العام
١١٤	١٧	رشم	وشام
١١٥	١٠	له حالتين	له حالتان
١١٧	٣	وليس ذكر	ولنذكر
١٢١	١٦	والنزه قاعدتان	وهنا قاعدتان
		بحسب التثنية لهما	بحسب التثنية لهما
٢	٩	تفسيرات	تفسيرات

ص	س	الخطأ	الصواب
٨١	٧	وإن السبب	وإن كان السبب
٨٢	٢٠	فأيم مدنية	فإنها مدنية
٨٣	١	فبئس القرار	وبئس القرار
٨٣	١٨	ضوابط الملوك	ضوابط المكي
٨٤	٥	حرف المعجم	حروف المعجم
٨٩	١	ونميج نهجهم	منهج نهجهم
٨٩	١٤	لا يصحوا	لا يصح
٨٩	١٥	لبدائة	لبدأة
٨٩	٢٠	إلى أوتوا	إلى الذين أوتوا
٩٠	٩	وأففسنا	وأففسنا
٩٠	١١	صاحب أهل الشبهة	صاحب هذه الشبهة
٩٠	١٣	كانهم	كانهم
٩١	١١	ان الذين يأكلون	الذين يأكلون الربا
٩١	١٥	من ما تبين	من بعد ما تبين
٩١	١٦	تعلم أن	نعلم
٩٢	١٤	كان بينهما خلاف	كان بينهما لما
٩٨	٣	وأنزل من	وأنزلكم من
١٠٣	١٤	غير أن	غير أنه

صواب	خطأ	سـ	ص
قبل إنزال الكتاب	قبل إنزال	٩	١٥٠
به كتابه العزيز	كتابه به العزيز	١٦	١٥٤
كلام الله	كلام	٧	١٥٦
على أصل	على أن أصل	٦	١٥٨
بغير السند	بغير السنة	١٩	د
أبى عمرو	أبو عمرو	٥	١٦٠
إلا وفق	إلا وقت	٩	١٦١
ثانياً	ثانيهما	١٤	د
نوره	ذره	د	١٦٢
الافتنان	الافتتان	د	١٦٤
أن نذكر	نذكر	٤	١٦٥
ولنكتف	ولنكشتف	٦	د
العدواني	العدوى	٩	١٦٦
أو كسرة	أو ضمة	١٨	د
كعجه وأهجه	كهجمة وأهجمة	٧	١٦٧
عبد الملك بن مروان	عبد بن مروان	١٥	١٦٨
وغيرها	وعيرها	٨	١٧٦
يتلفوا	يبلغوا	٩	١٧٧

صواب	خطأ	سطر	ص
ويعظم أثره ولا	ويعظم أثره	١٩	١٢٤
يذكر في التاريخ		٩	١٢٤
فضائل أهل البيت	فضائل البيت	١٧	١٢٥
الطبرسي	الطبري	١٨	د
نفترون	نعترون	٦	١٢٦
أخرى	آخر	١٢	١٢٨
بوضع	بوضع	١٣	
المئين	المئى	٥	١٢٩
بمجردها	بمجردها معجزة	١١	
كأنه قال	كأن قال	١٣	١٣٠
لحصل	ولحصل	٣	١٣٢
أقصر منها	أقصر منها	د	١٣٣
وهو الجزم	وهو الجزم	٢	١٣٩
كأنه جزم	كلونه جزم	٣	د
قال هذا	فقال هذا	٤	د
الوجودات	لوجودات	١٠	١٤٠
نفتنا	نتفتنا	٩	١٤٤
موصولة	وموصولة	١٢	د

صواب	خطأ	حظ	ص
ويقطان	ويقطانا	١٠	١٧٧
لقول	بقول	٦	١٨٠
يا يهامه	يا يهامه	١	١٨٣
اقتصر	قتصر	١٣	د
زبان	زيان	١٦	د
أبو عمرو	أبو عمر	٢٠	د

المنهج

التفسير : أقسامه ، التفسير المأثور ، المفسرون من الصحابة ؛ تفسير ابن عباس الرواية عنه واختلاف الآراء فيها ؛ الرواية عن غيره من الصحابة ، المفسرون من التابعين ؛ طبقاتهم ، نقد المروى عنهم ، وضع وضعف الرواية في التفسير بالمأثور وأسباب ذلك ، تدوين التفسير بالمأثور وخصائص الكتب المؤلفة في ذلك

التفسير بالرأى : الجائز منه وغير الجائز ؛ التعارض بين التفسير بالرأى والتفسير بالمأثور وما يتبع في الترجيح بينهما ؛ أهم كتب التفسير بالرأى ومزايا كل كتاب ، تفسير الفرق المختلفة كالتفسير الاشارى وتفسير أهل الكلام ، التعريف بأشهر الكتب في ذلك ، مزج العلوم الأدبية والكونية وبغيرها بالتفسير وسبب ذلك وأثره

ترجمة : القرآن وحكمها تفصيلا

النسخ : وقوعه ، تفسير الآيات المقول بنسخها عند من لا يرى وقوع النسخ في القرآن .

المتشابه : من القرآن وبيان آراء العلماء فيه

أسلوب القرآن : أعجاز القرآن ، وجه إعجازه القدر المعجز منه

قصر القرآن ، أمثال القرآن ؛ جدل القرآن .

(تدرس الآية الخاصة بهذه الموضوعات في القرآن كله دراسة تفصيلية)